



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**العمل الفلسطيني في اسرائيل: 1967-1997**  
**مراجعة**

ليلى فرسخ

آب 1998

331.125  
F247a  
c. 2



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

## العمل الفلسطيني في اسرائيل: 1967-1997 مراجعة

ليلى فرسخ

آب 1998

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 1998 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
ص.ب. 19111 ، القدس و ص.ب. 303، رام الله  
تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@planet.edu

#### مجلس الأمناء:

أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم (أمين السر)، جورج العبد، حسن ابو لبدة، طاهر كنعان (الرئيس)، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، مريم مرعي، ناديا حجاب، نبيل قسيس (نائب الرئيس)، هاني أبو دية، يوسف صايغ

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، هو مؤسسة وطنية مستقلة للبحوث التطبيقية الاقتصادية والاجتماعية-الاقتصادية يقوم بتقديم التحاليل المتخصصة حول السياسات والاستراتيجيات الهامة في تطور الاقتصاد الفلسطيني، وقد تم تأسيسه في 1994.

يهدف ماس في فترة الانتقال إلى الدولة لدعم صانعي القرار الفلسطيني وكذلك المؤسسات والمنظمات التي تعمل على تطوير و بناء الاقتصاد، وذلك من خلال توفير البحوث التحليلية حول خيارات السياسات التي من شأنها تعزيز عملية اتخاذ القرار. ويسعى ماس أيضا إلى التعاون الوثيق مع أكاديميين ومجموعات بحث تجمعها أهداف واهتمامات مشتركة.

يركز برنامج البحوث الحالي على القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية الخاصة في مرحلة بناء المؤسسات الفلسطينية العامة وهي: دراسة السياسات التجارية والصناعية، المالية العامة، السياسات النقدية، الموارد البشرية والعمالة، الضمان الاجتماعي، ومراقبة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

#### منشورات المعهد

##### أبحاث:

- القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنة بالصناعة الأردنية، 1996
- برنامج التشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996
- تقييم اولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996
- النظام المصرفي الفلسطيني: الواقع والامكانات، 1996
- نحو استراتيجية تنموية فلسطينية، 1996
- العلاقات التجارية بين فلسطين واسرائيل: منطقة تجارة حرة ام اتحاد جمركي؟ 1996
- برامج ايجاد فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996
- نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير المماسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997
- قطاع السياحة الفلسطيني: الوضع الراهن وإمكانيات المستقبل، 1997
- مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997
- مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997
- فرص وامكانيات التصنيع في فلسطين، 1997
- صناديق التقاعد والتأمين الصحي في اماكن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997
- تأثير العملية السلمية على صناعة النسيج والملابس في فلسطين، 1997
- فلسطين واسرائيل: علاقات التعاقد من الباطن في صناعة الملابس، 1997
- صناعة الدباغة والصناعات القائمة على استغلال الجلود الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الظروف الحالية والآفاق، 1998
- التمويل غير الرسمي ومؤسسات الإقراض غير الربحية، 1998
- قراءات اولية في التقارير الإحصائية لدائرة الإحصاء المركزية :
- المسح الصناعي-1994 : نتائج أساسية، التقرير الأول، 1997
- مسح الخدمات-1994 : نتائج أساسية، التقرير الأول، 1997
- الحسابات القومية الفلسطينية -1994: تقديرات اولية، 1997

##### أوراق للنقاش:

- خيارات السياسات التجارية للضفة الغربية وقطاع غزة، 1997
- الصحة في فلسطين، الامكانيات والتحديات، 1997
- البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة: المؤسسات والنمو، 1997

##### المراقب الاقتصادي

عدد رقم 1، حزيران 1997

عدد رقم 2، كانون اول 1997

عدد رقم 3، حزيران 1998

##### المراقب الاجتماعي

عدد رقم 1، كانون ثاني 1998

للحصول على المنشورات: يرجى الاتصال بالمدير الاداري والمالي للمعهد على العنوان اعلاه.



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

## العمل الفلسطيني في إسرائيل: 1967-1997 مراجعة

ليلى فرسخ

آب 1998

## العمل الفلسطيني في اسرائيل: 1967-1997

تأليف: ليلى فرسخ: باحثة مشاركة في ماس.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

أب 1998

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

---

---

## ملخص

منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة (الضفة والقطاع) في العام 1967، شكلت إسرائيل مصدراً مهماً للتشغيل وتوليد الدخل. فقد استوعب سوق العمل الإسرائيلي حوالي ثلث القوى العاملة الفلسطينية في الفترة 1975-1990، وشكل الدخل الناتج عن هذا العمل، حوالي ربع الناتج القومي الإجمالي في الضفة والقطاع. وقد أدت القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل منذ العام 1993 إلى ارتفاع نسب البطالة وانخفاض دخل الفرد في الضفة والقطاع.

في ضوء أهمية سوق العمل الإسرائيلي للفلسطينيين، تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة تدفق القوى العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل، والعوامل التي سببت هذه الهجرة خلال السنوات الثلاثين الماضية. وقد أظهرت هذه المراجعة أن الخلفية العمرية والتعليمية والمهنية لهذه القوى العاملة قد تزايدت مع مر السنين، كما أوضحت أن عدد العمال استمر في الارتفاع، ليبلغ حتى العام 1992، 116,000 عاملاً. وقد استوعب سوق العمل الإسرائيلي محدود 40% من عمال قطاع غزة و 30% من عمال الضفة الغربية، في الفترة 1975-1992، ليعود وينخفض عدد العمال إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. فقد وصل عددهم إلى 36,000 عامل في العام 1996، كان معظمهم من الضفة الغربية. وكان للقيود الإسرائيلية المفروضة على حرية حركة العمال منذ ذلك الوقت تأثير أوسع على عمال قطاع غزة، منه على عمال الضفة الغربية.

أظهرت هذه المراجعة، في حدود الدراسات والبيانات المتوفرة، أن السبب في دفع الفلسطينيين للبحث عن عمل في إسرائيل كان ضعف الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع في توليد فرص عمل كافية لاستيعاب قوى العمل المتزايدة. وشكلت البطالة عاملاً ضاغظاً مهماً، خاصة بعد العام 1993. فقبل ذلك مكن الوصول الحر إلى سوق العمل الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني من التخلص من العمالة الفائضة. وكانت الأجور الأعلى في إسرائيل عنصر جذب أساسي، خاصة في أوائل السبعينات، وبعد العام 1993. إلا أنها لم تؤثر كثيراً في الفترة بين العام 1975-1987، حيث كان الفرق بين الأجور المتقاضاه في إسرائيل و تلك المتقاضاه في الضفة والقطاع صغيراً.

وضعت سياسة الإغلاق وتقييد حركة العمال بعد العام 1993 حداً لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل كمصدر للتشغيل. ورغم ذلك، تبقى الصلة مع إسرائيل مهمة و إن تغير عمق وشكل هذه الصلة في الآونة الأخيرة. واليوم يحتاج الاقتصاد الفلسطيني، أكثر من أي فترة سابقة، لتطوير قدراته المحلية لإيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب النمو السكاني. هناك حاجة إلى مزيد من البحوث لفهم الآفاق المستقبلية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل، وفي الاقتصاد المحلي. علاوة على ذلك، هناك حاجة لوضع سياسات تحمي حقوق العمال في إسرائيل وتساعد الاقتصاد المحلي على زيادة قدرته التشغيلية.

## شكر وعرفان

تم إعداد هذه الدراسة ضمن المشروع البحثي حول سياسات العمل والموارد البشرية الذي يقوم به معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ولا بد من تقديم الشكر لرضوان شعبان الذي تابع هذه المراجعة بالإرشاد والملاحظات. ولا بد كذلك من شكر كل من إبراهيم الدقاق ونعمان كنفاني، وأسامة حامد، وعمر عبد الرازق على ملاحظاتهم القيمة على المسودات الأولى لهذا العمل.

## تقديم

شكل سوق العمل الإسرائيلي مشغلاً مهماً للقوى العاملة الفلسطينية. فاستوعب العمال غير المهرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك اثر على رفع مستوى المعيشة للفلسطينيين وعلى توزيع الدخل بينهم. إلا أن الوضع في التسعينات اتسم بتزايد القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين إلى السوق الإسرائيلي، وقد أدى ذلك إلى مصاعب كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني.

تقوم هذه الدراسة، والتي تشكل جزءاً من برنامج ماس لدراسة سوق العمل والموارد البشرية في فلسطين، بمراجعة أسباب وأنماط العمل الفلسطيني في إسرائيل. فهي تبحث في التغيرات التي طرأت عبر السنين على مواصفات العمال الفلسطينيين، وتميز بين عوامل الجذب والطردهم إلى إسرائيل. كما توضح القيود التي تعترض تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

تكمن أهمية الدراسة في أنها أشمل دراسة حتى الآن، جمعت وراجعت الدراسات المتوفرة حول الموضوع. فهي تشكل نقطة البداية لأي باحث مهتم بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل وبأفاقها المستقبلية. و تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات نأمل أن تكون مفيدة لصانع السياسة الاقتصادية الفلسطيني عند معالجته للتحديات الحالية والمستقبلية لقضية التشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نييل

قيسيس

مدير

المعهد





1	1- مقدمة
3	2- طبيعة البيانات العمالية المتوفرة
3	1-2 منهجية الدراسة
4	2-2 البيانات ومشكلاتها
4	1-2-2 دقة القياس
5	2-2-2 اتساق البيانات
6	3-2-2 إسهام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
6	3-2 التعريفات
7	1-3-2 المشمولون في مسح القوى العاملة
7	2-3-2 مفهوم العمالة
10	3-3-2 البطالة
10	4-3-2 المهن
11	5-3-2 الأجر
11	6-3-2 الفئات غير المدرجة
11	4-2 بيانات الهجرة
12	5-2 الخلاصة
14	3- القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة
14	1-3 عرض العمل الفلسطيني
15	1-1-3 النمو السكاني والخصائص السكانية
16	2-1-3 معدلات المشاركة
17	3-1-3 التنقلات القطاعية
17	2-3 البطالة
18	3-3 الخلاصة
20	4- خصائص العمالة الفلسطينية في إسرائيل
20	1-4 حرية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي
22	2-4 خصائص عمال الضفة وقطاع غزة في إسرائيل
22	1-2-4 العمال: من أين أتوا؟
23	2-2-4 الخصائص الديموغرافية

24	3-2-4	التركيز القطاعي
25	4-2-4	التركيز المهني
26	5-2-4	التأثير الاجتماعي - الاقتصادي للسوق الإسرائيلي
26	3-4	المهيكل التوظيفي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل
26	1-3-4	العمال الرسميون - أو القانونيون
27	2-3-4	التشغيل والاعتبارات الأمنية
28	3-3-4	العمال غير الرسميين - أو الغير قانونيين
28	4-3-4	البروتوكول الاقتصادي ووصول السلطة الوطنية الفلسطينية
30	4-4	الخلاصة
32	5-	أسباب هجرة الأيدي العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل
33	1-5	البطالة، وفروق الأجور، ونمو الاستخدام
34	1-1-5	فترة 1968 - 1973 : عامل الجذب
34	2-1-5	فترة 1974 - 1987 : غياب عامل الأجور
36	3-1-5	فترة 1988-1990: فترة تدمير "سوق العمل المشتركة"
36	4-1-5	1993-1997: عودة ملتوية لأوائل السبعينات <sup>45</sup>
37	5-1-5	قدرة الاقتصاد المحلي على التشغيل
38	2-5	الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية : الأسباب الكامنة
38	1-2-5	تغيرات الاستخدام القطاعي في إسرائيل
39	2-2-5	العمال الفلسطينيون في مقابل العمال الآخرين في سوق العمل الإسرائيلي
40	3-2-5	تكلفة العامل الفلسطيني
40	4-2-5	انقسام سوق العمل الإسرائيلي
41	3-5	المخفاض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل: السياسة مقابل الاقتصاد
41	1-3-5	المهموم الأمنية
42	2-3-5	تطورات في الاستراتيجية الإسرائيلية
44	4-5	خلاصة
45	6 -	الخلاصة والتوصيات
46		المراجع
[41]		الملاحق

## لائحة الجداول

- جدول 1: الخصائص العامة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-1993  
[45] (الأرقام بالآلاف ما لم يذكر غير ذلك)
- جدول 2: الخصائص العامة للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة: 1968 - 1997  
[46] (الأرقام بالآلاف والمعدلات بالنسبة المئوية)
- جدول 3: معدلات مشاركة القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1968-1997  
[48]
- جدول 4أ: التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1970-1997  
[50]
- جدول 4ب: التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل 1970-1997  
[51]
- جدول 5: توزيع العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة (بالآلاف ، %)  
[52] حسب مكان العمل ، 1968-1997
- جدول 6: متوسط معدلات نمو استخدام العمالة الفلسطينية في إسرائيل  
[54] وفي الضفة والقطاع، 1970-1993
- جدول 7: العاملون الفلسطينيون في الضفة والقطاع وفي إسرائيل، 1970-1993 (بالآلاف)  
[55]
- جدول 8: توزيع العمال الفلسطينيين العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة  
[57] وفي إسرائيل حسب العمر، 1981-1992
- جدول 9: توزيع العمال الفلسطينيين المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل  
[58] حسب سنوات الدراسة 1981 - 1992
- جدول 10: خصائص القوى العاملة الإسرائيلية والقوى العاملة الفلسطينية  
[59] حسب مكان العمل : 1973، 1987
- جدول 11: التوزيع القطاعي لعمال الضفة والقطاع والعمال الأجانب الذين لديهم  
[61] تصاريح والمستخدمين في إسرائيل، 1994، 1997 (بالآلاف)
- جدول 12: توزيع العمال الفلسطينيين المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل  
[62] حسب المهنة 1975-1997
- جدول 13: اقساط الضمان الاجتماعي التي يدفعها العمال الفلسطينيون "القانونيون"  
[63] المستخدمون في إسرائيل، 1997 (كنسبة مئوية من الراتب الإجمالي)

## لائحة الاشكال

- [67] شكل 1: أ. معدلات المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1968-1997
- [68] ب. معدلات المشاركة في الضفة الغربية، 1968-1997  
ج. معدلات المشاركة في قطاع غزة، 1968-1997  
[68]
- [69] شكل 2: أ. عمال الضفة الغربية حسب مكان العمل (بالآلاف)، 1968-1997
- [69] ب. عمال قطاع غزة حسب مكان العمل (بالآلاف) 1968-1997
- [70] شكل 3: العلاقة بين عدد أيام الإغلاق وأعداد عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل 1993-1997
- [71] شكل 4: أ. التوزيع القطاعي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين محلياً 1970 - 1997
- [71] ب. التوزيع القطاعي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل 1970 - 1997
- [72] شكل 5: أ. العلاقة بين فروق الأجور وعدد عمال الضفة الغربية في إسرائيل، 1970-1990
- [72] ب. العلاقة بين فروق الأجور وعدد عمال قطاع غزة في إسرائيل 1970-1990
- شكل 6: أجور عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل إلى أجور أولئك المستخدمين في الاقتصاد المحلي 1970-1997 [73]
- شكل 7: نسبة أجور العاملين محلياً إلى أجور العاملين في إسرائيل حسب قطاع العمل، 1970-1987 [74]
- شكل 8: نسبة الأجور اليومية للفلسطينيين المستخدمين محلياً إلى أجور أولئك المستخدمين في إسرائيل، 1985-1992 [75]
- شكل 9: عمال الضفة والقطاع والعمال الأجانب المستخدمون في إسرائيل بتصریح، 1993 - 1997 [76]

## 1- مقدمة

منذ الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، اعتمدت الضفة الغربية وقطاع غزة (الضفة والقطاع) على تدفق العمالة إلى إسرائيل كمصدر أساسي لتوليد الدخل. ففي الوقت الذي تضاعف فيه حجم القوى العاملة في الضفة والقطاع في الفترة 1967-1992، زادت العمالة في السوق المحلي بـ 33% فقط. امتصت إسرائيل 25%-35% من القوى العاملة الفلسطينية منذ العام 1975، ومثل الدخل الناتج عنه ربع الدخل القومي الإجمالي للضفة والقطاع. ولولا الهجرة اليومية للأيدي العاملة إلى إسرائيل لاستحالت مضاعفة الدخل الفردي خلال الفترة 1970-1990 أكثر من مرتين، واستحالت معه مضاعفة الدخل القومي الإجمالي ثلاث مرات (World Bank 1993).

لم تقتصر أهمية العمل في إسرائيل على الدخل الذي وفره للفلسطينيين، ولكنه كان، علاوة على ذلك، عاملاً أساسياً في ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، مما أرسى اعتماداً فلسطينياً على البضائع والعلاقات التجارية مع إسرائيل، وجعل استيعاب العمال الفلسطينيين مرهوناً بالطلب الإسرائيلي على السلع وعلى خدمات العمالة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، غيرت هذه العلاقة بنية سوق العمل الفلسطينية بسبب التأثير المباشر للأجور في إسرائيل على الأجور والقدرة التشغيلية في الضفة والقطاع. ومنذ العام 1993 تزايدت القيود على وصول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، ومع العام 1997 بلغت نسبة العمال الفلسطينيين في إسرائيل 16% من مجموع العمال الفلسطينيين، وهي النسبة التي كانت عليها في العام 1991. وبدأ دور التدفق العمالي كعامل أساسي في الاندماج والتبعية بالتغير.

ورغم أهمية هذا الموضوع، حاول عدد محدود من الدراسات تفسير السبب الكامن وراء هجرة الأيدي العاملة إلى إسرائيل. لم تقم أية دراسة، حتى الآن، بتتبع التغيرات التي حدثت على العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال السنوات الثلاثين الماضية، ولا على تفسيرها. إن ما كُتب في الموضوع كان إما انتقائياً، أو غلبت عليه الوصفية، أو كان تحليلاً لفترات زمنية معينة.

تسعى هذه الدراسة إلى التعامل مع هذا النقص في الأدبيات المتداولة، وإلى استكشاف وتفسير النمط المتغير للعمل الفلسطيني في إسرائيل خلال السنوات الثلاثين الماضية. وتسعى، كذلك، إلى توثيق الخصائص المتغيرة للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، إضافة إلى استعراض ما هو متوفر من هذه الأدبيات. وتحاول الدراسة، كذلك، تحديد العوامل الاقتصادية التي تفسر هجرة الأيدي العاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن أيًا من هذه العوامل لا يعتبر مسؤولاً وحده عن تدفق العمال.

لا بد من التذكير هنا، بأن أي بحث في هذا الموضوع يواجه بعض المشكلات الفنية التي تقع خارج قدرة الباحث، وتحديدًا المشكلات المتعلقة بالبيانات المتوفرة. فهي غير متسقة دائماً، وغير قابلة للمقارنة أحياناً أخرى.

فقد استعملت البيانات إحصاءات القوى العاملة التي قام بها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي منذ العام 1968 لدراسة الفترة 1968-1993. ورغم أن مصداقية ودرجة اتساق الأرقام الإسرائيلية كانت موضع شك عند العديد من الباحثين، إلا أنها تبقى البيانات الوحيدة المتاحة التي توفر سلسلة زمنية متكاملة. استعملت مصادر دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لفترة ما بعد العام 1994. وقد أوجد ذلك فجوة في بيانات العام 1994 لا يمكن معالجتها. ومع ان كلا من المصادر الإسرائيلية والفلسطينية تعتمد التعريفات الدولية المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية، إلا أنهما يحصلان على نتائج مختلفة لأسباب ستتم مناقشتها في الدراسة لاحقاً. كما تمت الاستفادة من دراسات أجراها بعض الباحثين، كلما تسنى ذلك.

قسمت الدراسة على النحو التالي: يعالج الجزء الأول طبيعة البيانات المتوفرة من حيث دقتها ومصداقيتها. ويستعرض الجزء الثاني هيكل القوى العاملة التي دخلت سوق العمل الفلسطيني والإسرائيلي. ويوثق الجزء الثالث أعداد العمال في سوق العمل الإسرائيلي، وتوزيعهم القطاعي والمهني والتطورات التي طرأت على هذه الجوانب خلال السنوات الثلاثين الماضية. يدرس هذا الجزء دور المتغيرات في قوى العمل الفلسطينية وفي السياسة الإسرائيلية التي تساعد على تفسير هذه التطورات. ويستعرض الجزء الرابع العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تفسر هجرة الأيدي العاملة إلى إسرائيل، وذلك بفحص مختلف عوامل الجذب (Pull) والطرود (Push). وسوف يتم التركيز على دور الطلب الإسرائيلي، والبطالة في الضفة والقطاع، والتباين في الأجور في تفسير هجرة الأيدي العاملة نحو إسرائيل. كذلك سوف يتم التعرض للمتغيرات التي حدثت في دور عوامل الجذب والطرود خلال السنوات الثلاثين الماضية. ويقدم الفصل الأخير بعض التوصيات حول القضايا العمالية الملحة، والتي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل في الضفة والقطاع اليوم.

## 2- طبيعة البيانات العمالية المتوفرة

من اجل فهم شكل ومسببات الهجرة العمالية إلى إسرائيل، لا بد من التطرق، أولاً، إلى طبيعة البيانات المتوفرة حول الموضوع. فالأساليب المستخدمة في جمع البيانات تؤثر بشكل مباشر على تحديد حجم هذه القوى، إلى جانب تأثيرها على دقة الأرقام المنشورة حول عدد العمال في إسرائيل. كذلك، يعتبر توفر بيانات متصلة ومتسقة حول الأحرار مثلاً، أمراً أساسياً لأية محاولة لبحث دور الأحرار في جذب العمال إلى إسرائيل على مدار العقود الثلاث الماضية. وتحدد طبيعة البيانات المتوفرة حول العمالة والبطالة قدرتنا على تفسير دور عوامل الطرد في تشجيع الهجرة العمالية من الضفة والقطاع. بالتالي فإن مناقشة دقة البيانات المتوفرة يلقي الضوء على حدود فهمنا لأسباب الهجرة العمالية الفلسطينية.

تنطوي بيانات القوى العاملة في البلدان النامية، عادة، على مشاكل مختلفة. فهي تعاني من الفجوات، ومن عدم الدقة، ومن أنها لا تشمل مجموع السكان. إلا أن وضع البيانات المتوفرة حول الضفة والقطاع ليس كذلك. فقد وفر مركز الإحصاء الإسرائيلي منذ العام 1968 بيانات أولية مكثفة وشاملة حول الاقتصاد الفلسطيني عامة، والعمل خاصة. واستمرت مسؤوليته عن جمع البيانات عن الاقتصاد الفلسطيني حتى العام 1993، حيث انتقلت بعدها هذه المسؤولية إلى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وقد جمعت الأخيرة البيانات منذ 1995 فصاعداً<sup>1</sup>. يعتمد المصدران على التعريفات الدولية، وعلى توصيات منظمة العمل الدولية، فيما يتعلق بجمع البيانات العمالية وتصنيفها. إلا أنه يعتقد أن البيانات الفلسطينية موثوقة بدرجة أعلى من البيانات الإسرائيلية لأسباب سوف يتم توضيحها في هذا الفصل.

### 1-2 منهجية الدراسة<sup>2</sup>

اعتمد مركز الإحصاء الإسرائيلي على "مسح القوى العاملة في المناطق" (TLFS) للحصول على البيانات الأولية، ونشرها. وقد أجريت المسوح، منذ العام 1968 فصلياً، على عينة إحصائية كبيرة تشتمل على 8900 أسرة، منها 6700 أسرة في الضفة الغربية و2200 في قطاع غزة<sup>3</sup>. إلا أنها استثنت بيانات حول القدس الشرقية. وقد تم تدوير العينة<sup>4</sup> وتقسيم الأسر إلى ثلاث مجموعات إحصائية (سكان القرى، ومخيمات اللاجئين، والمدن)

<sup>1</sup> لا تتوفر بيانات للعام 1994 نتيجة لعدة مشاكل إدارية وفنية رافقت نقل المسؤوليات من السلطات الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.  
<sup>2</sup> للحصول على تفاصيل أكثر حول طريقة جمع البيانات، انظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997، مسح القوى العاملة، رقم 7 ص. 23-31 ومركز الإحصاء الإسرائيلي 1992، الكتاب الإحصائي السنوي ص. 103-107.  
<sup>3</sup> نما حجم العينة مع الوقت. فقد اشتملت العينة على 4200 أسرة في الفترة 1968-1973، وزادت إلى 6200 في العام 1974، واستمرت في الزيادة حتى بلغت 8900 في العام 1992، (ICBS 1992).  
<sup>4</sup> يتم تقسيم الأسر، التي يجري مسحها، عشوائياً إلى 4 مجموعات، يتم مقابلة كل منها لفترتين متتاليتين، ويتم استنواؤها لفترتين متتاليتين، ومن ثم الرجوع إليها لفترتين متتاليتين.



وذلك باستخدام عينة عشوائية طبقية عنقودية، مما سمح بإعطاء أوزان متساوية لكل أسرة في المجموعات الثلاث. ورغم الفوائد العملية لهذا الأسلوب، إلا أنه لا يراعي حقيقة أن أفراد الأسرة والحمولة الواحدة يميلون إلى العيش في المنطقة السكنية نفسها أو حولها، وبالتالي، قد يؤدي هذا الأسلوب إلى اختيار بعض الشرائح في المجتمع المحلي وإهمال بعضها الآخر، محدثاً بذلك انحيازاً في البيانات. وتنسجم التعريفات المستعملة من قبل المركز الإسرائيلي مع تلك المطبقة في إسرائيل ومع معايير منظمة العمل الدولية (UNCTAD 1996).

يعتمد جمع بيانات القوى العاملة الذي تقوم به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية على أساليب مشابهة، فقد قامت الدائرة بأول مسح في تشرين الأول 1995، واستعملت، مثلها مثل مركز الإحصاء الإسرائيلي، تعريفات منظمة العمل الدولية للعمالة والبطالة. اعتمدت على عينة كبيرة (7640 أسرة)، تم اختيارها بأسلوب معاينة عشوائية طبقية عنقودية ثنائية المراحل. إلا أن نمط دورية المسح كان أقل تعقيداً منه في المسح الإسرائيلي<sup>5</sup> (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997)، ويكتسب مسح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أفضلية أكبر لأنه شمل فلسطيني القدس الشرقية كجزء من مسحه للضفة الغربية. لكن بذلك تصبح مقارنة الإحصاءات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مع تلك الصادرة عن مركز الإحصاء الإسرائيلي غير ممكنة.

رغم مستوى الإلتقان الذي وصلته البيانات المتاحة، إلا أنها ما زالت تعاني من عدة مشاكل تتعلق بدقة القياس واتساق البيانات وقضايا التعريفات. ورغم أن بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية تطرقت إلى بعض هذه المشكلات، إلا أنها لا تعتبر محصنة تماماً ضدها.

## 2-2 البيانات ومشكلاتها

### 2-2-1 دقة القياس

تكمن أول مشكلة في بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي في سوء تقدير حجم القوى العاملة الفلسطينية. ففي نظر العديد من الباحثين (Benvenisti & Khayat 1988; World Bank 1993; Shaban 1993) تقل أرقام المركز بنسبة 10-15% عن الأرقام الفعلية. والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو إطار المعاينة الذي تم تبنيه لمسوح القوى العاملة.

**إطار المعاينة:** يعتمد مركز الإحصاء الإسرائيلي في "مسح القوى العاملة في المناطق" على التعداد العام للسكان لسنة 1967 كإطار معاينة، وهو الأساس الذي حسبت بموجبه معدلات النمو السكاني حتى العام 1993. إلا أنه موضع خلاف لعدة أسباب. بداية، جرى تعداد السكان في أيلول 1967، وبالتالي، استثنى الذين

<sup>5</sup> تقوم دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بزيارة نفس الأسرة 6 جولات متتالية يتم بعدها إسقاط هذه الأسرة من العينة. وينتج بالتالي مستوى عالٍ من التقاطع في العينة (6/5)، بينما يتم استبدال (6/1) من العينة العنقودية في كل فصل.

هاجروا بين حزيران وأيلول 1967 نتيجة للعدوان الإسرائيلي<sup>6</sup>. علاوة على ذلك، تم التعداد على يد الجنود الإسرائيليين مما يضع علامة استفهام حول مصداقية ودقة البيانات التي تم جمعها من قبل قوة محتلة. ويزر احتمال أن التعداد عمد إلى التقليل من عدد السكان خاصة وان الكثير من الفلسطينيين حججوا معلومات عن الممثل العسكري. ورغم ذلك، رفضت إسرائيل إجراء تعداد في المناطق المحتلة بعد العام 1967، رغم قيامها بتعدادين في إسرائيل نفسها منذ ذلك التاريخ.

تعتمد جميع البيانات السكانية منذ 1967 على تعداد أيلول، ويتم تحديثها بإضافة الولادات المبلغ عنها وطرح الوفيات والتغيرات بتعديلات حول صافي الهجرة. وقد تغيرت طريقة تقدير عدد السكان فصليا، منذ العام 1976، لتوفير تغطية أشمل للمجتمع ككل، إضافة إلى تحسين عرض تركيبته العمريه. رغم ذلك، وجدت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ان تقدير عدد السكان كما ورد في الإحصاءات الإسرائيلية يبقى دون الواقع. ذلك لان تعداد 1967 كان قد خفض التقدير السكاني بمعدل 3% في الوقت الذي لم ترد فيه دقة الإحصاءات الحيوية المتعلقة بالولادات عن 95%. بناءً عليه بلغ النقص في تقدير عدد السكان في العام 1992 حوالي 6% (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1995).

يؤثر عدم دقة الأرقام السكانية على نوعية بيانات القوى العاملة، بشكل مباشر، بطريقتين: أولاً الرصد السيئ والنقص في التغطية في تعداد 1967 أدى إلى سوء تقدير إطار المعاينة لمسح القوى العاملة. ثانياً: أدى التقدير المنخفض للأرقام السكانية خلال تلك الفترة إلى انخفاض الأرقام المطلقة في تقديرات مسح القوى العاملة في المناطق (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1995). وبالتالي يكون عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل غير دقيق.

## 2-2-2 اتساق البيانات

تعاني البيانات العمالية الإسرائيلية من مشكلة تتعلق بالاتساق والتماسك الداخلي. ولدى مراجعة التقديرات السكانية للأعوام 1976، 1983، 1985 و 1987، وبالتالي تقديرات القوى العاملة، يتبين افتقار البيانات السنوية إلى الانسجام. وعند النظر إلى بيانات التوزيع العمالي حسب القطاع، ومكان العمل لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تظهر مشكلة عدم انسجام البيانات مرة أخرى.<sup>7</sup>

علاوة على ذلك، هناك تساؤل عن درجة مصداقية الإجابات التي قدمها من تمت مقابلتهم في المسوح، حتى وإن كان من أجرى المقابلات الميدانية فلسطينيون يعملون في الإدارة المدنية الإسرائيلية. فقد كشفت مصادر فلسطينية ودولية، أن إجراء مسح مستقل، باستخدام التعريفات التي يستعملها مركز الإحصاء الإسرائيلي، قد يعطي أرقاماً مختلفة حول العمالة والبطالة، وذلك لان المستجيبين لديهم ثقة أكبر في المسوح التي لا يمولها الإسرائيليون (Fafu 1993; Okasha 1990).<sup>8</sup>

<sup>6</sup> يقدر عدد الذين غادروا الضفة الغربية في الفترة ما بين حزيران وأيلول 1967 بأكثر من 200,000 (Benvenisti and Khayat 1998). وكان هؤلاء النازحون من سكان الضفة والقطاع أو من لاجئي 1948 المسجلين لدى وكالة العوث.

<sup>7</sup> لا يمكن جمع الأرقام للسنوات المختلفة، لأن المصادر الإسرائيلية اعتمدت على النسب المئوية وليس على الأرقام المطلقة في وصف التوزيع القطاعي حسب مكان العمل.

<sup>8</sup> بالنسبة للعام 1990، يفيد عكاشة أن معدل البطالة في قطاع غزة بلغ 26%، بينما تفيد بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي بأن المعدل كان 2.5%، وبالنسبة للعام 1992، أفادت (فافو) بأن معدل البطالة هو 11% مقابل 4.5% حسب المركز الإسرائيلي. لمزيد من التفاصيل أنظر: Fafu 1993; Okasha; 1990; UNCTAD 1996.

وقد اعترفت المصادر الإسرائيلية نفسها بأن جودة بياناتها قد تدهورت خلال الانتفاضة (1988-1991) نتيجة للتغطية المحدودة . أشار مركز الإحصاء الإسرائيلي للصعوبات التي واجهها للوصول إلى الأسر عند إجراء المسح، وإلى أن الإجابات على الأسئلة كانت منخفضة الجودة (ICBS 1992:107). وقد أدى ذلك، بشكل خاص، إلى توثيق منخفض لساعات وأيام العمل، وإلى تقدير مستوى البطالة بأقل مما هو عليه في الواقع. وقد ظهرت فجوات معينة في الأحرار المسجلة أدى إلى نشرها بعد 1988، على شكل مؤشرات (indices). ويشكل هذا النقص في بيانات الأحرار، خلال فترة 1988-1993، قيذا لأية محاولة لتحديد دور الأجر الإسرائيلي في جذب العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل.

### 3-2-2 إسهام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

تتميز البيانات العمالية الفلسطينية بتحاشي المشكلات المتعلقة باتساق الأرقام (Al-Qudsi & Shaban 1993). فقد شكلت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إطار معاينة شامل اختير من خرائط جغرافية سكانية حديثه، شملت 48 وحدة جغرافية و55 ألف عائلة، تم اختيار 7640 أسرة منها لمسح القوى العاملة. وقد وفر هذا الأسلوب تقديراً أكثر واقعية لعدد السكان والقوى العاملة. كذلك، سمح نظام التدوير المتبع في المسح، برصد اتجاهات سوق العمل (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997). وامتازت أرقام مسح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، عن مثيلتها الإسرائيلية، بارتفاع نسب الاستجابة ويقدر أكبر من الاتساق في البيانات.<sup>9</sup>

لقد وفر التعداد العام للسكان الذي تم في العام 1997 إطار معاينة جديداً يتسم بموثوقية أعلى، يسمح بالحصول على مسح أفضل للقوى العاملة. بلغ عدد السكان الفلسطينيين حسب التعداد، 2.8 مليوناً، منهم 210,80 في القدس الشرقية (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998). وتعزز الأرقام هذه صدق الانتقادات التي توجهها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للبيانات الإسرائيلية، كما تبين صدق سوء تقدير الإسرائيليين للقوى العاملة الفلسطينية خلال سنوات الاحتلال.

### 3-2 التعريفات

تعاني التعريفات المستخدمة في البيانات المتوفرة من مشكلتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالمجموعات التي يتم شملها في مسح القوى العاملة، والتي بدورها تحد من قدرة البيانات على وصف الواقع وإمكانية مقارنتها بالأرقام التي توفرها المصادر الأخرى. وتتعلق المشكلة الثانية بالمفاهيم العامة التي تستعمل في تعريف العمالة والبطالة.

<sup>9</sup> وصل المعدل العام لعدم الاستجابة أقل من 9%، بينما بلغ معدل رفض الاستجابة فقط 0.6% (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، مسح القوى العاملة رقم 7، ص 31). وهذا مستوى منخفض بالمعايير الدولية. وقد سجل مركز الإحصاء الإسرائيلي معدلات الاستجابة في السنوات الأخيرة فقط. ففي العام 1991 لم تتم تغطية 20% من الأسر التي كان يفترض تغطيتها، وكان معدل عدم الاستجابة حوالي 10% (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1995).

## 2-3-1 المشمولون في مسح القوى العاملة

تضم القوى العاملة، حسب تعريف مركز الإحصاء الإسرائيلي، كل من تزيد أعمارهم عن 15 عاماً ممن يعيشون في الضفة والقطاع،<sup>10</sup> سواء عملوا في إسرائيل أم في السوق المحلي. وهي تستثني القدس الشرقية<sup>11</sup> و سكان المستوطنات الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق المحتلة، والأشخاص الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية وكذلك البدو، والذين أقاموا في الخارج لأكثر من سنة. وعند التطرق إلى الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، فإن مركز الإحصاء الإسرائيلي يشمل العاملين في القدس الشرقية. ولا تبين المصادر الإسرائيلية إن كانت تشمل العاملين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع.

يؤدي المعيار الإسرائيلي الذي يتم بموجبه تحديد الذين سيضمون في المسح، إلى الغموض والمغالطة. فاستثناء أبناء القدس الشرقية من بيانات القوى العاملة الفلسطينية يؤدي إلى تضخيم أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل.<sup>12</sup> ومن الناحية السياسية، فإن إدخال القدس الشرقية ضمن إسرائيل يعتبر تزويراً وتحريفاً للتشريعات الدولية. ويشكل غياب البيانات حول العمال الفلسطينيين في المستوطنات تشويهاً لقياس تدفق العمال إلى إسرائيل. ويؤدي استثناء أبناء القدس الشرقية من العاملين في إسرائيل، وكذلك الفلسطينيين العاملين في الخارج لمدة تزيد عن سنة إلى تقديرات متدنية للتدفق العمالي. وبما أن مركز الإحصاء الإسرائيلي لا يوفر بيانات حول هجرة العمال إلى الخارج، تصعب معرفة العدد الحقيقي لعمال الضفة والقطاع العاملين في الخارج، وتأثير خروجهم على سوق العمل الفلسطيني والأجور فيه.

تعالج دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية هذه المشكلات بإعادة تعريف القوى العاملة الفلسطينية. فيشمل تعريفها للقوى العاملة جميع البالغين من العمر 15 عاماً فأكثر، ويشمل أيضاً أولئك الذين يعيشون في القدس الشرقية (ولكن بذلك تصبح بيانات دائرة الإحصاء الفلسطينية غير قابلة للمقارنة مع البيانات الإسرائيلية). فضلاً عن ذلك، تغطي دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية ويشمل المسح الديموغرافي الذي أجرته في العام 1995 بيانات حول المهاجرين إلى الخارج (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1996).

## 2-3-2 مفهوم العمالة

تبعاً للمعايير الدولية ومعايير منظمة العمل الدولية، تعرف دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ومركز الإحصاء الإسرائيلي القوى العاملة بأنها تشمل كل الذين بلغوا 15 عاماً فأكثر، سواء أكانوا عاملين أم باحثين عن عمل خلال أسبوع الإسناد. وسواء عملوا في الضفة الغربية والقطاع أم في إسرائيل. ورغم ذلك نجد فروقاً بين بيانات المصدرين، فيما يتعلق بالعمالة.

<sup>10</sup> خلال الفترة 1968-1986 شملت القوى العاملة الذين أعمارهم 14 عاماً فأكثر (ICBS, 1992: 107).

<sup>11</sup> يوفر الكتاب السنوي الإحصائي للقدس بيانات حول سكان المدينة ككل ويشير إلى الفلسطينيين بـ "غير اليهود".

<sup>12</sup> يعمل حوالي ثلث عمال الضفة الغربية العاملين في إسرائيل في القدس الشرقية، كما تفيد مصادر مركز الإحصاء الإسرائيلي (Kleiman 1992: 4).

يعرف مركز الإحصاء الإسرائيلي الشخص بأنه مستخدم إذا كان واحداً من الحالات التالية:

- شخص عمل لمدة ساعة خلال أسبوع الإسناد على الأقل في أي نشاط يحقق مردوداً.
- أفراد العائلة الذين عملوا لأكثر من 15 ساعة أسبوعياً في مزرعة تعود للعائلة.
- أو أولئك الذين غابوا بشكل مؤقت عن عملهم المنتظم خلال أسبوع الإسناد.

وتتبنى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية معيار العمل لساعة واحدة للتفريق بين العامل وغير العامل.<sup>13</sup> إلا أن تعريفها، مقارنة بتعريف مركز الإحصاء الإسرائيلي، هو أكثر دقة وتمثيلاً للواقع في الضفة والقطاع. حيث يشمل التعريف الفلسطيني لمن هو عامل كلاً من صاحب العمل، والعامل في عمله الخاص، والمستخدم، وفرد العائلة غير المدفوع الأجر. ويكفي لتصنيف العامل بأنه مستخدم حصوله على أي نوع من الأجر، بما في ذلك الدفع على القطعة، والدفع العيني. وفيما يتعلق بأفراد العائلة غير مدفوعي الأجر، فهم مشمولون في القوى العاملة بغض النظر عن عدد الساعات التي أمضوها في العمل (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997). وهكذا يأخذ التعريف باعتباره، الأشكال المختلفة للإستخدام.

إلا أن استعمال معيار العمل لساعة واحدة على الأقل في أسبوع الإسناد، قد يكون مقيداً. فبينما هو يوفر معياراً متجانساً ومعترفاً به دولياً، كما أنه مستخدم في إسرائيل وفي الضفة والقطاع. إلا أنه لا يوفر بالضرورة مقياساً دقيقاً للعمالة، والبطالة، ومستوى المعيشة في الضفة والقطاع. فمن المعلوم أن العمل لساعة واحدة أسبوعياً لا يوفر مصدر دخل كافٍ للعيش. كذلك، فإن اعتماد هذا المعيار يقلل من أهمية البطالة الجزئية. وقد أظهرت العديد من الدراسات، أن البطالة الجزئية هي مشكلة جدية في الدول النامية، وأنها تتركز بين العمال غير المنتظمين (Turnham 1993b: 34).

وفي السياق الفلسطيني، يتركز العمال غير المنتظمين في قطاع العمال الذين يذهبون إلى إسرائيل. وقد لوحظ أن العمالة الجزئية والتي تُعرف بأنها العمل من 1 إلى 35 ساعة أسبوعياً - قد تزايدت في الضفة والقطاع بين 1993-1987<sup>14</sup> (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1995). ومن ناحيتها، تحاول دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية معالجة هذه المشكلة، وذلك بإعطاء اهتمام لمفهوم العمالة المحدودة<sup>15</sup> (underemployment) لتشمل أولئك الذين يعملون أقل من 35 ساعة أسبوعياً، أو أولئك الذين يعملون في وظائف أدنى من مؤهلاتهم، أو لا تزودهم بدخل كافٍ، أو يعملون في ظروف عمل غير ملائمة. ولكنه يبقى تعريفاً فضفاضاً لا يفيد. فهو يجمع بين ثناياه أسباباً مختلفة للعمالة المحدودة، كما أنه يؤدي إلى سوء تقدير دخل الأفراد. إلا أن الاعتراف بهذه الشريحة، ونشر البيانات عنها، يسمح بكشف مستويات التشغيل المتدنية للقوى العاملة الفلسطينية، ومستويات إنتاجية

<sup>13</sup> هذا المعيار غير مستعمل في أي من الدول العربية المجاورة.

<sup>14</sup> ارتفع العمل الجزئي للذكور من 3% من مجمل القوى العاملة للذكور في العام 1987 إلى 16% في العام 1990. أنظر الجدولين 5.6 (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1995).

<sup>15</sup> بدأ مركز الإحصاء الإسرائيلي بتوفير ونشر بيانات متصلة عن العمل الجزئي - الذي يتم تعريفه بأنه كل عمل يقل عن 35 ساعة أسبوعياً - منذ 1981.

العامل. هذا وتنشر دائرة الإحصاء الفلسطينية بيانات عن التوزيع القطاعي والمهني للعمالة المحدودة.

## 2-3-3 البطالة

يُعرف مركز الإحصاء الإسرائيلي العاطلين عن العمل (إن كانوا إسرائيليين أم فلسطينيين) - الذين يعلنون بأنهم يبحثون عن عمل ولو لساعة واحدة خلال أسبوع الإسناد "سواء أكان ذلك عن طريق التسجيل، شخصياً أو بطلب خطي للمستخدم، أو بمحاولة إنشاء عمل مستقل،..." (ICBS 1992). وبناءً عليه لا تشمل البيانات الإسرائيلية العاطلين عن العمل الذين لا يسجلون بأنهم يبحثون عن عمل، أو الذين يعملون تحت مستوى مؤهلاتهم، والسجناء كذلك (UNCTAD 1996). ومن شأن ذلك إعطاء معدلات بطالة منخفضة. وفي الحقيقة، الطريقة الوحيدة لتقدير حالة اللانشاط الفعلية في المجتمع الفلسطيني خلال فترة الاحتلال هي من خلال تقارير معدلات المشاركة.

تعتمد دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية من أجل اعتبار الشخص عاطلاً عن العمل، شرط عدم العمل ولو لساعة واحدة خلال أسبوع الإسناد، وشرط أن يكون العامل باحثاً عن عمل، و لكن تعتبر الدائرة العمال الفلسطينيين ممنوعين من الدخول إلى إسرائيل، نتيجة لإغلاق الحدود، عاطلين عن العمل. ويتماشى هذا المعيار مع حقيقة أن الإغلاقات قد تمتد أشهراً وإن إلغائها لا يضمن الدخول إلى إسرائيل. و لو استخدم تعريف مركز الإحصاء الإسرائيلي، في هذه الحالة، لتم شملهم في عداد العاملين، وليس العاطلين عن العمل.

يعتبر الحصول على أرقام صحيحة عن البطالة أمراً أساسياً لفهم أسباب هجرة الأيدي العاملة إلى إسرائيل. ذلك لأن الهجرة في سياق سوق عمل مشبع (tight labor market) بنسب بطالة متدنية يعني وجود عوامل جذب قوية. بينما الهجرة في اقتصاد ذي معدلات بطالة عالية وفائض عمالي يعني وجود عوامل طرد مهمة، تدفع بالعمال للبحث عن عمل خارج اقتصادهم المحلي. ولا تساعد البيانات الإسرائيلية، بسبب محدودية دقتها، في تحديد متى وإلى أي مدى كان في الاقتصاد الفلسطيني فائض عمالي (Surplus labor). أما بالنسبة للبيانات بعد العام 1995، تعطي دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية تعريفاً أكثر واقعية إضافة إلى كونه منسجماً مع التعريفات الدولية.

## 2-3-4 المهن

تتماشى التعريفات المهنية التي يستعملها مركز الإحصاء الإسرائيلي مع معايير منظمة العمل الدولية. إلا أنها لا تفرق بشكل واضح بين المهارات المتواجدة في القوى العاملة الفلسطينية. فضمن فئة العمال غير المهرة يتم تجميع كل أولئك الذين يعملون في البناء والصناعة والزراعة وذوي القدرات الابتدائية وذوي المهارات المتطورة جزئياً (semi-skilled). إن هذا التجميع لا ينصف المهارات المختلفة الموجودة، كما أنه يؤدي إلى سوء تقدير إنتاجية العامل وأجره. ولحل هذه المشكلة، قامت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بوضع تعريفات مهنية جديدة تميز بين العمال المهرة في الزراعة، والعاملين في الحرف، والعاملين على الآلات، والعاملين في المهن الأولية، (وبالتالي العمال غير المهرة).

## 2-3-5 الأجر

للتعريفات الإسرائيلية والفلسطينية والعاملة المستخدمة في الأجر مشاكلها أيضا. إذ تعرف الأجر، بأنها مجموع الأجر النقدي المدفوع لجميع المستخدمين على مجموع أيام العمل للمستخدمين. يفترض كل من مركز الإحصاء الإسرائيلي، ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، بأن الأجر التي يتم تجميع المعلومات حولها هي الأجر الصافية، أي أنها تستثنى الإقتطاعات الضريبية. وهي لا توفر وسيلة لمعرفة فيما إذا كانت هذه الأجر تعود فعلاً إلى الكسب الصافي، أي ما تبقى من الدخل بعد دفع الضرائب و المواصلات وغيرها، مع العلم أن هذه المعلومات حاسمة في تقييم مدى انجذاب العمال للدخل الأعلى في إسرائيل. ومن شأن عدم الدقة هذا أن يفضي إلى تفسير خاطئ لدور الأجر في السوق الإسرائيلي في جذب العمالة الفلسطينية إليها.

## 2-3-6 الفئات غير المدرجة

يعطي تعريف العمالة المتبع وزناً للعمل المأجور خارج البيت. ويعطي، كذلك، أهمية للأنشطة التي تتم في إطار العائلة أو في مزرعتها، وبالتالي يأخذ بالحسبان المصادر المهمة لتوليد الدخل. ولكنه لا يحيط، رغم ذلك، بجميع الناس العاملين وخاصة النساء منهم. يعود أحد أسباب ذلك إلى تفسير المستجيب لمعنى كلمة "عامل"، حيث يعتبر العديد من النساء أنفسهن غير عاملات، حتى لو كن يساهمن بدخل الأسرة، سواء من خلال الأنشطة غير الرسمية ذات المددود المالي (من خلال التعاقد من الباطن، أو بيع العقود والتطريز...) أو من خلال العمل في المزرعة. وتصف النساء نشاطهن الرئيسي كربات بيوت، وبالتالي يتم حذفهن من إحصاءات العمل (Turnham 1993 b: 35). ويفسر هذا الحذف، جزئياً، انخفاض معدلات مشاركة النساء في العمل. وهنا، أيضاً، تؤثر هوية من يجري المقابلة على طبيعة الاستجابات المسجلة في مسح القوى العاملة. ففي المسح الذي قامت به "فافو"، تم اختيار طواقم نسائية لمقابلة النساء، وقد سجلت معدلات الاستجابة لدى النساء، وكذلك معدلات اشتراكهن في العمل، مستويات أعلى من تلك التي أظهرتها المصادر الإسرائيلية (Fafu 1993). وسجلت دائرة الإحصاء المركزية معدلات مشاركة نسائية أعلى بنسبة 3-4%،<sup>16</sup> مقارنة بتلك المعدلات التي سجلها مركز الإحصاء الإسرائيلي. وينصب الاهتمام حالياً من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية على تطوير بيانات المشاركة والأنشطة النسائية.

أما بالنسبة لفئات مثل الطلبة وكبار السن - الذين يقعون خارج القوى العاملة - فليس من السهل الحصول على بيانات حول نشاطهم الاقتصادي سوى القيام بمسوح محددة وصياغة أسئلة خاصة حول عملها ونشاطها.

## 2-4 بيانات الهجرة

تعتبر بيانات الهجرة مشكلة في غالبية الدول النامية كما هي في الضفة والقطاع. يمكن العثور على المعلومات الوحيدة المتوفرة حول عدد الأشخاص الذين هاجروا خارج المناطق المحتلة في البيانات السكانية. إلا أن هذه البيانات على أهميتها لا توفر بيانات عن العمال المهاجرين إلى الخارج، لاستثنائهم من "مسح القوى العاملة في

<sup>16</sup> إلا أن هذا يمكن أن يكون نتيجة لزيادة العمالة في القطاع العام، أو نتيجة للإغلاقات ودورها في زيادة المشاركة. ويتطلب إثبات هذه النقطة بيانات إضافية.



المناطق"، ومن تعريف القوى العاملة الفلسطينية. ومن بين الدراسات التي حاولت جمع معلومات عامة عنهم دراسات أبو شكر 1990 ب و عناب 1989 و يوسف 1989 .

ولا يشار للعمال الفلسطينيين في إسرائيل كمهاجرين، أي عمال يتحركون من دولة إلى دولة أخرى، وذلك لأن المصدر الإسرائيلي يعتبر القوى العاملة الفلسطينية كيان واحد يشمل أولئك الذين يعملون محلياً وأولئك الذين يعملون في إسرائيل. ويمكن العثور على المعلومات عن العمال الفلسطينيين في إسرائيل في مسح القوى العاملة في المناطق، وفي بيانات مكتب الاستخدام الإسرائيلي. ولكن بيانات مكتب الاستخدام تستثني العاملين بشكل غير قانوني في حين يشملهم "مسح القوى العاملة في المناطق (TLFS)". وبالتالي شملت أرقام مكتب الاستخدام حتى العام 1990 30-50% فقط من إجمالي العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. غير أن ذلك لا يعني أن بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي تشتمل جميع العمال خارج الضفة والقطاع. فهي لا تشمل الذين يعملون في إسرائيل بطريقة غير قانونية والذين يخفون عن باحثي مركز الإحصاء الإسرائيلي مكان عملهم. وبالتالي فإن أعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل تكون أقل مما هي عليه في الواقع.

علاوة على ذلك، فإن المعلومات عن الخلفية الاجتماعية للعمال المستخدمين في إسرائيل، وعن خيراتهم في سوق العمل الإسرائيلي ناقصة. فلم يتم مركز الإحصاء الإسرائيلي بأي مسح تفصيلي بعد العام 1981 حول العمال في إسرائيل. ويعيق هذا النقص في المعلومات، فهم التغيرات التي طرأت على خصائص العمال الفلسطينيين في إسرائيل (هل يأتون من المناطق الريفية بشكل أكبر، هل هناك تزايد في أعداد القادمين من المدن، أي شريحة اجتماعية تصدر عمالاً إلى إسرائيل، إلخ...).

تجمع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بيانات أكثر تفصيلاً عن العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات، إلا أنها لا تفصل بين هاتين الفئتين. ولا تجمع البيانات عن العمال في المهجر مع أن هذه المعلومات جوهرية لفهم تأثير التدفق العمالي إلى الخارج على قدرة التشغيل المحلية وعلى الأجور والدخل المحلي. كذلك هناك حاجة لبيانات سنوية حول التحويلات المالية لفلسطيني المهجر، والتي يتم إحصاؤها منذ 1970. وتعتبر هذه البيانات مهمة في أية محاولة لتقييم تأثير سوق العمل الدولي على الاقتصاد المحلي (O'Connor et Farsakh 1996; Stark 1991).

## 2-5 الخلاصة

بيانات القوى العاملة المتوفرة حالياً مفيدة لأنها تعود إلى العام 1968، وهي بيانات واسعة ومفصلة (حسب القطاع، المهنة، سنوات الدراسة، النوع الاجتماعي...). إلا أن البيانات الإسرائيلية تعاني من عيوب تتعلق بالمعايير والمفاهيم المختارة لتحديد من تشمله الإحصاءات، وبسوء تقدير حجم القوى العاملة. وبدأت البيانات منذ العام 1988 تثير التساؤل بشكل متزايد نتيجة للمشاكل المتعلقة بصعوبة الوصول إلى الأسر الحصة. ومن ناحيتها، حسنت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية البيانات المتوفرة، إلا أن التعديلات التي طرأت على البيانات جعلتها غير

قابلة للمقارنة مع بيانات ما قبل 1995 (الإحصاءات الإسرائيلية). فالبيانات الفلسطينية تشمل سكان القدس الشرقية في حين تستثنيهم البيانات الإسرائيلية. ورغم ذلك تبقى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية اليوم المصدر الأكثر دقة. ولكن ما زال هناك مجال للتحسين، وتحديدًا في مجالات جمع البيانات حول الخصائص التعليمية والمهنية للعمال وخبراتهم، وحول تعريف العمالة المحدودة، وجمع البيانات حول الهجرة. غير أن الوضع اليوم أفضل مما كان عليه قبل سنوات قليلة.

### 3- القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

من أجل فهم طبيعة تدفق العمل الفلسطيني من الضفة والقطاع إلى إسرائيل، من المهم وضع هذا التدفق في سياق الواقع السكاني للضفة والقطاع وتطور القوى العاملة خلال السنوات الثلاثين الماضية. فالنمو السكاني ونمو القوى العاملة يحددان عرض العمل، ويحددان كذلك الضغط الذي يجعل اقتصاداً ما مصدراً للعمالة. وكما تم التوضيح سابقاً، تُعرف القوى العاملة الفلسطينية من قبل مركز الإحصاء الإسرائيلي، بأنها تشمل جميع سكان الضفة والقطاع - باستثناء القدس الشرقية - الذين يصرحون بأنهم يعملون أو يبحثون عن عمل، سواء أكان ذلك في الضفة والقطاع أو في إسرائيل.<sup>17</sup> وقد نمت هذه القوة بمعدلات مختلفة خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي، فكان متوسط معدل النمو السنوي 2.8% في الأعوام 1970-1993 (أنظر الجدولين 1، 2)، وفي العام 1993 بلغ العدد 338,500. وتمثل القوى العاملة 40% من مجموع السكان في سن العمل في الضفة الغربية و35% في قطاع غزة مقارنة بـ 53% في إسرائيل. وعند مقارنة هذه الأرقام بالعدد الكلي للسكان، يتبين أن نسبة الإعالة وصلت إلى 5-6 أشخاص لكل فرد داخل القوى العاملة خلال الثمانينات والتسعينات. وتعطي أرقام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية نسب إعالة مشابهة. من ناحية ثانية، حسب الدائرة حجم القوى العاملة (بما فيها فلسطينيو القدس الشرقية) على أنها محدود 450,000 عامل للعام 1997. وقد زادت نسبة الذين درسوا تسع سنوات أو أكثر بين 1972-1992 من 15% إلى 50% في الضفة الغربية، ومن 26% إلى 59% في قطاع غزة.<sup>18</sup> وزاد متوسط سنوات الدراسة بالنسبة لمجمل القوى العاملة من 7.6 سنوات في العام 1981 إلى 8.6 سنوات في العام 1996 (Angrist 1995; PCBS 1996).

وبينما تضاغت القوى العاملة بين العامين 1967 و 1992، نما الإستخدام في الاقتصاد المحلي بـ 33% فقط. وفي ضوء نسبة الإعالة المرتفعة نسبياً، كان من الضروري إيجاد فرص عمل لاستيعاب هذه القوى.

### 3-1 عرض العمل الفلسطيني

من أجل التعرف على سبب هجرة العمال إلى إسرائيل وتحديد من أين يأتون، من المهم تحديد مصادر عرض العمل في الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الثلاثين الماضية. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، بقيت معدلات النمو السكاني المصدر الأساسي لعرض العمل، بينما ساعد صافي الهجرة - خاصة خلال السبعينات - في تقليص حجم العناصر التي تدخل سنوياً في القوى العاملة. وكذلك أثرت التغيرات في معدلات المشاركة والتنقلات بين القطاعات المختلفة على عرض العمل. والعمالان الأخيران يتأثران، في العادة، بأعداد وأنواع الوظائف المتوفرة في السوق المحلية، إلى جانب تلك المتوفرة في الخارج (Bloom & Freeman 1986).

<sup>17</sup> تستثني عمال القدس الشرقية والقوى العاملة المهاجرة التي قدرت به 000,110 في العام 1991 (Shaban 1993: 660).

<sup>18</sup> تم حسابها من (Fischleson et al, 1993) الجدول 19 ص: 65.

### 3-1-1 النمو السكاني والخصائص السكانية

يبين الجدول (1) أن عدد السكان في الضفة والقطاع تضاعف في الفترة 1968-1993. وقد تحدد هذا النمو عن طريق كل من الزيادة الطبيعية (معدلات الولادة - معدلات الوفاة) ومعدلات صافي الهجرة. وفيما يتعلق بالمتغير الأول، فقد تزايد عدد سكان الضفة والقطاع سنوياً بمعدل 2.2% في أواخر الستينات، وإلى معدل 4% في الضفة الغربية و5% في قطاع غزة في أوائل التسعينات. هذه الزيادة ناتجة إلى حد كبير عن الانخفاض في معدلات الوفاة، وعن الزيادة في معدلات الخصوبة.

خفضت الهجرة إلى الأردن وبلدان أخرى معدلات النمو السكاني المحلي، وبالتالي نمو القوى العاملة. فقد هاجر بين أيلول 1967 وحتى العام 1990 أكثر من 300,000، أي ما يعادل 16% من المجموع الكلي للسكان في العام 1990 (ICBS 1992). وبلغت الهجرة الخارجية إلى الدول المجاورة ذروتها خلال الفترة 1970-1985، حيث كان النمو السكاني السنوي (معمزل عن نسب وأرقام الهجرة) 1.5-3% مقارنة بزيادة طبيعية سنوية بمعدل 3.5-4% سنوياً.<sup>19</sup> وقد خفضت الهجرة من الحاجة إلى خلق فرص عمل محلية وسمحت ببقاء نسب البطالة بأقل من 5% (الجدول 2). وبدأ دخول عناصر جديدة في القوى العاملة يشكل عامل ضغط على الإقتصاد المحلي منذ النصف الثاني من الثمانينات، عندما بلغت معدلات النمو السكاني السنوية حوالي 4% (الجدول 1). وزاد عدد العمال الفلسطينيين الذين يذهبون إلى إسرائيل زيادة كبيرة منذ ذلك الوقت.

من المتوقع أن ينمو عدد السكان في الضفة والقطاع بمعدل 5.4% سنوياً خلال السنوات المتبقية من هذا القرن. الأمر الذي يجعل معدل الزيادة السكانية الطبيعية فيهما من أعلى المعدلات في العالم اليوم. ويعود هذا بشكل كبير إلى تحسن الظروف الصحية (انخفاض معدلات الوفاة)، وارتفاع معدلات الخصوبة، وزيادة الهجرة العكسية (العودة). وقد أشارت بعض التقارير إلى أن معدل الخصوبة الكلي قد زاد ليصل إلى أكثر من 6.24 للمرأة في العام 1996،<sup>20</sup> وبلغ عدد العائدين إلى الضفة والقطاع في العام 1994 3.3% من العدد الكلي للسكان (ماس 1998 ب). ولا تزال أكثر من 52% من سكان الضفة والقطاع دون سن 15 عاماً (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997).

وفي هذا الصدد، تتشابه القوى العاملة الفلسطينية مع مثيلاتها في معظم الدول الأقل نمواً والتي تمتاز بصغر سن سكانها وقوتها العاملة.<sup>21</sup>

<sup>19</sup> تم حسابها من جدول 27.1 (ICBS, 1992).

<sup>20</sup> كانت الأرقام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة 5.61 و7.44 على التوالي.

<sup>21</sup> تجدر الإشارة هنا أن هناك تباينات مهمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي قطاع غزة معدلات الزيادة السكانية هي الأعلى، والمجتمع أكثر شباباً، وتوجد غالبية من اللاجئين. ففي العام 1996 مثل اللاجئون في قطاع غزة أكثر من 65% من السكان (ماس، 1998 أ)، ويعيش 41% من السكان في القطاع في مخيمات اللاجئين مقابل 6% في الضفة الغربية، ويتجمع اللاجئون بكثافة في فئة ذوي الدخل المنخفض. وفي العام 1996 كان 40% من سكان الضفة والقطاع يعيشون في المناطق الحضرية مقابل 42% في الضفة الغربية و33% في قطاع غزة في العام 1967 (تعرف المناطق الحضرية بأنها المراكز السكنية التي تأوي أكثر من عشرة آلاف). وتبلغ نسبة سكان الريف في الضفة الغربية حوالي 53% مقابل 58% في العام 1967 (ماس 1998 أ).

### 3-1-2 معدلات المشاركة

تشكل معدلات المشاركة المصدر الثاني لعرض العمل. وفي هذا الصدد يثير الانتباه تذبذب المعدل دون أن يرتفع عن 40% حتى أوائل التسعينات (الجدول 3). ويظهر مسح القوى العاملة لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للعام 1997 حدوث زيادة أوصلته إلى 44% في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وحدث انخفاض أوصله إلى 34% في قطاع غزة (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997). وفي إسرائيل وصلت معدلات المشاركة 54% بينما بلغت في الأردن 45% (ماس 1997). ويمكن تفسير هذه المشاركة المنخفضة جزئياً بانخفاض معدلات مشاركة النساء. فقد أظهرت أرقام مركز الإحصاء الإسرائيلي انخفاضاً في مشاركة النساء من 14% إلى 10% في الضفة الغربية ومن 5% إلى 1.7% في قطاع غزة بين العام 1970-1993. ويعتبر الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات عاملاً آخر في هذه الصدد. ففي العام 1991 التحق بالمدارس 80% من الذكور والإناث الذين هم في سن الدراسة (Shaban 1993)<sup>22</sup>. كما يشكل الانسحاب المبكر من القوى العاملة سبباً آخر. فقد هبطت معدلات المشاركة لمن هم في سن 55-64 عاماً إلى 65% في الضفة الغربية وإلى 48% في قطاع غزة في العام 1993. ويمكن تفسير هذا الانخفاض جزئياً بالدور الذي لعبته التحويلات من الخارج والمساعدات الخارجية من دعم العائلات في الضفة والقطاع، كما لعبت الهجرة إلى خارج المناطق المحتلة دوراً مركزياً في تدي نسب المشاركة. وكما يتضح من الشكل (1) انخفضت معدلات المشاركة في الضفة الغربية في الفترة 1974-1982، فقد شهدت تلك الفترة ذروة الهجرة الفلسطينية إلى الأردن والخليج. وكانت معدلات الهجرة من قطاع غزة أقل بكثير، ولكن معدلات مشاركة الرجال في قطاع غزة كانت أعلى منها في الضفة الغربية<sup>23</sup> (الجدول 3).

ومما يلفت النظر في عرض العمل الفلسطيني، هبوط حصة النساء في المشاركة خلال الفترة 1967-1993. وترتفع معدلات المشاركة النسائية عادة مع النمو الاقتصادي، إلا أنها انخفضت في الضفة والقطاع. ففي العام 1993 كان معدل المشاركة 6% مقارنة بـ 44% في إسرائيل و10% في الأردن (ماس 1997)، والأسباب التي أسهمت في هذه الظاهرة متعددة. ويشكل الضعف في نمو الاستخدام المحلي مقارنة بنمو القوى العاملة أحد هذه الأسباب. ويربط شعبان الهبوط في مشاركة النساء بالنقص في العمالة المناسبة خاصة في القطاع العام. ويعتقد بعض الباحثين أن السبب يكمن في حقيقة تواجد النساء في القطاع غير الرسمي، وأنهن يخفين التحاقهن بالقوة العاملة (Long et Mohanna 1990; Shaban 1993). كذلك تضيف طبيعة البيانات الإسرائيلية سبباً آخر إلى تدي تسجيل مشاركة النساء. فقد بينت أرقام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن مشاركة النساء هي الأعلى في الواقع، فقد وصلت إلى 13.3% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة خلال أيار 1996. ويفسر ذلك جزئياً بتحسين توثيق عمل المرأة في سوق العمل، إلى جانب الارتفاع في عدد الوظائف في القطاع العام (Al-Qudsi & Shaban 1996).

<sup>22</sup> مقارنة بـ 60% في منطقة الشرق الأوسط (World Bank 1993, Vol. 1 :8).

<sup>23</sup> يعود سبب هذا التباين إلى حقيقة أن حركة أبناء الضفة الغربية أسهل من حركة أبناء قطاع غزة، لأنهم يحملون جوازات سفر أردنية.

### 3-1-3 التنقلات القطاعية

خلال 25 عاماً من الاحتلال، انتقلت القوى العاملة الفلسطينية من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات (أنظر الجدول 4أ، 4ب) وقد هبطت نسبة الفلسطينيين الذين يعملون في الزراعة في الضفة والقطاع من 39% في العام 1970 إلى أقل من 14% في العام 1997. وبالأرقام المطلقة فإن خروج العمال من الزراعة لم يكن كبيراً جداً، وذلك جزئياً، بسبب المعدلات الكبيرة لنمو القوى العاملة. ويظهر من البيانات المتوفرة أن العمالة الزراعية في الضفة والقطاع تذبذبت في الفترة 1970-1980، فقد شهدت هبوطاً بمعدل 3% سنوياً. وتم أكبر رحيل عددي من الزراعة خلال الفترة 1969-1973، وذلك عندما ترك 22 ألف عامل زراعي هذا القطاع. وعند النظر إلى الفرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يتبين أن قطاع غزة قد خسّر عمالاً زراعيين أكثر من الضفة الغربية، التي تشكل الزراعة فيها مجالاً لامتنعاص العمالة الزائدة. وتُظهر العديد من الدراسات استمرار وجود دلائل على العمالة المحدودة في زراعة الضفة الغربية (Tamari 1989). وتبين أرقام مسح القوى العاملة الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية تذبذبات مستمرة في القوى العاملة الزراعية خلال الفترة 1995-1997.

ويعتبر الانتقال من الزراعة إلى الخدمات، وليس إلى الصناعة، خلال فترة النمو الاقتصادي أمراً نموذجياً في معظم الدول النامية، إلا أن ما يميز الحالة الفلسطينية هو مصاحبة هذا الانتقال بتدفقات عمالية كبيرة إلى إسرائيل. فقد حصل هذا الانتقال جزئياً، بفضل انفتاح سوق العمل الإسرائيلي،<sup>24</sup> وليس بسبب نمو في القطاع الصناعي أو بسبب الأجر العالي في المراكز المدنية. وسيوضح ذلك عند استكشاف دور الطلب الإسرائيلي ودور الأجر الإسرائيلي في جذب العمال الفلسطينيين من الاقتصاد المحلي.

### 3-2 البطالة

يلعب حجم البطالة وخصائصها دوراً مهماً في تحديد عرض العمالة الرخيصة المتاحة للمشاركة في العمل. ومما يجدر ذكره في الحالة الفلسطينية هو حجمها الصغير نسبياً، خاصة في الفترة 1970-1992 (الجدول 2). فبينما أظهر مركز الإحصاء الإسرائيلي معدلات بطالة تبلغ 15% في العام 1968، أظهر في الفترة من 1970-1990 معدلات بطالة تراوحت بين 2% و4%.<sup>25</sup> ويشير ذلك إلى أن فائضاً عمالياً قد تم امتصاصه في هذه الفترة في إسرائيل إلا أن معدلات البطالة بدأت بالنمو منذ العام 1994. وأظهرت تقارير دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المستخدمة لتعريفات منظمة العمل الدولية والتي يستخدمها مركز الإحصاء الإسرائيلي، أن متوسط معدلات البطالة كانت 14-24% في الضفة الغربية و24-39% في قطاع غزة للفترة 1995-1997.

<sup>24</sup> وبفضل نمو الإنتاجية في القطاع الزراعي (Awartani 1988)

<sup>25</sup> حدد الباحثون الفلسطينيون أن معدلات البطالة ستكون حوالي 15-20% إذا أخذ بالحسبان البطالة الجزئية (أبو شكر 1987 ب).

### 3-3 الخلاصة

خلال 25 سنة من الاحتلال كان النمو السكاني المصدر الأساسي لعرض القوى العاملة الفلسطينية وكان السبب الأساسي في دفع العمال للبحث عن عمل في إسرائيل. وقد خفضت الهجرة الخارجية من تأثير هذا العامل في السبعينات. ولكنها لم تمتص كامل الزيادة في القوى العاملة الفلسطينية. كذلك تذبذبت معدلات المشاركة تبعاً لنمو فرص العمل في إسرائيل، وفي الخارج، ومحلياً. وانتقلت العمالة في الضفة والقطاع من الزراعة إلى الخدمات، إلا أن الانتقال من الزراعة لم يكن كبيراً من ناحية عددية وبخاصة في الضفة الغربية، وذلك بسبب النمو السكاني ونمو القوى العاملة. ومنذ العام 1994 أصبح حجم البطالة عنصر ضغط.

وفي ضوء طبيعة تطور المجتمع الفلسطيني والقوى العاملة فيه، يصبح من الضروري الآن التعرف على الدور الذي لعبه سوق العمل الإسرائيلي في توفير التشغيل لهذه القوى.





## 4- خصائص العمالة الفلسطينية في إسرائيل

شهد نمط العمل الفلسطيني في إسرائيل بعض التغيرات خلال السنوات الثلاثين الماضية. وكما سنرى، أهم التغيرات التي طرأت تتعلق بحرية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي. فرغم بعض التذبذبات، واصل تدفق العمال إلى إسرائيل في التزايد حتى سنة 1992 ليعود إلى الانخفاض بشكل مثير بعد ذلك. وقد تطابق ذلك مع توقيع اتفاقية السلام وتأسيس اتحاد جهمركي بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة خصائص وأسباب التغيرات التي مسّت العمالة الفلسطينية في إسرائيل. فهو يشخص القطاعات التي يتركز فيها العمال من أجل فهم طبيعة الطلب الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية. كذلك يحدد هذا الفصل الشرائح الفلسطينية الأكثر اعتماداً على سوق العمل الإسرائيلي. كما يستعرض الحقوق والمستحقات التي يحصل عليها العمال في إسرائيل، ويلقي الضوء على أهمية هذا السوق في تأمين فرص العمل، ورفع الدخل العائلي للفلسطينيين.

### 1-4 حرية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي

بدأ تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل في العام 1968، حين قررت إسرائيل فتح أبوابها للعمالة الفلسطينية من خلال برنامج استخدام رسمي. منذ ذلك الوقت نما تدفق العمالة الفلسطينية نمواً ملحوظاً، فقد ازداد من 20,000 في العام 1970 إلى 66,000 في العام 1975، ثم تباطأ النمو بحلول العام 1979، ليصل إلى ذروته في العامين 1987 و 1992 حيث بلغ 116,000 عاملاً. وبحلول العام 1996 انخفض هذا الرقم إلى اقل من 50,000 عامل (أنظر الشكل رقم 2).

يختلف هذا التذبذب في حال الضفة الغربية عنه في حال قطاع غزة. وقد اكتسب العمل في إسرائيل أهمية أكبر عند سكان قطاع غزة منه عند سكان الضفة الغربية. ففي الفترة من 1975 إلى 1990 أستوعب سوق العمل الإسرائيلي أكثر من 40% من مجمل عمال قطاع غزة مقارنة بنسبة 30-35% من عاملي الضفة الغربية. لكن، وبعد العام 1993، انعكست الصورة إذ زاد اعتماد عمال الضفة على السوق الإسرائيلي في حين انخفض اعتماد عمال قطاع غزة على هذا السوق (أنظر الجدول رقم 5).

نمت نسبة تشغيل العمالة الفلسطينية في إسرائيل على مدى الفترة الواقعة بين العامين 1970-1993 بمعدل سنوي قدره 6.3%، بينما بلغ المعدل 1.8% في الاقتصاد المحلي (الجدول 6). فقد نما التشغيل في جميع القطاعات في إسرائيل بخطى أسرع منه في الضفة والقطاع مما يدل على تفوق الطلب الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين على الطلب المحلي. وقد استوعب سوق العمل الإسرائيلي ثلثي مجموع الزيادة في القوى العاملة على مدى الفترة

المذكورة.

ومن الجدير بالذكر، أن تدفق العمالة إلى إسرائيل، مر بخمس مراحل أساسية. شكلت المرحلة الأولى (1968-1973) انفتاحاً للعمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي، حيث نما الاستخدام الفلسطيني في إسرائيل بمعدل 43% سنوياً بينما استمر الطلب المحلي في الانخفاض (أنظر الجدولين 6، 7).

وشهدت المرحلة الثانية (1974-1980) ثبوت نمو التدفق ليستقر على معدل 1.5% سنوياً. وتتميز هذه المرحلة بانخفاض عدد عمال الضفة العاملين في إسرائيل لصالح عمال قطاع غزة (الشكل 2، الجدول 5). وشهدت، أيضاً، تنامي تدفق العمالة من الضفة والقطاع إلى الخارج بشكل ملحوظ. فقد أدت الطفرة النفطية إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة الماهرة في الدول العربية المجاورة. ففي الفترة الواقعة بين عامي 1974-1981 غادر 95,000 من سكان الضفة و34,000 من سكان القطاع إلى الخارج (Gabriel & Sabattelo 1986: 233).<sup>26</sup> هذا يعني أن ما يقدر بـ 70,000 عامل وجدوا عملاً في الخارج في العام 1981. وهذا الرقم يقارب عدد العمال في إسرائيل في تلك السنة. ومما يميز هذه الفترة، أن الطلب على العمالة الفلسطينية في الدول العربية كان مكماً للطلب في إسرائيل، مما كان له أثر إيجابي على الاقتصاد الفلسطيني. لقد كان هناك منفذان للعمالة الفلسطينية في تلك الفترة، حيث اتجهت العمالة الماهرة إلى دول الخليج، بينما اتجهت العمالة غير الماهرة إلى إسرائيل (Shaban 1993). وشهد نمو التشغيل المحلي انخفاضاً في الضفة وارتفاعاً بسيطاً في قطاع غزة (أنظر الجدولين 5 و6).

أما المرحلة الثالثة، فقد امتدت ما بين العامين 1983-1987. وقد تميزت بانخفاض نسب الهجرة إلى الدول المجاورة، وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية، وباستمرار نمو معدل الاستخدام الفلسطيني في إسرائيل وفي الضفة والقطاع، ولكن بدرجات متفاوتة (الجدول 6). كذلك، نمت نسب المشاركة في تلك الفترة (الجدول 3). ويعتقد بعض الاقتصاديين أن الفترة من 1974-1987 مثلت مرحلة التكامل والاندماج بين الطلب الإسرائيلي والمحلي على العمالة الفلسطينية، فقد كانت حركة العمال غير مقيدة وكانت الأجور متقاربة

(Arnon et al 1997, Kleiman 1997, World Bank 1994).

اعتبرت الفترة الرابعة بين 1988-1992 والتي امتازت بالإضرابات وتوافقت مع فترة الانتفاضة وحرب الخليج في العام 1991. ففي هذه الفترة تذبذب عدد عمال قطاع غزة في حين ازداد عدد عمال الضفة (باستثناء 1991)، ولكن قلت ساعات العمل. وشهدت تلك الفترة الانفصال بين سوقي العمل الفلسطيني والإسرائيلي (Fischelson 1992; Arnon et al 1997). وفيها خضعت حركة العمال إلى تقييدات، وخاصة لعمال القطاع. وتزامن ذلك مع استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي لأكثر من 350,000 مهاجر سوفياتي (Landau 1992).

<sup>26</sup> وصول أبناء الضفة إلى أسواق خارجية أسهل من سكان القطاع، وذلك بسبب كونهم يحملون جوازات سفر أردنية، بينما أبناء القطاع يحملون وثائق سفر مصرية لا تساعدهم على التنقل بحرية بين البلدان المختلفة.

شكل العام 1993 نقطة تحول فيما يتعلق بعدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل وبداية لفترة سنوات خمس امتدت إلى العام 1997، تزامنت مع توقيع اتفاقية أوسلو. ورغم ما نصت عليه الاتفاقية، بإطلاق حرية حركة القوى العاملة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن حرية الحركة لم تتحقق. وبالعكس من ذلك، شهدت البلاد مع بداية العام 1993 تعزيز سياسة الإغلاق، وتحديد التصاريح للعمل في إسرائيل. وكانت نتيجة ذلك أن استمر عدد العمال في الانخفاض (الشكل 3، الجدول 5). وكان تأثير إجراءات الإغلاق أشد على قطاع غزة منه على الضفة الغربية. وترتب على ذلك انخفاض عدد عمال القطاع في إسرائيل من 30,000 في العام 1993 إلى أقل من 15,000 في وقت لاحق (الجدول 5). وترافق هذا الانخفاض مع زيادة نسبة العمال الأجانب القانونيين في سوق إسرائيل بـ 40% بين عامي 1994-1997. وبحلول العام 1997، قُدر عدد العمال الأجانب، غير الفلسطينيين، الذين دخلوا إسرائيل، بنحو 150,000-250,000 (Workers' Hotline 1998)، في حين وصل عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، في الربع الأخير من العام نفسه بحوالي 70,000 معظمهم من الضفة الغربية (ماس 1998 ج).

مع نهاية التسعينات، شكل العمال الفلسطينيون في إسرائيل 17% من مجموع عمال الضفة الغربية، وأقل من 11% من عمال قطاع غزة. وهذا الاتجاه عكس ما كان سائداً في الفترة ما قبل العام 1992 حين كان عمال قطاع غزة أكثر اعتماداً على السوق الإسرائيلي من عمال الضفة الغربية.

ومن وجهة نظر سوق العمل الإسرائيلي، لم تتجاوز نسبة العمال الفلسطينيين بين العامين 1975-1990 أكثر من 7-8% من مجموع القوى العاملة فيه. وقد انخفضت هذه النسبة في العام 1997 لتبلغ 3.5%.

## 2-4 خصائص عمال الضفة وقطاع غزة في إسرائيل

تكمن أولى الخصائص الأساسية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل في كونهم عمالاً مياومين يرجعون إلى مساكنهم يومياً، فعدد قليل ينام في إسرائيل.<sup>27</sup> وتتسم هذه القوى بالمرونة، وبأنها لا تشكل عبئاً اقتصادياً على إسرائيل لعدم الحاجة لأي استثمار في توفير المساكن لهم أو دمجهم في مجتمعاتها.

### 1-2-4 العمال: من أين أتوا؟

حاول كلايمان 1992 تحديد مصدر التدفق العمالي إلى إسرائيل على المستوى الإجمالي (Aggregate) للفترة ما بين 1969-1973. يعتقد كلايمان بأن سوق العمل الإسرائيلي استوعب العمال الزراعيين والدخلاء الجدد على سوق العمل. وهو يشير إلى ترك 22,000 عاملاً من الضفة والقطاع لمواقعهم في القطاع الزراعي،

<sup>27</sup> لقد بينت دراسة أبو شكر أن 15% فقط من العمال كانوا ينامون في أماكن عملهم في العام 1984.

وكذلك إلى استيعاب إسرائيل للزيادة العمالية الناتجة عن ارتفاع نسب المشاركة في تلك الفترة وعن النمو في القوى العاملة في الضفة والقطاع، وإلى الانخفاض في أرقام البطالة. وقد انخفض عدد العاملين في الاقتصاد المحلي بنحو 20,000 في تلك الفترة (الجدول 2، 3).

وتؤكد البيانات الإجمالية (Aggregate) للفترة التي تلت العام 1974 القول، بأن إسرائيل استوعبت الزيادة في القوى العاملة. ففي حين زادت القوى العاملة الفلسطينية بنسبة 60% بين 1974-1990، زادت القدرة المحلية على التشغيل بنسبة 33%، كان معظمها في قطاعي الخدمات والإنشاءات (الجدول 7). وقد استمر القطاع الزراعي بفقدان عامليه، حيث انخفض نمو التشغيل في القطاع الزراعي في الضفة والقطاع، في عقد السبعينات، مقارنة بالقطاع الزراعي الإسرائيلي.<sup>28</sup> وهذا يعني أن المغادرين من القطاع الزراعي الفلسطيني توجهوا إلى إسرائيل، خاصة وأن معدلات نمو التشغيل في القطاعات المختلفة الفلسطينية كانت منخفضة مقارنة بنظيرتها في إسرائيل (الجدول 7). وبحلول العام 1984 استوعب قطاع الزراعة الإسرائيلي مقارنة بالقطاع الزراعي في القطاع أعداد أكبر من عمال غزة (Roy 1995).

يأتي العمال الفلسطينيون في إسرائيل من فئات الدخل المنخفض. وتبين دراسة أبو شكر المبنية على مسح 1099 عامل فلسطيني في إسرائيل، والتي أجريت في العام 1984، أن 48% من العمال الذين تشملهم المسح، كانوا من أصل ريفي، بينما 23% منهم من مخيمات اللاجئين (أبو شكر 1987: 159). وحسب (Benvenisti and Khayat 1988) يرجع أصل ثلث عمال الضفة العاملين في إسرائيل إلى مناطق ريفية.<sup>29</sup> وتكشف المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة عن أن العمال من سكان المخيمات يشكلون قسماً أكبر من عمال القطاع مقارنة بعمال الضفة (39% مقارنة بـ 14.4%).<sup>30</sup> وقد تعزز هذا الاتجاه مع مرور الزمن فقد دلت دراسة (Fafu 1993) أن 30% من عمال الضفة الغربية في إسرائيل هم من أصل ريفي، وأن 15% من عمال الضفة في إسرائيل كانوا من المخيمات مقارنة بـ 40% من عمال القطاع.<sup>31</sup>

#### 4-2-2 الخصائص الديموغرافية

تغلب نسبة الرجال بين العمال الفلسطينيين في إسرائيل على النساء اللواتي بلغت نسبتهن 2.5% من العاملين (أبو شكر 1987؛ Angrist 1996). وحسب مسح مركز الإحصاء الإسرائيلي 1981، ومسح أبو شكر للعام 1984، يشكل العمال غير المتزوجين ربع عمال الضفة الغربية العاملين في إسرائيل، وثلث عمال قطاع غزة. إلا أن النسبة بدأت بالانخفاض بسبب فرض قيود على دخول العمال غير المتزوجين إلى إسرائيل بعد العام 1993.

<sup>28</sup> زادت في تلك الأثناء الإنتاجية في القطاع الزراعي الفلسطيني (World Bank 1993 : Awartani 1988).

<sup>29</sup> ارقام من دراسة كليمان مبنية على اساس مسح مركز الاحصاء الاسرائيلي 1981 (Kleiman 1992: 9).

<sup>30</sup> الأرقام الخاصة بالعمال من المناطق الريفية هي 18.9% في حالة قطاع غزة و65.4% في حال الضفة الغربية (أبو شكر 1987: 109).

<sup>31</sup> لا يمكن مقارنة الدراستين بسهولة حيث أن دراسة فافو لعام 1992 ضمت 2500 أسرة، بما فيها عائلات من القدس الشرقية، ولم يقتصر اهتمامها على عمال إسرائيل فقط.

أما فيما يتعلق بالسن، فقد استوعب سوق العمل الإسرائيلي المنخرطين الجدد في سوق العمل. وتبين مسح مركز الإحصاء الإسرائيلي للعام 1975 و1981، ودراسة أبو شكر للعام 1984، أن 40% من العمال في إسرائيل لم يسبق لهم أن عملوا من قبل (Kleiman 1992:9؛ أبو شكر 1987 أ: 118). وقد تركزت نسبة العاملين البالغين 15-24 سنة في إسرائيل (أكثر مما تركزت في الاقتصاد المحلي)، حيث شكلت حتى عقد الثمانينات ما نسبته 40% من العاملين كما يتضح من الجدول (8). وانخفضت هذه النسبة لاحقاً نتيجة لزيادة نسبة المتحقيين بالمدارس من هذه الفئة، مما أدى إلى انخفاض نسبتهم في سوق العمل. ومنذ العام 1993، حددت إسرائيل سن من يتم منحهم تصاريح عمل بـ25 سنة فأكثر، وخاصة في أوساط سكان قطاع غزة.

ومن حيث التعليم كان المستوى التعليمي للعمال في إسرائيل أقل من العاملين في السوق المحلية. إلا أننا نلاحظ نمواً في التحصيل العلمي في أوساط العمال في إسرائيل (الجدول 9). ويعود ذلك للزيادة العامة في المستوى التعليمي للسكان الفلسطينيين (Fischelson et al 1993). ويغلب على العاملين في إسرائيل أولئك الذين لم يتموا أكثر من 7-8 سنوات تعليمية بينما يغلب على العاملين في الاقتصاد المحلي من أنجزوا أكثر من 13 سنة تعليمية. إلا أن نسبة الأخيرة بين العاملين في إسرائيل ازدادت في السنوات القليلة الماضية (الجدول 9).

وبالمقارنة مع القوى العاملة في إسرائيل، فإن العمال الفلسطينيين في إسرائيل أصغر سناً وأدى تعليمياً (الجدول 10). فقد وصلت نسبة ممن أتموا أكثر من 13 سنة تعليمية بين العمال الإسرائيليين 39%، مقابل 14% في أوساط القوى العاملة الفلسطينية. كذلك لم يشكل عمال الضفة والقطاع بديلاً لعرب إسرائيل في سوق العمل الإسرائيلي. ذلك لأنهم كانوا أقل تعليماً وسناً من عرب إسرائيل. بالتالي كان عمال الضفة والقطاع مكملين للقوى العاملة في إسرائيل في الثمانينات. وأما الفترة ما بعد العام 1995 فمن الصعب مقارنة الفلسطينيين بالعمال الأجانب بسبب نقص البيانات حول الخصائص الديموغرافية لهؤلاء.

#### 4-2-3 التركيز القطاعي

**الزراعة:** يتركز العمال الفلسطينيون في إسرائيل في قطاعي الزراعة والإنشاءات (الشكل 4، الجدول 4). ومع ذلك، فقد حدثت بعض التغيرات في السنوات الثلاثين الماضية. فقد استوعب القطاع الزراعي الإسرائيلي ربع العمال الفلسطينيين حتى العام 1975، ثم انخفضت هذه النسبة لتبلغ 15% في الثمانينات. وكان الفلسطينيون، في الأساس، من العمال الموسمين غير المؤهلين. أما من حيث العدد، فقد استقر العدد حول 10,000-16,000 عامل حتى العام 1989، ولكنه عاد وانخفض بعد ذلك (الجدول 7) عندما بدأ العمال الأجانب، كما يبدو، يحلون محل الفلسطينيين في هذا القطاع (الجدول 11). أما نسبة الإسرائيليين في هذا القطاع فقد تراوحت بين 3-5% فقط من مجمل العاملين (ICBS 1992).

**الصناعة:** لقد نمت نسبة الفلسطينيين العاملين في القطاع الصناعي الإسرائيلي بمقدار 4.4% في السنة، في الفترة بين العامين 1981-1987. فقد استوعبت الصناعة حوالي 15% من مجموع عمال الضفة والقطاع في

إسرائيل في تلك الفترة، وهي مرحلة شهد فيها الإقتصاد الإسرائيلي نمو الصناعات كثيفة استخدام العمل - منها صناعات النسيج والملابس والجلود، حيث تركز التواجد العمالي الفلسطيني - بمعدل يقدر بـ 2.5% سنوياً.<sup>32</sup> أما بعد العام 1987، فقد انخفض وجودهم في مجال الصناعة، ليصل إلى 7% فقط من مجموع العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (الجدول 4 ب). ويعود السبب، جزئياً، إلى الانتفاضة التي أثرت على استمرارية وحرية وصول العمال إلى إسرائيل، كما يعود السبب إلى تغيرات تمت في هيكل الصناعات الإسرائيلية، فقد ابتعدت الصناعة عن نمط الإنتاج كثيف العمالة (Aharoni 1991).

ومع ذلك، فإن تطور علاقات التعاقد من الباطن (Subcontracting) في الصناعة، ما بين الشركات الإسرائيلية والفلسطينية، قد ساهم أيضاً في هذا الانخفاض (Mansour et Destremau 1997). وقد وجد منصور وديستريمو أن عمالاً سابقين كانوا يعملون في إسرائيل، أصبحوا يديرون شركات تتعاقد من الباطن مع شركات إسرائيلية، بعد أن اكتسبوا خبرة في مجال العمل في إسرائيل. وقد ساهم انخفاض تكاليف هذا النوع من التشغيل، خلال ظروف عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى مرونته، في توسعه، وفي انخفاض العمالة الفلسطينية في إسرائيل. وقد أظهرت دراسة ميدانية لفافو، أجريت في العام 1993، أن 15% من العمال الذين عملوا في وقت سابق في إسرائيل، عملوا فيما بعد في مشاريع "تعاقد من الباطن" (Ovensen 1994). لكن هناك حاجة لمزيد من البيانات والمعلومات لإيضاح العلاقة بين تدني مستوى التدفق العمالي من جهة، والعمل في مشاريع الإنتاج بالتعاقد من الباطن من جهة أخرى.

**الإنشاءات:** استوعب هذا القطاع أكثر من 50% من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، في حين استوعب 7% من العمال الإسرائيليين، في الفترة 1970-1990 (ICBS 1992:350). وقد استوعب قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، حتى بداية التسعينات، ضعف عدد العمال الذين استوعبهم القطاع الفلسطيني النظير (الجدول 4 ب). وكان هو المجال الأكثر جذباً لعمال قطاع غزة بالتحديد. وبعد العام 1995، ابتداءً العمال الأجانب بغزو هذا القطاع بشكل متزايد، وقد تم ذلك على حساب العمال الفلسطينيين (الجدول 11).

#### 4-2-4 التركيز المهني

يتركز العمال الفلسطينيون غير المهرة في إسرائيل أكثر منة في الضفة والقطاع. فقد شكلوا أكثر 45% من إجمالي العمال في إسرائيل في الفترات التي تمت دراستها (الجدول 12). فقد بقيت نسبة العمال الفنيين والإداريين الفلسطينيين ضئيلة في السوق الإسرائيلي مقارنة بنسبتهم في الإقتصاد الفلسطيني المحلي. ومع ذلك، تجدر الملاحظة بأن التعريف المستخدم من قبل مركز الإحصاء الإسرائيلي، لا يرصد بدرجة كافية المهارات المتنوعة المضمونة تحت عنوان العمل الغير مهني. وتشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى ازدياد نسبة العمال المهرة في إسرائيل إلى 36% من مجمل العاملين هناك (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1997: 58). إلا أنه يتوجب التزام جانب الحذر حين دراسة أرقام العام 1997، حيث أن عدد العمال المهنيين لم يزد بين العاملين

<sup>32</sup> مبنية على حسابات قامت بها الباحثة من بيانات من الكتاب السنوي لبنك إسرائيل 1979 ص 48 و 1993 ص 258.

#### 4-2-5 التأثير الاجتماعي - الاقتصادي للسوق الإسرائيلي

العمل في إسرائيل مهم للعمال الفلسطينيين. وتكمن أهميته في غياب خيارات أخرى خلافاً للسوق الإسرائيلي. وتفيد مسح مركز الإحصاء الإسرائيلي أن 25% من العاملين في إسرائيل كانوا يعملون هناك لمدة تزيد عن أربعة سنوات في العام 1981 (Kleiman). وبحلول العام 1984، أمضى 54% من العمال في إسرائيل سنة كاملة في عملهم هناك (أبو شكر 1987). وقد ساعدت حرية الوصول إلى إسرائيل في الثمانينات على تحسين توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية حيث استخدمه العديد من سكان الريف والمخيمات العاملين في السوق الإسرائيلي، وسيلة لزيادة دخلهم (أبو شكر 1990). ولكن حرية الوصول لهذا السوق لم تكن دائماً مضمونة.

#### 4-3 الهيكل التوظيفي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل

شهدت أنماط عمل الفلسطينيين في إسرائيل بعض التغيرات في السنوات الثلاثين الماضية. هناك قناتان للتشغيل، كما في أي مكان آخر في العالم: القناة الرسمية والقناة غير الرسمية. إلا أن قيوداً وتشديدات فرضت في الآونة الأخيرة على هاتين القناتين. ولم تعمل اتفاقية أوسلو شيئاً لتخفيف تلك القيود.

يعتبر العمل غير الرسمي - أو غير القانوني - أخص من العمل القانوني بسبب عدم اضطراب صاحب العمل لدفع مخصصات التأمين والمستحقات الأخرى للعاملين. أما من وجهة نظر العامل فإن الوضع ليس واضحاً. وتبين الدراسات الميدانية أن العاملين بشكل غير رسمي يحصلون على أجور أعلى من أجور العاملين القانونيين (أبو شكر 1998). لكنهم في المقابل يخسرون كافة المستحقات التي كانوا يحصلون عليها فيما لو عملوا بطريقة قانونية. والواضح، أن هناك حاجة لبيانات حول الأجور أكثر تفصيلاً، حتى يمكن استنتاج أي شيء حول الفوائد المادية للعمل غير الرسمي من وجهة نظر العامل.

#### 4-3-1 العمال الرسميون - أو القانونيون

العمال الرسميون هم الذين يتم تسجيلهم لدى مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل الإسرائيلية، والذين يحصلون على كشوف أجور معترف بها. ومنذ القرار الإسرائيلي في العام 1968 بالسماح للفلسطينيين من خارج الخط الأخضر بالعمل في إسرائيل، حاولت الحكومة الإسرائيلية السيطرة على أعداد العمال من خلال إنشاء شبكة

<sup>33</sup> تختلف هيكلية العمالة الفلسطينية عنها في الاقتصاد المحلي في الضفة والقطاع. فقد تركزت العمالة المحلية في قطاع الخدمات، بينما شكلت الزراعة مصدر للعمل في الضفة الغربية. ومن ناحية المهنة، فإن 12% من القوى العاملة المحلية تتألف من مستخدمين في الحقل المهني والإدارية وحقول الإدارة والتعليم وقد مثل عمال المبيعات والكتبة (الموظفون الإداريون) وكذلك عمال الإنتاج المؤهلون أكثر من 50% من مجمل العاملين المحليين في أواخر الثمانينات (UNCTAD, 1995).

من مكاتب العمل في الضفة والقطاع. وكان دور المكاتب هو تنظيم العلاقة المباشرة بين أصحاب العمل الإسرائيليين وسكان الضفة والقطاع الباحثين عن العمل. وقد وفرت لهم المكاتب بطاقات للعمل، كان الغرض منها متابعة المسائل الضريبية والتسجيل فقط. وكان الهدف من هذا النظام مراقبة التدفق الرسمي للعمالة الفلسطينية، ومنع أي تأثير سلبي منها على فرص توظيف العمال الإسرائيليين.

ولم يكن عرض العمال القانونيين مفتوحاً دائماً، فلقد حاولت إسرائيل تقييد حركة العمل بنظام الحصص في بداية السبعينات، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً (Seymonove & Lewin-Epstein 1987). وقد تم توريد العمال الفلسطينيين من خلال متعهدي عمل بشكل متزايد (تحديداً في قطاع البناء).<sup>34</sup> وفي ظل الظروف هذه، كان البحث عن العمال ودفع أجورهم مسؤولية صاحب العمل، بينما انحصرت مسؤولية متعهد العمل بتقديم قائمة بأسماء العمال. وقد أدى الاعتماد على متعهدي العمل إلى خلق نوع من الاحتكار في سوق العمل الفلسطيني في إسرائيل، وأدى إلى استغلال العامل، وإلى ارتفاع مكافآت المتعهدين، وأدى بدوره إلى توزيع غير فاعل للقوى العاملة.

#### 4-3-2 التشغيل والاعتبارات الأمنية

كانت الدوافع لإصدار بطاقات عمل للعمال الفلسطينيين، اقتصادية. فكان المكتب يصدر بطاقات العمل للفلسطينيين إذا لم تتوفر أيد عاملة إسرائيلية في المجال المطلوب. ولكن، وبعد العام 1988، أصبحت الاعتبارات الأمنية تحتل أهمية كبرى. ففي ذلك العام قامت إسرائيل بإصدار بطاقات هوية خضراء للمعتقلين السابقين بغرض منعهم من دخول إسرائيل، كما طلبت من جميع العمال الذين يرغبون في دخول إسرائيل حمل بطاقات ممغنطة للتأكد من براءتهم الأمنية. وفي العام 1991 تم إصدار نظام التصاريح، مما حول التشغيل إلى مسألة أمنية وليست اقتصادية بحتة. كان على العمال الفلسطينيين الراغبين في العمل في إسرائيل، بموجب هذا النظام، الحصول على براءة ذمة أمنية وضريبية من ثماني مكاتب إسرائيلية مختلفة، بالإضافة إلى الحصول على طلب مقدم من رب العمل يعلن رغبته في تشغيلهم، وثبات وتسجيلهم في مكتب العمل في إسرائيل، قبل حصولهم على تصريح عمل (PHRIC 1992). علاوة على ذلك، أصبحت تصاريح العمل سارية المفعول في مناطق جغرافية محدودة، كما فرضت إسرائيل قيود على السن والحالة الاجتماعية دون 28 عاماً في العمل. وفي أحيان أخرى، كان أحد الشروط أن يكون متزوجاً. ويمكن تطبيق هذه القيود، مترافقة مع سياسة الإغلاق<sup>35</sup> التي ابتدأ العمل بها بعد العام 1991، إسرائيل من مراقبة وتقييد التدفق العمالي الفلسطيني. بعد ذلك العام قفزت نسبة العمال الفلسطينيين القانونيين في إسرائيل إلى 70% من مجمل العاملين الفلسطينيين.<sup>36</sup>

<sup>34</sup> اعتماداً على مقابلات مع عدة عمال عملوا فترات طويلة في قطاع البناء وعلى محادثات مع د. أمير من الجامعة العبرية في القدس.

<sup>35</sup> ومن حيث الأرقام، فقد ازداد عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل من 000،60 في العام 1991 إلى 000،69 في العام 1992 وبعد العام 1993 انخفض هذا الرقم ليصل إلى 000،49 (بيانات وزارة العمل الإسرائيلية).

<sup>36</sup> تم حسابها بمقارنة عدد التصاريح التي تم إصدارها في الأعوام 1992، 1993، 1996، 1997 مع عدد العمال وفقاً لمسوح القوى العاملة.



#### 3-3-4 العمال غير الرسميين - أو الغير قانونيين

يتم تشغيل العمال غير الرسميين إما من خلال المعارف والأصدقاء، أو من خلال متعهد عمل. ويتم دفع أجورهم نقداً، ولا يتمتعون بأية حماية قانونية أو ضمانات اجتماعية. والاعتقاد السائد أنهم يحصلون على أجور أعلى من تلك التي يحصل عليها العمال القانونيون (أبو شكر 1985؛ خليفة 1996). وفي عقدي السبعينات والثمانينات شكل، هؤلاء 50-70% من إجمالي العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

لم يزعج وجود العمال غير القانونيين السلطات الإسرائيلية لسنوات عديدة، بل كان العديد من الفلسطينيين يبيتون في إسرائيل رغم المنع، واستمر الحال غير منظور من قبل السلطات عبر عقد السبعينات (Farjoun 1980). أما منذ العام 1991، فقد اتخذت السلطات الإسرائيلية عدة إجراءات للسيطرة على هذا التدفق، كان من ضمنها فرض غرامات على العمال ومستخدميه، وزيادة تلك الغرامات. وقد صادقت الكنيست في العام 1991 على قانون ينص بفرض غرامة تقدر بـ 7000 دولار على كل رب عمل يستخدم عاملاً غير قانوني (PHRIC 1992). وبالمقابل قدم القانون دعماً مالياً للذين يشغلون القادمين من مناطق الاتحاد السوفياتي سابقاً بدل العمال الفلسطينيين.<sup>37</sup> ويدفع العاملون بشكل غير قانوني في حالة ضبطهم في أماكن عملهم مبلغ 150-200 دولار، أي ثلاثة أضعاف أجرهم اليومي تقريباً (PHRIC 1992). أما أئج سياسة لتحديد التدفق غير القانوني للعمالة، فتمثلت في سياسة الإغلاق. ونتيجة لهذه السياسة تعرض قطاع غزة إلى ضرر أكبر من الذي لحق بالضفة الغربية، لأن حدود الأخيرة مع إسرائيل كانت أكثر سهولة للاختراق.

#### 4-3-4 البروتوكول الاقتصادي ووصول السلطة الوطنية الفلسطينية

ينص البروتوكول الاقتصادي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على السماح بحرية تنقل القوى العاملة بين المنطقتين الفلسطينية والإسرائيلية. ولكنه لم يحدد العدد الفعلي للعمال المسموح لهم باجتياز الحدود، حيث أن إسرائيل أصرت على ضرورة ترك هذه المسألة لآليات السوق نفسه. وتم الاتفاق بين الفريقين على أن للجانب الفلسطيني الحق في التدخل في مسألة تشغيل العمال في إسرائيل من خلال مكاتب الاستخدام الفلسطينية (المادة السابعة، فقرة 1).

أما على أرض الواقع، فيقوم مكتب الاستخدام الإسرائيلي بتصريف أمور التشغيل وحده، بينما ينحصر دور المكتب الفلسطيني بإستلام تصاريح العمل للعمال ومتابعة شكاواهم. وقد حددت الحكومة الإسرائيلية، وحدها، عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بدخول إسرائيل، وقامت بإغلاق الحدود في الوقت الذي رأته ضرورياً، دون استشارة الطرف الفلسطيني. وبذلك حدثت من حرية مرور العمال إليها.

**إقتطاعات الأجور:** من أهم مميزات العمل القانوني هو تمتع العمال بحقوق عديدة. تنص القوانين الإسرائيلية على ضرورة أن تتساوى أجور غير المقيمين من العمال مع أجور العمال الإسرائيليين في حال تكافؤ

<sup>37</sup> كتحفيف قيمة الضمانات الاجتماعية التي يدفعها رب العمل والمساهمة بثلث راتب المهاجر الذي يجلبه العامل الفلسطيني (PHRIC 1992: 13).

المهارات، كما يمنع القانون دفع أجر يقل عن الحد الأدنى للأجور. كما يستفيد حاملو التصاريح من العمال الفلسطينيين من حقوق عديدة تغطيها الاقتطاعات التي تؤخذ من أجورهم من قبل نظام الضمان الاجتماعي الإسرائيلي.

يتم خصم خمسة أنواع مختلفة من الاقتطاعات من أجور الفلسطينيين في إسرائيل وهي: ضريبة الدخل، التأمين الصحي، اشتراك النقابات، التقاعد والتأمين الوطني. ومقابل ذلك يدفع الفلسطينيون نسبة الضريبة نفسها التي يدفعها الإسرائيليون، ولكنهم لا يحصلون على الخدمات ذاتها. فالتأمين الوطني يغطي العمال الفلسطينيين في حالات إصابتهم في حادث، أو إفلاس صاحب العمل، أو إجازة أمومة فقط. وكما يُظهر الجدول (15)، فإن 25-37% من إجمالي أجور العمال تذهب للتقاعد والتأمين الوطني والتأمين الصحي والاشتراك بنقابة العمال (المستدروت)، بالإضافة إلى رسوم أخرى. وتبعاً لقطاع العمل، يدفع العمال حتى 9% من أجورهم لهذه التأمينات، بينما يدفع صاحب العمل ما بين 16-28%، الأمر الذي يجعل تكلفة العمالة الفلسطينية على صاحب العمل عالية، ولكنها ليست بدرجة أعلى من تكلفة العامل الإسرائيلي. وتؤكد صحة هذا القول، إذا أخذ بعين الاعتبار، أن أجور العمال الفلسطينيين هي في نطاق الحد الأدنى للأجور، أي ضمن الأجور المنخفضة في سوق العمل الإسرائيلي، حيث الضرائب المدفوعة على هذه الأجور منخفضة نسبياً.

تشكل الاقتطاعات التي يتم خصمها من أجور العمال الفلسطينيين مبلغاً كبيراً. فحسب تقديرات متواضعة، بلغ مجموع الاقتطاعات من أجور العمال الفلسطينيين - باستثناء الاشتراكات في المستدروت - بين العامين 1968-1993، حوالي 323 مليون دولار، أي 11% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع العام 1993.<sup>38</sup> وإذا رصدت هذه المبالغ مضافاً إليها فائدة مركبة بقيمة 0.5% تصبح قيمتها 716 مليون دولار (Data 1994: 74). ويحصل العمال على مستحقاتهم عن طريق المطالبة الشخصية، وبعد استيفاء شروط معينة.<sup>39</sup> وقد نص البروتوكول الاقتصادي على حق الفلسطينيين بالمطالبة بالاقتطاعات التي ذهبت إلى الخزينة الإسرائيلية والتأمين الوطني الإسرائيلي. وتحصل السلطة الوطنية الآن على ضرائب الدخل والصحة للعمال الفلسطينيين في إسرائيل. وحيث أن السلطة الفلسطينية لم تنشئ صندوق تقاعد أو تأمين وطني بعد، لم تحول إسرائيل أياً من هذه التأمينات إليها. وهذا ينسجم مع المادة السابعة (فقرات 3، 6، 7) من البروتوكول الاقتصادي. إلا أن العمال يستطيعون الحصول على مدخراتهم عن طريق طلب شخصي عبر وزارة العمل الفلسطينية، موجه إلى قسم المدفوعات في وزارة العمل الإسرائيلية.

لسوء الحظ لا يمكن مناقشة مستحقات العمال بأي تفصيل إكبر، لكن هذا الموضوع يستدعي اهتماماً بحثياً أوسع. فقد تزايد عدد العمال القانونيين منذ سنة 1993، وبالتالي تراكمت الاقتطاعات التي يستحقونها،

<sup>38</sup> حسب تقديرات قامت بها DATA افترضت فيها ان 30% من العمال الفلسطينيين في اسرائيل قانونيون. واحتسبت معدل حجم المقتطعات بحسب نظام التأمين الاجتماعي في اسرائيل بناءً على معدل الاجر السنوي مضروباً بنسبة المقتطوعات. وهذه التقديرات تعتبر منخفضة حيث انها لا تشمل مقتطعات ضريبة الدخل التي تذهب لصالح الخزينة الاسرائيلية، وان هذه المقتطعات تختلف من قطاع الى اخر.

<sup>39</sup> فيما يتعلق بحقوق التقاعد مثلاً يستطيع العمال الحصول عليها إذا عملوا 10 سنوات أو أكثر وبلغوا سن التقاعد (65 سنة للرجال و60 للنساء). ما عدا ذلك، فإن العمال يحصلون على مبلغ مقطوع عند انهاء خدمتهم.

والتي من شأنها أن تعود عليهم وعلى الضفة والقطاع بالفائدة.

#### 4-4 الخلاصة

لقد أصبح العمال المتدفقون إلى إسرائيل أكبر سناً وأفضل تعليماً في السنوات الثلاثون الماضية. ومع أن الزيادة في السن مرتبطة بشكل أساسي بقرار إسرائيل المانع للعمال دون سن 28 سنة من الدخول إليها، ارتبط الارتفاع في مستوى التعليم بتطور العمالة الفلسطينية. وتظهر حقيقة كون غالبية العمال الفلسطينيين في إسرائيل من الريف الفلسطيني ومخيمات اللاجئين، أن إسرائيل استوعبت ذوي الدخل المحدود وجذبت غير المهنيين للعمل في سوقها. وقد ساعد العمل في إسرائيل هؤلاء على زيادة دخلهم، مما يفسر، بشكل جزئي، التحسن في توزيع الدخل في الضفة والقطاع في حقبة الثمانينات. ومن ناحية ثانية فإن كون غالبية العمال من الفئات غير المهنية، وتركيزهم في القطاع الزراعي وقطاع الإنشاءات، يظهر أن الطلب الإسرائيلي على الأيدي العاملة الفلسطينية كان منحازاً (Biased).

استمر وضع العمال الفلسطينيين في إسرائيل في وضع غير مستقر، رغم كونه أساسياً لحياة ثلث العاملين في الفترة 1970-1990. وكان أساسياً لكونه الخيار الوحيد المتاح للعديد من العمال. أما عدم ثباته، فيعود إلى كون العمال الفلسطينيين مياومين بدون أية حماية أو إمكانية لتحسين أحوالهم ووضعهم في سوق العمل الإسرائيلي. وشكل وصول العمال الأجانب في بداية التسعينات تهديداً جدياً لتركيزهم القطاعي والعددي. وقد خضع العامل الفلسطيني في إسرائيل، منذ العام 1993 إلى قيود رغم الزعم بانفتاح الأسواق. قد مُنِع قطاع غزة، بالتحديد، من الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي كمصدر أساسي للتشغيل وفي المقابل سمح للضفة الغربية، ولو على نطاق ضيق، بالإبقاء على صلاتها بهذا السوق.



## 5- أسباب هجرة الأيدي العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل

تتعدد العوامل الاقتصادية التي تفسر هجرة الأيدي العاملة من مكان إلى آخر. وتحفل دراسات الهجرة منذ منتصف الأربعينات بالنظريات والدراسات القياسية (Econometric) الموضحة لأسباب الهجرة، مبينة كيف أنها قد تكون نتيجة لقرار شخصي أو عائلياً، وأنها محصلة لهيكلية سوق العمل والسياسات الاقتصادية في الدول المصدرة والموردة (Messey et al 1993; Taylor et al 1994).

والمعترف به الآن، هو أن الهجرة قرار معقد لا يمكن بلورته في متغير واحد أو معادلة واحدة ولكن من الممكن تلخيص أسباب تدفق العمال، بشكل عام، بعوامل الطرد والجذب. تتضمن عوامل الطرد كل المتغيرات المتعلقة بظروف بلد المنشأ والتي تدفع العامل إلى الهجرة. ومن ضمنها معدلات البطالة، والنمو السريع لحجم عرض العمالة، وانخفاض مستوى التعليم والتدريب المهني (Todaro 1969; Harris-Todaro 1970;) (Fields 1974; Barum & Sabot 1975). ويمكن إضافة الفقر، وسوء البنية التحتية وعدم تطور الأسواق (سواء سوق العمل أو سوق رأس المال والبضائع) كعوامل طرد أساسية أيضاً، ما دامت الهجرة هي استراتيجية عائلية غرضها الحصول على مصادر متعددة للدخل، وتخفيض المخاطرة (Stark 1990, Stark et Yitzhaki, 1988). بالمقابل، تتضمن عوامل الجذب الأوضاع في الأسواق المستقبلية التي تجذب العمال الأجانب للعمل فيها، ويشكل الطلب على العمال ونمو الإيرادات، بالإضافة إلى هيكلية سوق العمل في الدول المستقبلية، عوامل جذب أساسية (Poire 1979; Lewis 1956; O'Connor & Farsakh 1996).

وبالرغم من كثرة عدد دراسات وأدبيات الهجرة، فقد حاول القليل منها دراسة تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل بشكل نقدي. وقد اهتم الاقتصاديون الذين تناولوا العمل الفلسطيني في إسرائيل بوصف الواقع الموجود، أو بإثبات اندماج و تكامل سوقي العمل في الضفة والقطاع من جهة، وفي إسرائيل من جهة أخرى. ركزت معظم الدراسات الكمية والتحليلية التي أجريت في السنوات العشر الماضية، بخاصة، على تشخيص هذا الاندماج (Kleiman 1992)، وعلى إظهار انعكاساته على هيكلية الأجور الفلسطينية (Angrist, 1995)، وإظهار فائدته للعمال الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني (Fischelson et al 1993; Angrist 1992, 1995, 1997) (Arnon et al 1997). وقد تناول الكثير من هؤلاء المؤلفين موضوع الاندماج و التكامل على اعتبار أنه حقيقة، دون توضيح سبب وكيفية حدوثه. وقد ركز المؤلفون الفلسطينيون، ضمن العديد من مؤلفين آخرين، على الأسباب السياسية الكامنة وراء هذا التكامل (أبو شكر، 1987؛ صبيح 1994) (Farjoun 1980; Roy 1994). (1995).

في ظل هذا الواقع البحثي الفلسطيني المحدود، يمكن إعادة فحص البيانات والدراسات الآن لمحاولة إيضاح أسباب توجه العمالة إلى إسرائيل، علماً بأن البيانات المتوفرة لا تساعد على إجراء تحليل لجميع الأسباب. لذلك سوف يتم التركيز على ثلاثة متغيرات اقتصادية رئيسية تعتبر مركزية في تفسير هجرة الأيدي العاملة: المتغير الأول

هو دور البطالة في الضفة والقطاع كعامل طرد يدفع الناس للبحث عن عمل في إسرائيل. أما المتغير الثاني فيتناول فارق الأجور بين إسرائيل من جهة، والضفة والقطاع من جهة أخرى، للتحقق من أن عوامل الجذب كانت مركزية في تفسير هجرة الأيدي العاملة. أما المتغير الثالث فيتناول طبيعة الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية، حيث أن خصائص وحجم هذا الطلب هي التي تحدد آفاق توظيف الفلسطينيين.

ومع ذلك، فمن الضرورة التأكيد على أن أياً من العوامل هذه غير قادر لوحده على تفسير تدفق العمال في الثلاثين سنة الماضية. فهجرة الأيدي العاملة إلى إسرائيل تبقى مرتبطة بعوامل سياسية، تقع خارج نطاق بحثنا هنا.

## 5-1 البطالة، وفروق الأجور، ونمو الاستخدام

من أجل تقويم متى وكيف كان لكل من هذه العوامل دوراً في تفسير الهجرة العمالية إلى إسرائيل، ينبغي الإحاطة بطبيعة البيانات المتوفرة، والافتراضات التي استند عليها العديد من المؤلفين. لقد كانت معدلات البطالة الفلسطينية منخفضة في الفترة ما بين العامين 1970-1993، الأمر الذي دفع العديد من المؤلفين للافتراض بأن الاقتصاد الفلسطيني اتسم بالاستخدام الكامل، وليس بفائض عمالي. وقد أكدت البيانات المتاحة، والتي تمت الإشارة إلى قصورها في الجزء الثاني من هذه الورقة، دعم هذا الافتراض. فقد بلغت معدلات البطالة في الضفة والقطاع 13% في العام 1968، ولكن فتح سوق العمل الإسرائيلي أسهم في استنزافها. وسجلت البطالة بعد العام 1993 نسبة عالية مرة أخرى، مشيرة بذلك إلى وجود علاقة إحصائية بين البطالة والاستخدام في إسرائيل.

إن الإدعاء بأن القوى العاملة الفلسطينية كانت مستخدمة بالكامل في الفترة الواقعة بين العامين 1970-1993 يحدد بقسوة فهمنا لدور عوامل الطرد في تفسير الهجرة.<sup>40</sup> فمن أجل إثبات قوة عوامل الطرد لا يجوز الاكتفاء بالنظر إلى معدلات البطالة فقط، بل يجب أخذ مستويات نمو الاستخدام المحلي بعين الاعتبار أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، يصعب علينا تحديد عوامل الجذب، المتمثلة في فارق الأجور بين إسرائيل من ناحية والضفة والقطاع من ناحية أخرى، في تفسير الهجرة العمالية. وبما أن الاقتصاد الفلسطيني كان منفتحاً على الاقتصاد الإسرائيلي، كان طبيعياً للأجور على كلا الجهتين من الخط الأخضر أن تتقارب، بالتالي أصبح تفاوت الأجور بين إسرائيل والضفة والقطاع، وبالتالي قدرة الأجور الإسرائيلية على جذب العمال الفلسطينيين، مرهوناً ليس فقط بمستويات عرض العمالة (والتي تقاس بعدد العمال وساعات العمل)، ولكن أيضاً، بنمو الطلب الإسرائيلي والقيود المفروضة على استيعاب العمالة الفلسطينية.

ومع ذلك يبقى حجم تباين الأجور عامل جذب مركزي. فقد حققت الأجور في إسرائيل مستوى أعلى

<sup>40</sup> يعتمد النموذج في دراسة (Angrist 1995, 1996) على افتراض أن الاقتصاد يتمتع باستخدام كامل.

من مستواها في الضفة والقطاع. والسبب في ذلك تمتع إسرائيل باقتصاد أكثر تطوراً وثروة من الاقتصاد الفلسطيني (World Bank 1993). فقد كانت الأجور اليومية، في إسرائيل، أعلى بنسبة 60%-80% منها في الضفة والقطاع في السنوات الثلاثين الماضية، وبالتالي كان في إمكانها لعب دور حاسم في جذب العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل. ولكن، ومن وجهة نظر نظريات الهجرة، ليس معدل الأجور الإسرائيلية هو الأهم، بل الأجور التي يتوقع الفلسطينيون الحصول عليها ومقارنتها بالأجور المحلية. فطالما كانت أجور الفلسطينيين في إسرائيل أعلى من الأجور الممكن الحصول عليها في الاقتصاد الفلسطيني المحلي، تبقى الأجور عامل جذب. لكن، وحتى تتمكن من إثبات دور جذب عامل الأجور في تفسير الهجرة العمالية، لا بد من الحصول على بيانات ومعلومات عن الأجر الصافي،<sup>41</sup> أي بعد اقتطاع تكاليف المواصلات والضرائب والدخل المساند وعمولة متعهد العمل.

سوف نناقش فيما يلي، كيف لعبت عوامل الطرد والجذب دوراً في تفسير هجرة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل عبر فترات أربع رئيسية منذ العام 1968 حتى العام 1997.

### 5-1-1 فترة 1968 - 1973 : عامل الجذب

كان لإنتتاح سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين في العام 1968، أثر مهم في تقليل مستوى البطالة من 13% إلى 4% في العام 1970. وقد بقيت معدلات البطالة المسجلة أقل من 3.7% حتى العام 1990، بسبب استيعاب إسرائيل لفائض العمالة الفلسطينية في سوقها في تلك الفترة (انظر الفصل 3).

وإذا لعبت البطالة دور عامل طرد للبحث عن فرص استخدام في العام 1968، لعبت الأجور في إسرائيل كعامل جذب رئيسي بعد ذلك. فقد كانت الأجور الحقيقية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل أعلى بنسبة 80% من الأجور المحلية في بداية الفترة الممتدة بين العامين 1968-1973، ولكن عادت وانخفضت لاحقاً إلى 40%. وبالنظر إلى الأجور الإجمالية في الضفة والقطاع (الشكلان 5،6)، يتبين أن الأجور في إسرائيل عملت على جذب العمال. وقد تقاربت الأجور الإسمية في القطاع الزراعي، وقطاع الإنشاءات، كما هو مبين في الشكل (7).

خلال الفترة المذكورة، ساهمت الأجور العالية في جذب العاطلين عن العمل (ما مجموعه 17,000)، واستيعاب 22,000 عامل من القطاع الزراعي، مضافاً إلى ذلك الزيادة في حجم العمالة ومعدلات المشاركة (انظر الجدول 3). وبينما زادت العمالة في إسرائيل بنسبة 43% سنوياً، على مدار تلك الفترة، انخفضت بنسبة 4.5% سنوياً في السوق المحلي (انظر الجدول 6). وكانت الطفرة الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل بعد حرب الأيام الستة، وراء زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية.

### 5-1-2 فترة 1974 - 1987 : غياب عامل الأجور

غالباً ما يشار إلى هذه المرحلة بفترة حرية حركة التنقل العمالي الفلسطيني إلى إسرائيل، فقد تابع عدد

<sup>41</sup> تفترض المصادر الإحصائية الرسمية الأجور التي يتم إحصائها هي الأجور الصافية (أي مقتصة منها الضرائب) لكن هذا غير مؤكد.

العاملين في الدولة العبرية في التزايد. وقد تميزت هذه الفترة بانخفاض في فارق الأجور بين العمل في إسرائيل والعمل في الضفة والقطاع. فلم يزد أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل بأكثر من 20% من أجر زميله في الاقتصاد المحلي. وكانت المكافأة للعمل في إسرائيل (Wage Premium) على المستوى الإجمالي (Aggregate level)، أدنى في قطاع غزة منه في الضفة الغربية، مدللة بذلك على قوة الاندماج بين سوقي القطاع وإسرائيل. وشهدت هذه الفترة استبدال عمال الضفة الغربية بعمال قطاع غزة، بعد أن هاجر العديد من أهل الضفة إلى العمل في دول الخليج والدول المجاورة (الشكل 2). وقد ارتفعت الأجور المحلية في هذه الفترة واقتربت من الأجور الإسرائيلية.

وبالنظر إلى التوزيع القطاعي للعمال، نلاحظ أن الأجور الفلسطينية في إسرائيل في قطاعي الزراعة والبناء لم تكن مرتفعة. فبين 1975-1987 زادت الأجور في إسرائيل عن الأجور في الضفة الغربية بنسبة 3% وبنسبة 14% في قطاع غزة فقط (Kleiman 1992). وتوحي هذه النسب إلى أن عمال الضفة الغربية لم يتكبدوا أية متاعب للوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي، بعكس رفاقهم من سكان قطاع غزة. وهذا افتراض من الصعب قبوله من دون الحصول على بيانات أدق حول تكاليف السفر والتنقل إلى إسرائيل حيث يدفع هؤلاء مبالغ لمتعهدي العمل ويتكبدون ساعات طويلة من الانتظار. فإذا تم الأخذ بعين الاعتبار كل هذه التكاليف فقد يتبين أن فرق الأجور بين العمل في إسرائيل وفي الضفة والقطاع كان معدوماً بل وربما كان الأجر الفعلي في الضفة والقطاع أعلى منه في إسرائيل.

يوحي تساوي قيمة أجور العمال على جانبي الخط الأخصر طيلة تلك الفترة، بأن الأجور لم تعد تشكل عامل جذب إلى إسرائيل، على الأقل في قطاعي الزراعة والإنشاءات اللذين كانا يستوعبان أكثر من 70% من مجموع العاملين الفلسطينيين في إسرائيل. وفي الوقت نفسه بقيت البطالة في الضفة والقطاع أقل من 3%.

وفي محاولة لتفسير استمرار تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، رغم ضعف الحافز المادي، تفيد دراسة دويك القياسية (Dweik 1988) أن قلة فرص العمل المحلية كانت السبب الأساسي في دفع العمال إلى الهجرة. وباستعمال بيانات أولية جمعها أبو شكر في العامين 1984 و 1985، حاول دويك بحث مسببات الهجرة من خلال إجراء تحليل لإلحذار لمتغيرات الطرد و الجذب. فاستعمل دويك نموذج (Harris-Todaro) لإثبات إمكانية تطبيقه على الواقع الفلسطيني.<sup>42</sup> ويظهر من نتائج التحليل الاقتصادية القياسية نقطتان: الأولى أن الهجرة إلى إسرائيل كانت نتيجة لتباين الأجور بين منطقة المنشأ ومنطقة المقصد، والثانية أن عوامل الطرد كانت أقوى من عوامل الجذب في تفسير حركة العمالة. ولإثبات قوة عوامل الطرد استخدم دويك متغيراً هيكلياً قوامه غياب فرص العمل و/أو انخفاض مستوى الأجور في الضفة والقطاع. ووجد أن متغير الطرد كان أقوى من متغير الجذب. فلقد استمرت الهجرة رغم كون فارق الأجور لصالح إسرائيل سلباً في العامين 1984-1985. ويدعم هذا أيضاً

<sup>42</sup> هناك دراسات أخرى للواقع الفلسطيني استعملت نموذج (Harris-Todaro) لتفسير الهجرة العمالية أنظر (Gabriel et Levy, 1988) و (Gabriel et Sabatello, 1986). ولكن هذه الدراسات ركزت على أسباب الهجرة إلى الخليج والأردن، وقد ركزت أيضاً على بيانات إجمالية (Macro) تهدف إلى تحديد المتغيرات التي تؤثر على قابلية الهجرة الخارجية. وقد استنتجت هذه الدراسات أن زيادة معدل استهلاك الفرد والحوالات الخارجية وارتفاع معدل البناء أدى إلى الاستعداد القوي للهجرة.



حقيقة أن 57% من الذين تم سؤالهم عزوا ذهابهم إلى إسرائيل للعمل لقلّة فرص العمل المحلية، بينما عزاها 11% إلى ارتفاع الأجور في إسرائيل عنها محلياً. وقد مكنت هذه النتائج الباحث من الاستنتاج بأن سوء الأحوال الاقتصادية في الضفة والقطاع، كنتيجة للاحتلال والسياسة الإسرائيلية، هي السبب في هجرة الأيدي العاملة.<sup>43</sup> ومن ضمن ما توصل إليه دويك، والملفت للانتباه أيضاً، هو ما استخلصه من أن حجم العائلة، بالإضافة إلى السن كانا من العوامل التي لعبت دوراً مهماً في تعزيز حافز الهجرة. وكذلك، ازداد حافز الهجرة إذا كان العامل من مخيم اللاجئين أو من منطقة ريفية، وإذا كان شاباً نسبياً وحظه من التعليم غير وافر.<sup>44</sup>

### 5-1-3 1990-1988: فترة تدمير "سوق العمل المشتركة"

شهدت هذه الفترة الانتفاضة وعدم الاستقرار. وشهدت كذلك دخول ما يزيد عن 350,000 مهاجر سوفيّاتي إلى إسرائيل (Landau 1992). تذبذب في هذه الفترة عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وانخفضت ساعات العمل. وكانت ساعات العمل تزيد في إسرائيل من 2 إلى 5 ساعات عمل في الأسبوع عنها في الضفة والقطاع. لكن بشكل عام اشتغل عمال الضفة في إسرائيل وقتاً أطول من عمال غزة (World Bank 1993, Vol. 2).

يعتبر البعض، أن هذه الفترة شهدت تدمير سوق العمل المشترك بين إسرائيل والضفة والقطاع (Fischelson 1992; Arnon et al 1997). فقد زادت فروق الأجور لصالح العمل في إسرائيل، مظهرة بذلك، أهمية عوامل الجذب إلى إسرائيل. ولكن، إذ ما تمعنا في فروق الأجور بين القطاعات المختلفة (الشكل 9) نلاحظ أن الأجور لم تتحرك على نفس النمط. لذلك، وللحزم عما إذا كانت الأجور في إسرائيل قد لعبت فعلاً دور جذب في هذه الفترة لا بد من الحصول على بيانات تفصيلية عن نمو الناتج القطاعي، وحول ساعات العمل حسب مكان العمل.

### 5-1-4 1997-1993: عودة ملتوية لأوائل السبعينات<sup>45</sup>

تبدأ هذه الفترة بوصول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الضفة والقطاع. وتكشف البيانات الإجمالية أن الفجوة في الأجور بين التوظيف المحلي والإسرائيلي قد ارتفعت. فقد زادت أجور الفلسطينيين في إسرائيل بنسبة 30-40% عنها في السوق المحلي، عائدة بذلك إلى المستويات التي كانت قد بلغت في أوائل السبعينات (الشكل 6). وقد تزامن مع هذا الارتفاع هبوط في عدد العمال الفلسطينيين خاصة أولئك من قطاع غزة العاملين في

<sup>43</sup> لا تعطي الدراسة مقياساً كمياً لسوء الأحوال الاقتصادية، والمقصود بها بكل بساطة هو قلة فرص العمل المحلية وضعف البنية الصناعية بالإضافة إلى انخفاض الأجور المحلية..

<sup>44</sup> من الممكن نقد دراسة دويك لاستخدامه سنتين تمتازان بخصوصية فريدة، فقد شهدت السنتان 1984-1985 إعادة هيكلة للاقتصاد الإسرائيلي أدى إلى تدني الاجور فيه. ولم يؤثر ذلك تلقائياً على الاجور في الضفة والقطاع مما سمح للاجور المحلية من ان تكون اعلى من مثيلاتها في اسرائيل. ولكن هاتين السنتين لا تمثلان الوضع في كل الفترة. من ناحية اخرى من الصعب رفض استنتاج الدراسة باهمية عوامل الطرد في تفسير هجرة الايدي العاملة بسبب عدم وجود بيانات حول التوزيع المهني للعمال الفلسطينيين في اسرائيل (وليس القطاعي فقط).

<sup>45</sup> ليس بالامكان دراسة الفترة ما بين 1990-1993 بسبب غياب بيانات حول الاجور الحقيقية والاسمية لهذه الفترة.

إسرائيل. وتحقق هذا الانخفاض رغم ما نص عليه بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع مؤخراً من حماية لحرية حركة التنقل العمالية.

استمر في هذه الفترة الانفصال بين سوقَي العمل الإسرائيلي والفلسطيني. ولعبت الأجرور في إسرائيل عامل جذب مهم، بينما عادت البطالة إلى الظهور كعامل طرد مهم. خلال هذه الفترة سجل عدد العاطلين عن العمل نسبة لم يسبق لها مثيل. فقد وصلت إلى 28% في أيار 1996. وتعزى هذه التطورات جميعاً لسياسة الإغلاق الإسرائيلية. فكما يوضح الشكل 3، فإن عدد العمال الفلسطينيين كان مرتبطاً ارتباطاً تبادلياً بعدد أيام الإغلاق.

### 5-1-5 قدرة الاقتصاد المحلي على التشغيل

لعبت الأجرور في إسرائيل كعامل جذب وامتصاص للأيدي العاملة الفلسطينية في أوائل السبعينات، و فيما بعد العام 1987. و لكن التباين في الأجرور بين إسرائيل والضفة والقطاع لا يفسر وحدة سبب التدفق العمالي. فقد تذبذب هذا التباين في الفترة الممتدة بين العامين 1974-1987، و زادت الأجرور في السوق المحلي أحياناً عن الأجرور في إسرائيل. إن حركة تباين الأجرور على مدار السنوات الثلاثين الماضية، إن دلت على شيء فهو على مدى التفاعل والتكامل في الطلب على العمالة الفلسطينية في الأسواق الإسرائيلية وفي الضفة والقطاع<sup>46</sup>.

ويشكل عجز الاقتصاد الفلسطيني عن خلق عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب القوى العاملة، عامل طرد للأيدي العاملة وتوجهها إلى إسرائيل. فقد كان الطلب على العمل في السوق المحلي بشكل عام ضعيفاً. فقد سجلت معدلات نمو الاستخدام في الضفة والقطاع أرقام سلبية في السبعينات لتعود وترتفع في الفترة الممتدة بين العامين 1981-1987 لكن دون أن تصل إلى مستوياتها في إسرائيل (الجدول 6). وهناك العديد من الأسباب لضعف الاستخدام في السوق المحلية، فارتفاع الأجرور في إسرائيل في أوائل السبعينات أمتص اليد العاملة الرخيصة وأدى بالتالي إلى ارتفاع تكلفة التشغيل في السوق المحلي للضفة والقطاع، ودفع بالكثير من الشركات إلى الاستثمار في قطاعات وتقنيات تعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال، وليس للأيدي العاملة (Shaban 1993) (Awartani 1988). وكان للسياسات الإسرائيلية الدور الأكبر في تحديد القدرة المحلية على التشغيل. فقد وضعت إسرائيل قيوداً على الاستثمار المحلي، كما أهملت قطاع الخدمات العامة والبنية التحتية، وقيدت التجارة الفلسطينية، وسمحت للبضائع الإسرائيلية بمنافسة المنتوجات الفلسطينية (World Bank 1993; UNCTAD 1993).

<sup>46</sup> ولقد تأثر هذا التباين، أيضاً، بالطلب في السوق الخارجي على اليد العاملة الفلسطينية، ولكن عدم توفر البيانات حول أعداد المهاجرين وعن أجرورهم وحوالهم يحد من قدرة تقييم وتفسير أثر هذا الطلب على الأجرور وتباينها.

## 2-5 الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية : الأسباب الكامنة

كان الطلب الإسرائيلي على العمل الفلسطيني أكثر شدة من نظيره المحلي، إلا أنه لم يكن بدون حدود مطلقة. وتشير معدلات نمو الاستخدام والأجور في إسرائيل إلى أن الطلب الإسرائيلي كان ضعيف المرونة نسبياً، فقد تراوح بين 1- و2- في الفترة 1981-1991 (Angrist 1992, 1996). وبفحصه لهيكلية الأجور الفلسطينية للفترة 1981-1991 وطبيعة الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية، يزعم (Angrist) أن مكافأة العمل في إسرائيل (Wage premium) كانت مرتبطة بعرض العمل. وقد زادت هذه المكافأة بعد العام 1987 بسبب انخفاض العرض كنتيجة للانتفاضة.<sup>47</sup>

وبالنظر لهيمنة هذا الطلب، يبرز السؤال التالي: لماذا تحتاج إسرائيل العمال الفلسطينيين، ولماذا خفضت الطلب عليهم بعد العام 1993. إن الجواب على هذا السؤال مرتبط بالتغيرات التي طرأت على سوق العمل الإسرائيلي نفسه، والدور الذي أصبح الفلسطينيون يلعبونه فيه.

### 1-2-5 تغيرات الاستخدام القطاعي في إسرائيل

ارتبط نمو العمل الفلسطيني في إسرائيل إيجابياً بنمو معدل الدخل القومي الإسرائيلي في الفترة 1970-1993 (خليفة 1997). ويعزى (Semyonov et Lewin-Epstein 1987) إلى أن الفلسطينيين دخلوا في صناعات إسرائيلية مختلفة كانت تعاني من نقص في العمالة. وتفيد البيانات المتوفرة حول الاستخدام والمستخرجات في قطاعي الزراعة والبناء في إسرائيل، ببعض المؤشرات حول تحديد القدرة الاستيعابية للقوى العاملة الفلسطينية فيها.

استمر القطاع الزراعي الإسرائيلي في النمو في الفترة بين العامين 1970-1990 بمعدل 3.6% (Bank of Israel 1991: 42). إلا أن عدد العاملين الإسرائيليين فيه ما انفك يتقلص، في الوقت الذي نما فيه معدل استخدام العمال الفلسطينيين فيه بمعدل 3% سنوياً. وبذلك يكون العمال الفلسطينيون قد حلوا محل العمال الإسرائيليين. وقد حدث الشيء نفسه في قطاع البناء. فقد انخفض حجم الاستخدام الإسرائيلي فيه في الفترة ما بين العامين 1973-1986 بنسبة 3%، بينما نما الاستخدام الفلسطيني بنسبة 3.9% في السنة. وقد تم ذلك في فترة تراجع ناتج (output) الإنشاءات بمقدار 1-6.5%. وفي الفترة 1987-1991، نما ناتج الإنشاءات بمقدار 11% بسبب وصول المهاجرين السوفيات إلى إسرائيل. وقد نما الاستخدام الإسرائيلي والفلسطيني، في الفترة نفسها، بنسبة 9.3% و 7% على التوالي. (Bank of Israel 1991: 37).

<sup>47</sup> ولكن هذا الانخفاض في العرض لا يشير إلى عدد العمال بل إلى عدد ساعات العمل المنجزة.

## 2-2-5 العمال الفلسطينيون في مقابل العمال الآخرين في سوق العمل الإسرائيلي

لم يكن استبدال العمال الإسرائيليين بعمال فلسطينيين ذو تأثير سلبي على العمال الإسرائيليين. فلم يؤد ذلك إلى انخفاض أجورهم، بل العكس من ذلك، ساعد الاستبدال العديد من الإسرائيليين على الصعود في السلم المهني. فقد استمرت نسبة العمال الإسرائيليين، في قطاعي الزراعة والبناء في الانخفاض خلال الفترة 1972-1987، وارتفعت نسبتهم بشكل مستمر في حقول مهنية تحتاج مهارة أكبر (Semyonov et Lewin-Epstein 1987).

وعلاوة على ذلك، لم يتسبب العمال الفلسطينيون في طرد عمال آخرين من سوق العمل الإسرائيلي. فلم يكن العمال الفلسطينيون بدلاء لعرب إسرائيل، فرغم تشابههم في توزيعهم القطاعي، إلا إنهم أقل تعليماً وتدريباً من عرب إسرائيل (انظر الجدول 10). وكذلك، تمركز عمال الضفة والقطاع في مناطق جغرافية تختلف عن المناطق التي يعمل فيها العرب الإسرائيليون. فبينما تركز الفلسطينيون في القدس وفي الجزء الجنوبي والأوسط من البلاد، تركز العرب الإسرائيليون في حيفا والشمال (Kleiman 1992). وقد شكل وصول 350,000 مهاجر روسي في الفترة ما بين العامين 1989-1991 خطراً على الاستخدام الفلسطيني في إسرائيل. ولكن كون الروس أكثر تعليماً ومهارة من الفلسطينيين، يُعتقد بأنهم كانوا مكملين للعمال الفلسطينيين (World Bank 1993). وهناك حاجة لبيانات تفصيلية حول العمال الروس للتأكد من هذه الفرضية.

وفي المقابل يشكل العمال الأجانب تهديداً لمستقبل الاستخدام الفلسطيني في إسرائيل، فقد فتحت إسرائيل الأبواب أمامهم للمرة الأولى في العام 1991، حين تم إصدار 14,000 تصريحاً. ثم أخذت أعدادهم بالتزايد منذ العام 1991 كنتيجة لسياسة الإغلاق الإسرائيلية (Arnon et al 1997). وبلغ عددهم في العام 1997 80,000 عامل قانوني، وحوالي 100,000 - 150,000 عامل غير قانوني (انظر الجدول 3، والشكل 9).

وبالاعتماد على الأرقام التي تبين عدد العمال القانونيين فقط، يمكن الاستنتاج بأن استخدام الأجانب من قبل إسرائيل جاء بغرض إحلالهم محل العمال الفلسطينيين عدداً وموقعاً في قطاعات العمل المختلفة. وذلك لأنهم يتساوون، من حيث المؤهلات، مع العمال الفلسطينيين،<sup>48</sup> ولكن كلفتهم أقل من كلفة نظرائهم من الفلسطينيين، وذلك لعدم إلزام أرباب العمل من الإسرائيليين دفع مستحقات التقاعد والتأمين الاجتماعي لهم، مما يجعل الفارق بين كلفتهم وكلفة نظرائهم الفلسطينيين تصل إلى 50% (Worker's Hotline 1997).

من هنا نرى أن القوانين الإسرائيلية عملت على تفضيل استخدام الأجانب على استخدام الفلسطينيين. إلا أنه لا يزال من المبكر تحديد إلى أي مدى يبقى العمال الأجانب أرخص من العمال الفلسطينيين دون الحصول على بيانات أكثر تفصيلاً. فمن وجهة نظر عامة فإن العمال الأجانب أكثر تكلفة من العمال الفلسطينيين بسبب

<sup>48</sup> اعتماداً على معلومات حاصل عليها د. امير من الجامعة العبرية.

حاجتهم إلى عدة استثمارات في البنية التحتية وفي حقل إسكانهم. فضلاً عن ذلك، فقد يتسببون في مشاكل اجتماعية مرتبطة بمسألة اندماجهم (أو عدم ذلك) في الاقتصاد الإسرائيلي. فبعكس العمال الفلسطينيين فإن العمال الأجانب لا يغادرون يوماً إلى أماكن مسكنهم.

### 3-2-5 تكلفة العامل الفلسطيني

لقد استطاع العمال الفلسطينيين أن يكونوا مكملين للعمال الإسرائيليين إلى حين وصول العمال الأجانب في عقد التسعينات، على الأقل. ولقد استطاع الفلسطينيون لعب هذا الدور بسبب قبولهم الوظائف التي لم يرض الإسرائيليون بها، وبالتحديد للوظائف التي تتطلب جهداً بدنياً، و الغير المستقرة، وتلك التي تتعرض إلى تغيرات دورية، وخاصة في قطاع البناء. وبذلك تشابه العمال الفلسطينيين مع العمال المهاجرين في جميع أنحاء العالم (Amjad, 1989; Russel et al 1990; Bustamente et al 1992).

وكذلك كان انخفاض تكاليف العمالة الفلسطينية مقارنة بالعمالة الإسرائيلية ذا أهمية قصوى في تفسير الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية في إسرائيل. فمن وجهة نظر رب العمل الإسرائيلي، كان استخدام العمالة الفلسطينية منطقياً ما دامت أجورهم أقل بـ 30-40% من نظرائهم الإسرائيليين في الفترة 1977-1990<sup>49</sup> ويعزى انخفاض تكلفة العامل الفلسطيني، وبالتالي أجره إلى تدي مستوى التعليم والتأهيل لدى العامل الفلسطيني مقارنة بالإسرائيلي (Fischelson et al 1993). إلا أن هذا السبب لا يكفي لتفسير اختلاف الأجور بين العامل الفلسطيني ومثيله الإسرائيلي. فقد وجد كليمان العام 1992 فجوة بلغت 50% بين الأجور الشهرية للعمال الفلسطينيين والعمال الإسرائيليين في قطاعي الزراعة والبناء الإسرائيليين<sup>50</sup>. وعند تفسير هذه الفجوة، وجد أن إختلاف مستويات التعليم ومعدلات العمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين كان لهما دوراً مهماً في ذلك، حيث يفسر هذا الاختلاف ثلث الفرق في الأجور، بينما يفسر تباين التوزيع المهني بين العامل الفلسطيني والإسرائيلي 40-50% من هذا الفرق. وقد كانت دراسة (Semyonov et Lewin-Epstein 1987) قد بينت أن العمال الفلسطينيين يتمركزون بشكل مبالغ فيه في الوظائف الواقعة في أدنى السلم المهني.

### 4-2-5 انقسام سوق العمل الإسرائيلي

يبين تحليل كلايمان أن 20% من الفرق بين أجور الفلسطينيين والإسرائيليين العاملين في القطاع نفسه غير قابلة للتفسير، ولا تعود لسبب اقتصادي واضح. وقد عزى البعض هذا الفرق، وبالتالي تدي أجور الفلسطينيين مقارنة بالإسرائيليين، إلى ارتفاع نسبة المخاطرة بالنسبة لرب العمل في حال توظيفه لعامل فلسطيني (World Bank

<sup>49</sup> استمرت هذه النسبة بالزيادة مع زيادة الناتج وانخفاض عدد العمال الإسرائيليين، حيث وصلت إلى 45% في القطاع الزراعي وإلى 30% في قطاعي الانشاءات والصناعة. وبحلول الثمانينات أصبحت الأجور الفلسطينية تساوي الحد الأدنى للأجور في إسرائيل (World Bank 1993). اعتماداً على حسابات قامت بها الباحثة بناءً على بيانات للتقارير السنوية لبنك إسرائيل، اعداد مختلفة.

<sup>50</sup> لقد اعتمد كليمان على أجور العمال المسجلين لدى التأمين الوطني الإسرائيلي، وهؤلاء يشكلون 45% فقط من إجمالي العمال الفلسطينيين في إسرائيل في العام 1987، وذلك لمقارنتهم مع أجور العمال الإسرائيليين. ويعطي هذا رقماً مغايراً لما يمكن الحصول عليه في حالة دراسة الأجور اليومية الواردة من مركز الإحصاء الإسرائيلي والتي تشمل أجور العمال الغير قانونيين.

1993, Vol. 2). فالعامل الفلسطيني لم يكن دائماً مضموناً أو مثابراً على عمله، خاصة في فترة الانتفاضة، فقد كان دوامه متقطعاً. إلا أن هذا التفسير لا ينطبق على مرحلة ما قبل الانتفاضة.

ويظن كلايمان أن فجوة الأجور غير القابلة للتفسير بين العمال الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يقومون بالعمل نفسه قد تكون مؤشراً للتمييز في الأجور (discrimination)، ولحوصلة العمالة الفلسطينية، لكنه لا يجزم بذلك. وفي رأيه، لم يلعب التمييز دوراً كبيراً في تخفيض الأجور، ولكن "في تحديد القطاعات التي يسمح للعمالة الفلسطينية بالتواجد فيها" (Kleiman 1992:19).

وفي المقابل يقول (Semyonov et Lewin-Epstein 1987:40) أن التمييز كان مهماً. فقد وجدنا "أن المعدل العام للوضع المهني للعرب غير المواطنين، قد انخفض خلال 1970-1982، بينما ارتفع مستواها بالنسبة للفئات الأخرى". ومع نهاية الثمانينات ساء الوضع أكثر، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار ازدياد متوسط سنوات الدراسة لعمال الضفة والقطاع، وازدياد انحصارهم في قطاع الإنشاءات.

ويبقى السؤال: لماذا كان هناك تمييز وانحصار للعمالة الفلسطينية في إسرائيل؟ يقول أبو شكر (1998) أن ذلك يرجع إلى هيكلية سوق العمل الإسرائيلي حيث ينقسم إلى قطاع أولي وقطاع ثانوي: يتميز الأول بالحماية القانونية ويتطلب دخوله الحصول على مؤهلات عالية ويعطي العامل امتيازات عديدة، بينما يتميز الثاني بسهولة الدخول إليه وبتدني الكفاءات المطلوبة فيه وانعدام الضمان الوظيفي. وقد انحصر الوجود الفلسطيني في القطاع الثانوي لأسباب لا يفسرها أبو شكر. فأبو شكر لا يفسر لماذا حُكم على الفلسطينيين العمل في هذا القطاع فقط ولا يقدم تفسيراً لسبب التمييز ضدهم. ومن هنا نرى أن هناك حاجة لتمحيص العوامل السياسية والاجتماعية وراء تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل ووراء انحصارهم والتمييز ضدهم.

### 3-5 انخفاض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل: السياسة مقابل الاقتصاد

لماذا انخفض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بشكل مفاجئ منذ العام 1993، رغم الحاجة إليهم في الاقتصاد الإسرائيلي؟

#### 3-5-1 الهموم الأمنية

تعزو الدراسات المتوفرة هذا الانخفاض إلى عوامل عدة. في رأي بعض الباحثين والإعلام الإسرائيلي يكمن السبب الرئيسي لهذا الهبوط في الهجمات الانتحارية، التي أدت إلى سياسة الإغلاق، وبالتالي إلى تقليل الاعتماد على العمالة الفلسطينية (Arnon et al 1997). وبالرجوع إلى الشكل (3) يتبين أن تدني عدد العمال في إسرائيل يترافق مع زيادة عدد أيام الإغلاق، وخاصة فيما يتعلق بقطاع غزة. وقد استخدمت إسرائيل المسألة الأمنية كذريعة رئيسة

لعدم الالتزام بالسماح بالدخول الحر للعمالة.<sup>51</sup>

ولكن لا يمكن للأسباب الأمنية أن تكون السبب الوحيد وراء تقليص عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، إذ تستخدم إسرائيل سياسية الإغلاق أحياناً وبشكل تعسفي لفترات طويلة. من الواضح أن ذلك ليس في صالح القطاعات الإسرائيلية المحتاجة للأيدي العاملة الرخيصة. وفوق ذلك جاء تحديد السن والحالة الاجتماعية للذين يتم منحهم تصاريح العمل ليضمن أن العمال ليسوا انتحاريين. وقد اعترف العديد من المسؤولين الإسرائيليين بأن سياسة الإغلاق لا يمكن تبريرها تماماً بالدواعي الأمنية (صباغ 1998).

### 2-3-5 تطورات في الاستراتيجية الإسرائيلية

في رأي العديد من الباحثين، اعترفت إسرائيل بتقليل عدد العمال الفلسطينيين في سوقها، منذ زمن وبغض النظر عن العمليات الانتحارية (صباغ 1997، Roy 1995). وفي هذا السياق نرى أن سبب انقطاع التدفق الفلسطيني إلى إسرائيل عائد إلى التغيرات في الإستراتيجية الإسرائيلية، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية تجاه النمو الاقتصادي في الضفة والقطاع، وعلاقته بالاقتصاد الإسرائيلي. وتقول روي (Roy)، اعتماداً على وثيقة نشرها عزرا سدان (Ezra Sedan) حول العلاقة المستقبلية بين قطاع غزة وإسرائيل، أن إسرائيل عمدت إلى تقليل عدد العمال الفلسطينيين في بداية التسعينات (Roy 1995). ففي نظر سيدان، كان من مصلحة إسرائيل تشجيع الاستثمار المحلي في قطاع غزة وبالتالي تشجيع القدرة المحلية للتشغيل حتى تستوعب الأيدي العاملة وتقلل من حافز الهجرة إلى إسرائيل. ويتوافق هذا التطوير مع رغبة الفلسطينيين في النمو الذاتي، بدون تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي بالضرورة، حيث تبقى إسرائيل المزود الرئيسي وسوق التصدير للبضائع الفلسطينية. وفي الوقت ذاته تستطيع إسرائيل الاستفادة من رخص العمالة الفلسطينية العاملة في الضفة والقطاع من خلال التعاقدات من الباطن مع الاقتصاد الفلسطيني في القطاعين الزراعي والصناعي. وحسبما تطرح روي (Roy) فقد أرادت إسرائيل في بداية العام 1991 أن تحول قطاع غزة إلى فرع اقتصادي لإسرائيل، بحيث يتم توظيف العمال فيها وليس في إسرائيل. وفي ظل هذا الاحتمال، لم تعد المنافسة مع البضائع الفلسطينية (ذات الاستخدام المكثف للعمل) تشكل مشكلة، لأن الاقتصاد الإسرائيلي ابتداءً بالارتقاء والانتقال إلى نمط إنتاج يعتمد على كثافة العمالة الماهرة وليس على كثافة المهارات المحدودة (Roy 1995).

من دون شك أن نظرة إسرائيل الاستراتيجية والمستقبلية لعلاقتها باقتصاد الضفة والقطاع أمر مهم ويعكس إلى أي مدى تنامي العلاقة البنوية بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي. إلا أنه لا يزال سابقاً لأوانه تقييم إلى أي مدى تغير شكل هذه العلاقة. لقد كانت سياسة الإغلاق حاسمة في التأثير على نمو معدل الدخل القومي في الضفة والقطاع، وكذلك على تدفق الفلسطينيين إلى إسرائيل. فقد انخفضت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل والخارج في الأعوام 1995، 1996، 1997، وفي الفترة نفسها، وصلت البطالة إلى 18 - 28% وتفاقم الفقر (ماس 1997، 1998 ب)، وانخفض تدفق العمال من قطاع غزة إلى أقل من 10,000 بحلول شهر أيلول

<sup>51</sup> أكد بن شاحار في التوصيات المقدمة من قبل مجموعة الخبراء الاقتصاديين إلى فريق المفاوضات الإسرائيلي في يوليو 1993 أن إسرائيل تستطيع تقليص طلبها على العمالة الفلسطينية لأسباب أمنية (Ben Shahar 1994).

1997. ولكن تدفق عمال الضفة الغربية - ونصفهم بدون تصاريح - قد ازداد منذ العام 1995. وبحلول العام 1997، بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، معظمهم من الضفة، إلى 60,000-70,000 عامل. و يتجاوب هذا الرقم مع الرقم الوارد في توصيات بن شاحار (Ben - Shahr) في تقريره المقدم إلى فريق المفاوضات الإسرائيلي. وما نلاحظه اليوم هو التباين بين قدرة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة على الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي. فقد استمر عمال الضفة في الاعتماد على ذلك السوق في حين استعصى ذلك على عمال قطاع غزة.



## 4-5 خلاصة

لقد كانت البطالة وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب القوى العاملة الفلسطينية عوامل طرد أساسية في دفع العمال للالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي. وقد تراوحت أهمية عوامل الطرد في تفسير هجرة الأيدي العاملة على مدار السنوات الثلاثين الماضية على قوة نمو الطلب الإسرائيلي وعلى انفتاح أسواق العمل العالمية للأيدي العاملة الفلسطينية. وكان ارتفاع الأجور في إسرائيل عامل جذب رئيسي في تفسير تدفق القوى العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل. إلا أنه لم يكن دائماً العامل الأهم، وذلك لأن الفلسطينيين كانوا سيتوجهون إلى السوق الإسرائيلي بغض النظر عن مستويات الأجور وذلك بسبب ضعف نمو القدرة التشغيلية في الاقتصاد الفلسطيني. وقد اتسم الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية بمرونة محدودة، وظل محصوراً في قطاعات إنتاجية معينة، عاكساً بذلك التمييز والقيود الموجودة على استخدام الفلسطينيين في إسرائيل.

لعبت العوامل السياسية دوراً إضافياً في حركة العمال الفلسطينيين وتوجههم إلى إسرائيل. فقد عملت السياسات الإستراتيجية على تعزيز تبعية الفلسطينيين، ووضع العراقيل أمام نموهم الذاتي في الضفة والقطاع، وكبت سوق الاستخدام المحلي. وتسببت، بالتالي، في دفع العمال الفلسطينيين إلى السوق الإسرائيلي. وقد حدثت القرارات التي أخذتها إسرائيل بعد عملية السلام من دخول العمال الفلسطينيين إليها، رغم غياب المنطق في منع تدفق العمال الفلسطينيين القليلي الكلفة.

رغم هذه التطورات، يبقى الاقتصاد الفلسطيني معتمداً على تزويد إسرائيل بالأيدي العاملة. فقد ساعد ذلك الاقتصاد الفلسطيني على تأمين مصدر دخل لأكثر من ثلث القوى العاملة. ولكن، ومع عملية السلام، تمادت إسرائيل في إغلاق الأبواب أمام تدفق العمالة الفلسطينية، بعد أن وجدت بدائل تقلل من اعتمادها على مصدر العمل الرخيص هذا. وهذا لا يعني عدم أهمية العمالة الفلسطينية (القانونية وغير القانونية) لبعض القطاعات الفرعية، أو أنها غير قابلة للزيادة. ولكن التحقق من ذلك بحاجة إلى بيانات تفصيلية، ودراسات قطاعية لمعرفة كيفية وأسباب الطلب، وإلى أي مدى سيتم استبدال الفلسطينيين بعمال أجانب.

## 6 - الخلاصة والتوصيات

لقد كانت هجرة الأيدي العاملة إلى إسرائيل من أهم مميزات الاقتصاد الفلسطيني على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وكان بمثابة حلقة الوصل التي أدت إلى اندماج وتبعية الاقتصاد الفلسطيني مع نظيره الإسرائيلي حتى العام 1993. وقد مكنت هذه الهجرة أصحاب الدخل المحدود في الاقتصاد الفلسطيني من إيجاد فرص عمل لهم ورفع مستويات دخلهم. وكان من نتيجته مضاعفة مستوى دخل الفرد، مما ساعد الاقتصاد الفلسطيني على النمو، وساعد شرائح مختلفة في سوق العمل الإسرائيلي على الصعود قداماً في سلم المهارة المهنية وتحسين مركزهم.

وبتوقيع اتفاقية السلام، كان من المفروض أن تستمر الحركة العمالية إلى إسرائيل بدون عوائق. ولكن استمر عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل في الانخفاض منذ العام 1994، وبلغ مستوى البطالة 21.8% في الضفة الغربية و31.6% وفي قطاع غزة في إيار 1997. وانخفض مستوى المعيشة بنسبة 18% للفترة 1994 - 1996 (Shaban, 1997) إن حرية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي قيدت ولكنها لم تتوقف.

حاولت هذه الدراسة مناقشة نمط الاستخدام في إسرائيل على مدى السنوات الثلاثين الماضية، بالقدر الذي أتاحتها البيانات والدراسات المتوفرة، فوثقت ارتفاع وانخفاض مستوى تدفق العمالة، وبينت أن سن العاملين في إسرائيل ومستواهم التعليمي زاد بينما بقيت العمالة متركرة في قطاعي الزراعة والإنشاءات. وكشفت عن أن غالبية العمال جاءت من مخيمات اللاجئين والمناطق الريفية. وقد زادت نسبة العمال شبه المهرة في السنوات العشر الماضية بتناسق مع تغير عرض العمالة وتطور الطلب الإسرائيلي. وبينت أيضاً على أن عمال قطاع غزة كانوا وحتى العام 1993 أكثر اعتماداً على سوق العمل الإسرائيلي من أبناء الضفة الغربية. لكن أصبح وصولهم إلى إسرائيل بعد العام 1993 أكثر تقييداً، بينما استمر تدفق العمال من الضفة الغربية، ولو على مستوى أدنى، معززة بذلك تبعية الضفة إلى الدولة اليهودية.

وناقشت الدراسة أسباب تدفق العمالة إلى إسرائيل أيضاً، فأوضحت أن ضعف الاقتصاد المحلي في الضفة والقطاع على التشغيل كان من أهم قوى الطرد، وخاصة مع ارتفاع عدد السكان ونمو القوى العاملة. كان الفارق في الأجور عامل جذب مهم على مستويات متفاوتة في الثلاثين سنة الأخيرة. وترجع التقييدات الحالية لحركة العمال في الدخول إلى إسرائيل، إلى أسباب سياسية، كما أن وصول العمال الأجانب ومنافستهم للفلسطينيين هدد مستقبل الاستخدام الفلسطيني في إسرائيل.

يبدو أن الوقت الذي كان فيه دور سوق العمل الإسرائيلي في تأمين فرص العمل للفلسطينيين حاسماً قد وصل إلى نهايته. وبذلك، تصبح مهمة خلق فرص عمل كافية في الضفة والقطاع، تحدياً لصانعي السياسة والمستثمرين الفلسطينيين. وسوف تعتمد القدرة على مواجهة هذه التحديات على تطور الرابطة بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني، وليس فقط على الموارد المتاحة والمساعدات الدولية. فقد وضعت اتفاقية أوسلو

وبروتوكول باريس الاقتصادي الأسس القانونية لعلاقة جديدة سوف تمكن الفلسطينيين من وضع حجر الأساس لاقتصاد مستقل ذاتياً مع المحافظة على شبه اتحاد جمركي مع الاقتصاد الإسرائيلي. وتبقى حرية حركة العمالة مسألة مركزية في هذا المجال. ولكن ما يجري على أرض الواقع ليس ذلك، فإسرائيل تتخذ إجراءات أحادية الجانب لا تساعد على نمو الاقتصاد الفلسطيني.

وضمن هذا الواقع المحدد، تبرز بعض المسائل المهمة الحديرة بالبحث والتمحيص. وبالنظر إلى التحديات المتعلقة بالاستخدام التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، تستحق أربع مسائل محددة المناقشة والتحليل العميق.

المسألة الأولى التي تنبغي دراستها، هي مستقبل الاستخدام الفلسطيني في إسرائيل. فحتى وإن انخفضت نسبة العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى 10-18% من القوى العاملة الفلسطينية، يبقى سوق العمل الإسرائيلي مهماً. لذلك سيكون جمع بيانات أولية حول العمالة الأجنبية والفلسطينية لدراسة مدى درجة الإحلال بينهما ضرورياً. وأيضاً، لا بد من تحليل واقع العمال الفلسطينيين في مستوطنات الضفة والقطاع، خاصة وأن هذا الموضوع غائب تماماً من الدراسات المتاحة. فإذا استمر الإغلاق، وهو السياسة الإسرائيلية المتبعة، فإن استخدام الفلسطينيين في المستوطنات سوف يزداد، مما يدعو إلى ضرورة تحليل الآثار الاقتصادية والسياسية لهذا التطور (العائد الاقتصادي على العمال والأسر من هذا الاستخدام والتأثير على نمو المستوطنات، ووسائل تقليل هذا الاعتماد...).

أما المسألة الثانية فهي مرتبطة بتأثير استخدام الفلسطينيين في إسرائيل على هيكل سوق العمل والأجور في الضفة والقطاع. من المعروف أن العمال الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل، غالباً ما يكونوا غير مؤهلين مهنيًا، ويكون تعليمهم محدوداً، مما جعل مردود التعليم الفلسطيني سالباً في الثمانينات. وبينما وجد (Angrist 1995) أن ذلك تدين مردود التعليم مرتبط بعوامل العرض، يؤكد القدسي وشعبان (Al-Qudsi and Shaban, 1996) أن ذلك عائد لأسباب تتعلق بنوعية الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية، بالإضافة إلى محدودية الطلب على العمالة في الضفة والقطاع. ولا بد هنا من دراسة تأثير الإغلاقات والتقييدات على حرية حركة العمال إلى إسرائيل، على الأجور المحلية في الضفة والقطاع، وذلك في مختلف القطاعات الإنتاجية. وكذلك، لا بد من بحث تأثير هذه التطورات على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

وتتعلق المسألة الثالثة بحقوق العمال في إسرائيل. وقد تمت الإشارة، سابقاً، إلى أن العمال القانونيين في إسرائيل يتمتعون بحقوق الضمان الاجتماعي. ولم تقم دراسة حتى الآن، بتوضيح هذه المقتطعات والاستحقاقات أو أهميتها المادية للعمال وللإقتصاد بشكل عام. وتبدو المسألة في غاية الأهمية بالنظر إلى الزيادة الأخيرة في نسبة العمال القانونيين في إسرائيل، حيث وصلت هذه النسبة إلى 70% من مجمل العمال في العام 1997. وهي أيضاً مهمة بالنظر إلى البروتوكول الاقتصادي الموقع بين إسرائيل والفلسطينيين حيث يناقش البند السابع من هذه الاتفاقية وسائل تحويل مدخرات العمال إلى السلطة الوطنية والعمال. وحتى الآن لم يعرف شيء عن حجم التحويلات أو مستوى تطبيق الاتفاقية وأسباب ذلك. وسيكون من المفيد دراسة هذه المسألة فيما يتعلق بضمان حقوق العمال وتقييم ما يجب عمله.

أما المسألة الرابعة فتتعلق بالعلاقة بين انخفاض الهجرة وازدياد التعاقد من الباطن. فقد انخفض مستوى استخدام الفلسطينيين في القطاع الصناعي الإسرائيلي منذ العام 1987. واستمر هذا الانخفاض في التسارع بينما زادت نشاطات التعاقد من الباطن بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني. وبتشديد سياسة الإغلاق، أشارت بيانات بعض الدراسات إلى أن بعض العاملين السابقين في إسرائيل يشتغلون في نشاطات إنتاج متعاقد من الباطن مع إسرائيل. والمسألة المركزية الواجب تمحيصها هي مدى ارتباط آفاق استخدام الفلسطينيين في الضفة والقطاع بتطور نشاطات التعاقد من الباطن مع إسرائيل. وكذلك، يجب تحليل فوائد هذا النوع من الاستخدام ومحاذيره من وجهة نظر العامل والاقتصاد ككل ودراسة آليات العمل التي توضح تطور تلك الترتيبات وآفاقها. ومن الضروري أن تتم الاستعانة ببيانات القوى العاملة والبيانات التي تقدمها المسوح الصناعية من أجل إجراء هذه الأبحاث.

## المراجع

- ابو الشكر عبد الفتاح (1987أ)، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل. نابلس: مركز التوثيق والمخطوطات والنشر.
- ابو الشكر عبد الفتاح (1987ب)، سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- ابو الشكر عبد الفتاح 1990، المهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. القدس: الملتقى الفكري العربي
- ابو الشكر عبد الفتاح ، 1994 وقائع ندوة القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، القدس 3-4 شباط 1994. القدس: جمعية الاقتصاديين العرب.
- ابو الشكر عبد الفتاح 1996، الموارد البشرية الفلسطينية: الواقع والمستقبل . رام الله: جمعية الاقتصاديين العرب.
- ابو الشكر، عبد الفتاح، 1998، العمالة الفلسطينية في اسرائيل، ورقة مقدمة من مؤتمر التشغيل في فلسطين، 11-12 ايار 1998.
- خليفة محمد 1996، الطلب على العمالة الفلسطينية في اسرائيل والاراضي المحتلة ( رسالة ماجستير، جامعة اليرموك)، ( غير منشورة).
- دائرة الاحصاء المركزية 1995، احصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية ، تقرير الوضع الراهن (3) . رام الله: فلسطين
- دائرة الاحصاء المركزية، مسح القوى العاملة: مسح القوى العاملة: النتائج الاساسية - اعداد مختلفة 1995-1997 . رام الله: فلسطين
- دائرة الاحصاء المركزية 1997، مسح القوى العاملة: مسح القوى العاملة: النتائج الاساسية دورة نيسان - حزيران 1997، دورة تموز - ايلول 1997 .
- دائرة الاحصاء المركزية 1994، ديمغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير الوضع الراهن(1). رام الله: فلسطين
- دائرة الاحصاء المركزية 1996، المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الاساسية. رام الله: فلسطين
- دائرة الاحصاء المركزية 1998، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، كراس المؤتمر الصحفي للاعلان نتائج اولية للتعداد 98/12/7 . رام الله: فلسطين
- الصباغ، زهير، 1998، العمال الفلسطينيون في اسرائيل، بين مطرقة الكولونيالية وسندان التبعية، السياسة الفلسطينية، السنة الخامسة. العدد 17 - شتاء 1998.
- صبيح، ماجد، 1994، خصائص العمالة الفلسطينية وظروف عملها في اسرائيل، ورقة مقدمة في ندوة القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة- القدس 3-4 شباط 1994.

## **ANNEX**



# **TABLES**





الجدول (1): الخصائص العامة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية\* وقطاع غزة 1967-1993  
(الأرقام بالآلاف ما لم يذكر غير ذلك)

**Table 1: The Palestinian Population of the West Bank\* and the Gaza Strip:  
General Characteristics 1967-93 (Figures in thousands, unless otherwise stated)**

	1993	1990	1980	1970	1968	1967	
<b>West Bank*</b>							الضفة الغربية*
Population at end of year	1084.4	957.0	724.3	607.8	583.1	585.9	عدد السكان في نهاية العام
Migration balance at end of year	-8.8	2.5	-17.3	-5.0	-15.8	-13.0	صافي الهجرة في نهاية العام
Natural increase (no.)	41.9	287.6	207.8	14.9	13.0	-	الزيادة الطبيعية (عددياً)
Rate of natural increase (%)	4.0	3.8	3.2	2.5	2.2	-	معدل الزيادة الطبيعية (%)
Annual growth (%)	3.1	2.8	1.7	1.7	-0.5	-	النمو السكاني السنوي (%)
<b>Gaza Strip</b>							قطاع غزة
Population at end of year	748.4	642.7	456.5	370.3	356.8	380.8	عدد السكان في نهاية العام
Migration balance at end of year	-2.8	1.5	-5.1	-3.3	-32.3	-12.2	صافي الهجرة في نهاية العام
Natural increase (no.)	35.3	224.1	148.2	9.4	8.3	-	الزيادة الطبيعية (عددياً)
Rate of natural increase (%)	4.9	4.4	3.7	2.6	2.2	-	معدل الزيادة الطبيعية (%)
Annual growth (%)	4.4	3.6	2.1	1.7	-6.3	-	النمو السكاني السنوي (%)
<b>WBGS*</b>							الضفة الغربية* و قطاع غزة
Population at end of year	1832.8	1599.7	1180.8	978.1	939.9	966.7	عدد السكان في نهاية العام
Migration balance at end of year	-11.6	4.0	-22.4	-8.3	-48.1	-52.2	صافي الهجرة في نهاية العام
Natural increase (no.)	77.2	511.7	356.0	24.3	21.3	-	الزيادة الطبيعية (عددياً)
Rate of natural increase (%)	4.3	4.0	3.4	2.5	2.2	-	معدل الزيادة الطبيعية (%)
Annual growth (%)	3.7	3.2	1.8	1.7	-2.8	-	النمو السكاني السنوي (%)

المصدر : مركز الاحصاء الاسرائيلي، الكتاب الاحصائي السنوي 1983، 1996.

Source: ICBS, Statistical Abstract of Israel, 1983, 1996.

ملاحظات:

\* تستتي بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية.

\* أرقام 1967 مبنية على اساس التعداد العام الذي أجراه جيش الاحتلال الإسرائيلي في أيلول من ذلك العام.

Notes:

\* Data on the West Bank excludes East Jerusalem.

1967 figures refer to the September census carried out by the Israeli armed forces.

الجدول (2): الخصائص العامة للقوى العاملة في الضفة الغربية\* وقطاع غزة: 1968 - 1997  
(الأرقام بالآلاف والمعدلات بالنسبة المئوية)

Table 2: WBGs\* Labor Force Data: General Characteristics 1968-1997,  
(Figures in thousands and rates in percentages)

معدلات البطالة	عدد العاطلين عن العمل	معدلات نمو الاستخدام	عدد المستخدمين	نمو القوى العاملة	القوى العاملة	معدلات المشاركة	معدلات نمو القوى البشرية	القوة البشرية	السنة
Unempl rates	Unemployed (no.)	Empl. gr. rates	Employed (no.)	Labor Force gr. rates	Labor force	Participation rates	Man-power gr. rates	Man-power	Year
13.1	19.2		127.4		146.6	30		491.2	1968
5.8	10.0	27.8	162.8	17.9	172.8	34	2.3	502.7	1969
4.1	7.5	6.4	173.3	4.5	180.5	35	3.4	519.7	1970
2.6	5.0	1.8	176.5	0.4	181.2	27	2.1	530.7	1971
1.3	2.4	7.0	188.8	5.5	191.2	35	2.1	541.7	1972
0.9	1.8	3.0	194.5	2.7	196.3	36	1.9	552.0	1973
0.9	2.0	8.3	210.6	8.3	212.5	37	3.9	573.8	1974
0.9	1.9	-2.8	204.7	-2.8	206.6	35	3.2	591.9	1975
0.9	1.8	0.5	205.8	0.5	207.6	34	1.8	602.5	1976
0.8	1.6	-0.6	204.5	-0.7	206.1	33	2.7	618.9	1977
0.8	1.7	3.6	211.9	3.6	213.6	33	3.3	639.5	1978
0.7	1.5	0.2	212.4	0.1	213.9	33	0.3	641.6	1979
1.3	2.8	1.6	215.7	2.2	218.5	34	0.3	643.7	1980
1.0	2.2	0.1	215.9	-0.2	218.1	34	1.0	650.0	1981
1.0	2.3	3.2	222.9	3.3	225.2	35	0.4	652.3	1982
1.3	3.1	4.3	232.5	4.8	236.0	35	4.6	682.3	1983
2.7	6.7	3.8	241.3	5.1	248.0	35	2.8	701.2	1984
3.6	9.1	0.3	242.1	1.4	251.5	35	3.1	722.7	1985
3.0	7.9	7.1	259.4	6.3	267.3	37	0.6-	718.3	1986
2.2	6.2	7.1	277.8	6.2	284.0	39	2.8	738.3	1987
2.6	7.5	1.5	281.9	1.9	289.4	39	1.8	761.5	1988
3.7	10.8	-0.9	279.3	0.3	290.3	38	2.6	770.7	1989
3.7	11.2	6.2	296.5	6.0	307.8	38	4.3	804.0	1990
7.9	24.7	-3.1	287.4	1.4	312.1	37	3.7	833.9	1991
4.2	14.1	11.1	319.2	6.8	333.3	39	2.9	857.8	1992
6.7	22.7	-1.1	315.8	1.6	338.5	38	4.2	894.1	1993
18.2	94.2		402.9		497.2	38		1283.0	1995
18.3	100.8	7.0	431.1	7.0	531.9	39	5.4	1352.8	1996
22.1	123.1	3.2	444.9	7.7	572.7	41	3.7	1403.5	1997

## Average Annual Growth Rates

متوسط معدلات النمو السنوية

البطالة Unemployed	المستخدمون Employed	القوى العاملة Labor force	القوى البشرية Man-power	سنوات Years
9.4-	2.2	1.9	2.2	1980-1970
18.8	4.3	4.5	2.1	1987-1981
24.8	2.3	3.2	3.5	1993-1988
21.5	3.2	3.7	2.7	1993-1981
4.9	2.6	2.8	2.4	1993-1970
9.3	3.4	4.8	3.0	1997-1995

المصدر: بيانات 1993-1968: (1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995، إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مبنية على أساس بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي.  
بيانات 1997-1995: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية - مسح القوة العاملة - أعداد مختلفة (حسب آخر مسح تم في العام المحدد).

### Sources:

1968-93 data: PCBS 1995, Labor Force Statistics in the West Bank and the Gaza Strip. Based on ICBS Statistical data.  
1995-1997 data: PCBS Labor Force Surveys, various issues (data from the last labor survey done in the year).

ملاحظات:

\* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968 - 1993 وتشملها بعد ذلك.

تعريفات:

أ- القوة البشرية: 14 عاماً فأكثر حتى العام 1986، وبعد ذلك أصبح 15 عاماً فأكثر.

ب- القوى العاملة: جميع الأشخاص في القوى البشرية الذين كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل خلال أسبوع الاستناد.

ج- مشاركة القوى العاملة: نسبة القوى العاملة على القوى البشرية.

د- العامل: يعرف الشخص المستخدم بأنه أي شخص عمل على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع المحدد في أي عمل أو نشاط ذي مردود، أو أحد أفراد العائلة الذين عملوا في مشروع أو مزرعة للعائلة، أو أولئك الذين غابوا مؤقتاً عن عملهم المنتظم.

هـ- العاطل عن العمل: جميع الذين لم يعملوا بالمرّة في الأسبوع المحدد والذين كانوا يبحثون عن عمل خلال أسبوع من خلال التسجيل في مكتب الاستخدام من خلال طلب شخصي أو خطي لصاحب عمل، أو من خلال محاولة تأسيس عمل مستقل، وكل أولئك الذين غابوا عن عملهم وبجثوا عن عمل. وتعرف دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية العمال الفلسطينيين المنوعون من دخول إسرائيل نتيجة للإغلاقات كعاطلين عن العمل. أما مركز الإحصاء الإسرائيلي فيعتبرهم عاملين.

### Notes:

\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.

### Definitions

- a- Working age population: it referred to 14+ up until 1986, and to 15+ after January 1987.
- b- Labor force: refers to all persons in the working age population who were either employed or seeking employment in the reference week of the survey.
- c- Labor force participation: share of labor force in total working age population.
- d- Employed person is defined as any person who had worked at least one hour during the determinant week, in any work or gainful activity, family members who had worked in the family business or farm, or those who had been temporarily absent from their regular work.
- e- Unemployed: are all those who did not work at all during the determinant week and who were actively seeking work, by registration at the labor exchange, by personal or written application to employer, or by an attempt to establish an independent business, and all those temporarily absent from work in the determinant week who actively sought it. PCBS considers employed Palestinian workers barred from entry into Israel because of border closures, as unemployed. ICBS would have considered them as employed.

الجدول (3): معدلات مشاركة القوى العاملة في الضفة الغربية\* وقطاع غزة، 1968-1997

Table 3: Labor Force Participation Rates in the West Bank\* and Gaza Strip, 1968-1997

Total المجموع			Gaza Strip قطاع غزة			West Bank* الضفة الغربية*			
المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	
30	8	57	29	6	59	30	8	56	1968
34	10	62	31	5	62	37	13	62	1969
35	11	62	33	5	64	38	14	62	1970
35	10	62	32	5	63	37	14	62	1971
35	8	66	32	4	65	39	11	68	1972
36	8	66	34	4	67	38	11	68	1973
37	11	66	35	5	68	40	14	61	1974
35	9	63	33	4	66	38	13	63	1975
34	9	62	34	4	67	36	13	61	1976
33	9	60	33	4	65	33	12	58	1977
33	9	60	34	4	65	33	13	58	1978
33	9	60	35	4	66	35	12	58	1979
34	9	61	35	4	67	35	11	59	1980
34	8	61	34	4	67	35	11	59	1981
35	9	62	34	3	67	36	12	61	1982
35	8	63	34	4	65	37	11	63	1983
35	8	64	34	3	67	38	11	65	1984
35	7	65	34	3	66	37	10	65	1985
37	8	69	34	3	68	39	11	69	1986
39	7	72	36	3	71	40	10	72	1987
39	7	72	35	2	69	41	10	73	1988
38	6	71	34	2	67	40	9	74	1989
38	7	71	34	2	69	41	10	73	1990
37	6	70	34	2	68	39	9	71	1991
39	7	72	35	2	70	41	10	73	1992
38	6	71	34	2	68	40	10	73	1993
39	11	67	35	8	63	41	13	69	1995
40	13	70	35	6	64	42	13	70	1996
41	12	70	34	6	53	44	15	72	1997

المصدر:

1993-1968: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995، إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. اعتماداً على البيانات الإحصائية لمركز الإحصاء الإسرائيلي.  
1997-1995: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، الأعداد 1، 4 و 7.

Source:

1968-93: PCBS, 1995, Labor Force Statistics in the West Bank and the Gaza Strip. Based on ICBS statistical data.

1995-97: PCBS Labor Force Surveys, Nos. 1, 4, & 7.

ملاحظات:

\* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك.  
معدلات المشاركة: نسبة القوة العاملة (العاملين و العاطلين عن العمل) إلى مجموع من هم في سن العمل (14 عاماً فأكثر في الفترة 1968-1986، و 15 عاماً فأكثر منذ 1987).

Notes:

\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.  
Participation rates refer to the share of labor force (i.e. employed and unemployed) in the total working age population (14+ between 1968-1986 and 15+ since 1987).

الجدول (4 أ): التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية\* وقطاع غزة 1970-1997 (%)

Table 4 a: Distribution of Palestinian Employment by Sector in WBGs\* 1970-1997 (%)

1997	1997	1991	1985	1980	1975	1970	
<b>WBGs*</b>							الضفة الغربية* وقطاع غزة
Agriculture	13.6	25.8	24.4	28.4	31.6	38.7	الزراعة
Industry	16.4	15.5	16.1	16.3	14.5	13.8	الصناعة
Construction	11.8	10.4	11.1	9.6	7.5	8.4	الإنشاءات
Others	58.2	48.3	48.4	45.7	46.7	39.1	أخرى
<b>West Bank*</b>							الضفة الغربية*
Agriculture	16.0	28.1	27.3	33.2	34.6	42.5	الزراعة
Industry	17.4	16.9	16.2	15.2	15.8	14.6	الصناعة
Construction	12.0	10.5	12.4	10.7	8.4	8.4	الإنشاءات
Others	54.6	44.5	44.1	40.9	41.2	34.5	أخرى
<b>Gaza Strip</b>							قطاع غزة
Agriculture	5.7	21.6	14.4	18.8	26.3	31.6	الزراعة
Industry	13.2	12.7	16.2	18.6	12	12.1	الصناعة
Construction	20.6	10	8.3	7.3	5.1	8.5	الإنشاءات
Others	60.5	55.7	57.1	55.3	56.6	47.8	أخرى

المصدر:

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، العدد 7، أيلول 1997.  
مركز الإحصاء الإسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي 1982، 1992.

Sources:

ICBS, Statistical Abstract of Israel, 1982, 1992.  
PCBS, Labor Force Survey No.7, Sept. 1997

ملاحظات:

\* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993 وتضمنها بعد ذلك.

Note:

\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.

الجدول (4 ب): التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل 1970-1997 (%)

Table 4 b: Distribution of Palestinian Employment by Sector in Israel, 1970-1997 (%)

	1997	1991	1985	1980	1975	1970	
<b>WBGS*</b>							الضفة الغربية* وقطاع غزة
Agriculture	10.5	12	15.8	13.7	14.3	24.4	الزراعة
Industry	13.5	7.7	17.8	20.9	18.4	11.6	الصناعة
Construction	53.1	68.5	47.6	47.7	54.4	54.3	الإنشاءات
Others	22.9	11.8	18.8	18	12.9	9.7	أخرى
<b>West Bank*</b>							الضفة الغربية*
Agriculture	9.9	7.9	10.7	9.9	10.9	17.7	الزراعة
Industry	13.2	9	16.6	21	18.6	12.9	الصناعة
Construction	52.0	67.3	52.3	50.1	55	57.2	الإنشاءات
Others	24.9	15.8	20.4	19	15.5	12.2	أخرى
<b>Gaza Strip</b>							قطاع غزة
Agriculture	16.1	17.5	21.6	18.3	18.5	40.7	الزراعة
Industry	16.5	5.9	19	20.9	18.1	8.5	الصناعة
Construction	61.0	70	42.3	44	53.3	47.4	الإنشاءات
Others	6.4	6.6	17.1	16.8	10.1	3.4	أخرى

المصدر:

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوة العاملة، العدد 7، أيلول 1997.  
مركز الإحصاء الإسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي 1982، 1992.

Sources:

ICBS, Statistical Abstract of Israel, 1982, 1992.  
PCBS, Labor Force Survey No.7, Sept. 1997

ملاحظات:

\* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993 وتتضمنها بعد ذلك.

Note:

\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.









الجدول (7): العاملون الفلسطينيون في الضفة والقطاع\* وفي إسرائيل، 1970-1993 (بالآلاف)

Table 7: Palestinian Employment in the WBGs\* and Israel, 1970-93  
(Figures in thousands)

المستخدمون في إسرائيل Employed in Israel					المستخدمون محلياً Employed Locally					سنوات Years
المجموع Total	غير ذلك Others	الإنشاءات Construction	الصناعة Industry	الزراعة Agriculture	المجموع Total	غير ذلك Others	الإنشاءات Construction	الصناعة Industry	الزراعة Agriculture	
20.6	2.0	11.1	2.4	5.0	152.7	59.6	12.9	21.0	59.2	1970
33.8	3.6	17.3	5.0	7.5	142.7	62.4	8.0	19.7	52.9	1971
52.4	5.0	26.1	9.1	12.2	136.4	63.4	8.3	19.0	45.7	1972
61.3	6.7	31.7	11.1	11.8	133.2	63.1	8.4	20.1	41.6	1973
68.7	7.5	36.0	21.1	13.1	141.9	65.9	8.7	19.7	47.6	1974
66.3	8.9	36.0	12.2	9.2	138.4	63.7	10.1	20.1	44.5	1975
64.9	9.2	32.8	12.9	10.0	140.9	65.4	11.3	20.2	44.0	1976
63	11.0	28.5	13.4	10.1	141.5	65.2	12.6	20.2	43.5	1977
68.2	10.8	30.8	15.1	11.5	143.7	65.4	13.7	21.9	42.7	1978
74.1	12.0	34.2	16.9	11.0	138.3	62.3	14.0	23.2	38.3	1979
75	13.5	35.5	15.7	10.3	140.6	64.0	13.7	22.9	40.1	1980
75.7	13.6	38.8	13.8	9.5	140.1	65.9	14.9	22.4	37.0	1981
79	13.2	41.7	14.0	10.1	143.8	67.5	14.4	22.2	39.8	1982
87.8	16.5	44.3	16.3	10.7	145.7	69.3	14.5	22.9	38.0	1983
90.3	17.6	43.7	16.2	12.8	154.5	73.4	15.7	24.6	37.3	1984
89.2	16.8	42.5	15.8	14.1	152.7	74.5	16.7	24.7	37.0	1985
94.5	17.7	45.5	16.5	14.8	164.9	77.2	18.8	27.2	41.7	1986
108.8	23.6	49.7	19.7	15.8	169.0	83.5	18.5	28.5	38.5	1987
109.4	21.7	54.2	16.8	16.7	172.5	81.0	17.0	27.6	46.9	1988
104.9	21.0	56.1	13.6	14.2	174.6	85.2	20.3	27.9	41.4	1989
107.6	19.7	64.1	11.2	12.6	188.8	85.2	20.8	27.0	50.2	1990
97.7	11.6	66.9	7.5	11.7	189.7	91.7	19.7	29.4	48.9	1991
115.4	12.3	85.9	6.8	10.4	203.7	95.6	23.0	31.7	53.4	1992
83.8	9.5	60.8	4.8	8.6	232.0	107.9	34.8	35.5	53.8	1993
64.8	15.2	33.8	8.9	6.9	338.1	187.8	43.8	62.7	43.8	1995
75.8	14.5	42.9	10.2	8.2	357.3	207.9	38.3	59.2	50.9	1996
71.8	16.4	38.1	9.7	7.6	375.3	223.7	42.6	60.5	48.5	1997

## Average Growth (%)

متوسط معدلات النمو (%)  
Rates

المستخدمون في إسرائيل Employed in Israel					المستخدمون محلياً Employed Locally					
المجموع Total	غير ذلك Others	الإنشاءات Construction	الصناعة Industry	الزراعة Agriculture	المجموع Total	غير ذلك Others	الإنشاءات Construction	الصناعة Industry	الزراعة Agriculture	
43.8	49.6	41.9	66.6	33.1	-4.5	1.9	-13.3	-1.4	-11.1	1973-1970
1.5	10.3	-0.2	4.4	-3.9	-0.2	-0.5	7.9	2.5	-2.8	1980-1974
6.2	9.6	4.2	6.1	8.8	3.2	4.0	3.7	4.1	0.7	1987-1981
-5.2	-15.2	2.3	-22.2	-12.4	6.1	5.9	15.4	5.2	2.8	1993-1988
6.3	7.0	7.7	3.1	2.4	1.8	2.6	4.4	2.3	-0.4	1993-1970
3.5	2.6	4.1	2.9	3.3	3.5	6.0	-0.9	-1.2	3.5	1997-1995

المصدر:

الأونكتاد، 1991 جداول LAII/4A, LAII/ 4C; LAIII/4A, LAIII/ 4C

مركز الإحصاء الإسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي، 1988 و 1994، جداول 27.22، 27.19، 27.20.

أرقام 1997-1995 محسوبة من قبل ماس بناء على بيانات مسح القوى العاملة، أعداد 1،4،7، الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

## Sources:

UNCTAD 1991, Tables LAII/4A, LAII/ 4C; LAIII/4A, LAIII/ 4C.

ICBS, Statistical Abstract of Israel, 1982, 1988, 1994, Table 27.22, 27.19, 27.20

Figures for 1995-1997 are calculated by MAS based on PCBS Labor Force Survey, no.1,4,7.

الملاحظات:

\* المستخدمين محلياً تعني أولئك الذين يعملون في الضفة والقطاع.

\* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك

## Notes:

\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.

\* Employed locally refers to those working in the WBGS.

الجدول (8): توزيع العمال الفلسطينيين العاملين في الضفة الغربية\* وقطاع غزة  
وفي إسرائيل حسب العمر، 1981-1992 (%)

**Table 8: Distribution of Palestinians Employed in the WBGs\*  
and in Israel by Age, 1981-1992 (%)**

**الضفة الغربية\* West Bank**

Israel في إسرائيل			محلياً Locally			السنة
55 فأكثر	54-25	24-15	55 فأكثر	54-25	24-15	Year
6	50	44	12	56	32	1975
6	52	42	14	57	29	1987
4	61	35	13	61	26	1990
2	68	20	11	64	25	1993
2	60	38	10	64	26	1997

**قطاع غزة Gaza Strip**

Israel في إسرائيل			محلياً Locally			السنة
55 فأكثر	54-25	24-15	55 فأكثر	54-25	24-15	Year
3	48	49	9	58	33	1975
5	53	42	12	61	27	1987
3	65	32	9	66	25	1990
2	78	20	9	69	25	1993
3	90	7	6	67	27	1997

المصدر:

- أرقام 1975: حسبت أرقام المستخدمين محلياً من مركز الإحصاء الإسرائيلي، 1977، " مسح القوى العاملة في المناطق، 1975"، جدول 24 و 25.
- أرقام 1975 عن المستخدمين في إسرائيل أخذت عن مركز الإحصاء الإسرائيلي، 1976، " عمال المناطق في إسرائيل، 1975"، جدول 1.
- أرقام 1987-1992 أخذت من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. (1995)، إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. الجداول 5-8.
- وهي مبنية على بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي.
- أرقام 1997 محسوبة عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. مسح القوى العاملة، دورة شباط - آذار 1997.

Sources

- 1975: figures for the locally employed are calculated from ICBS, 1977 "Labor survey in the territories 1975.", Tables 24, 25. It refers to the total labor force and not just those employed locally.
- 1975 figures for employed in Israel are taken from ICBS 1976, "Employed persons from the Administered Territories working in Israel, 1975", Administered Territories Statistics 1976, Table 1.
- 1987-1992 figures are taken from PCBS 1995 labor force statistics in the West Bank and Gaza Strip, Table 5.8. Based on ICBS data.
- 1997 figures are taken from the PCBS labor survey, February-March round, 1997, Table 7.

ملاحظات:

\* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك.

Notes:

\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.

الجدول (9): توزيع العمال الفلسطينيين المستخدمين في الضفة الغربية\* وقطاع غزة  
وفي إسرائيل حسب سنوات الدراسة 1981 - 1992 (%)

**Table 9: Distribution of Palestinians Employed in the WBGs\*  
and in Israel by Years of Schooling, 1981-92 (%)**

**الضفة الغربية\* West Bank**

في إسرائيل Israel			محلياً Locally			سنوات الدراسة Yrs of Schooling
13 فأكثر	6-1	0	13 فأكثر	6-1	0	
**23	34	20	**23	36	28	1975
**26	40	16	**29	35	24	1981
8	30	9	14	28	16	1987
9	25	4	14	25	13	1992

**قطاع غزة Gaza Strip**

في إسرائيل Israel			محلياً Locally			سنوات الدراسة Yrs of Schooling
13 فأكثر	6-1	0	13 فأكثر	6-1	0	
**38	33	20	**34	31	27	1975
**37	35	15	**36	32	21	1981
5	25	9	16	28	12	1987
8	27	4	18	26	7	1992

المصدر:

- أرقام 1975: حسب أرقام المستخدمين محلياً من مركز الإحصاء الإسرائيلي، 1977، " مسح القوى العاملة في المناطق، 1975، جدول 24 و 25.
- أرقام 1975 عن المستخدمين في إسرائيل أخذت عن مركز الإحصاء الإسرائيلي، 1976، " عمال المناطق في إسرائيل، 1975، جدول 1.
- Fischelson et al. 1993، جدول 20.
- مركز الإحصاء الإسرائيلي، 1992 احصاءات يهودا والسامرة ومنطقة غزة، جدول 28.

Sources:

- 1975: figures for the locally employed are calculated from ICBS 1977, " Labor survey in the territories 1975", Tables 24, 25. It refers to the total labor force and not just those employed locally.
- 1975 figures for employed in Israel are taken from ICBS 1976 "Labor Markets in the Territories", Table 1.
- Fischelson et al. 1993, Table 20.
- ICBS, 1992, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XXII, 1993, Table 28.

ملاحظات:

- \* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية.
- \*\* ارقام 1975 و 1981، تشمل نسبة 13 عاماً فأكثر فئة 9 سنوات دراسية. ولا تتوفر بيانات لهذه التقسيمات قبل ذلك.

Notes:

- \*Figures for the West Bank exclude East Jerusalem.
- \*\* 1975 and 1981 figures on the share of those with 13+ also include those with more than 9 years of schooling. No earlier data are available under such divisions.







الجدول (11): التوزيع القطاعي لعمال الضفة والقطاع\* والعمال الأجانب الذين لديهم تصاريح  
والمستخدمين في إسرائيل، 1994، 1997 (بالآلاف)

**Table 11: Sectoral Distribution of Foreign and WBS\* Workers with Permits Employed in Israel 1994, 1997 (figures in thousands)**

متوسط معدلات النمو السنوية 1997-1994 Average annual growth rates, 1994-1997		1997		1994		
الأجانب Foreigners	الضفة والقطاع WBS	الأجانب Foreigners	الضفة والقطاع WBS	الأجانب Foreigners	الضفة الغربية West Bank	قطاعات
78.1	-5.1	38.1	53.9	19.6	50.7	الإنشاءات Construction
40.7	-12.8	22.6	17.3	23.6	21.0	الزراعة Agriculture
26.4	-6.6	39.3	28.8	56.7	28.3	غير ذلك Others
-	-	100	100	100	100	المجموع (%) Total (%)
42.81	-7.05	80.1	30.6	27.5	38.1	Total (بآلاف)

المصدر:

وزارة العمل الاسرائيلية.

مركز الاحصاء الاسرائيلي، النشرة الاحصائية الشهرية، 1997.

Source:

- Israeli Ministry of Labor, Employment Service, Payments Division.
- ICBS, Monthly Bulletin of Statistics, Vol. XL VIII, Dec 1997, No. 12.

ملاحظات:

- تمثل الأرقام الأجرة الشهرية.

- أعداد العاملين بتصاريح تعود إلى العمال المسجلين في مكاتب الاستخدام الإسرائيلية وتستثنى أولئك العاملين في المستوطنات الإسرائيلية.

Notes:

- Figures refer to monthly averages.
- Figures refer to workers registered with the Israeli employment offices. They exclude workers on Israeli settlements.

جدول 12: توزيع العمال الفلسطينيين المستخدمين في الضفة الغربية\* وقطاع غزة  
وفي اسرائيل حسب المهنة 1975-1997 (%)

Table 12: Distribution of Palestinians Employed in WBGS\*  
and Israel by Occupation, 1975-97 (%)

عمال زراعيين Agriculture		عمال مهرة Skilled		عمال غير مهرة Unskilled		
محلي Local	اسرائيل Israel	محلي Local	اسرائيل Israel	محلي Local	اسرائيل Israel	
25	15	25	27	21	46	1975
20	10	31	32	11	44	1981
20	13	29	29	12	43	1985
21	11	30	25	11	48	1990
26	9	28	33	10	50	1992

المصدر:

مركز الاحصاء الاسرائيلي، احصاءات يهودا والسامرة ومنطقة غزة، أعداد مختلفة.

Sources:

ICBS, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, various issues.

ملاحظات:

\* ارقام الضفة الغربية تستثني القدس الشرقية.

Notes:

\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem.

الجدول (13): أقساط الضمان الاجتماعي التي يدفعها العمال الفلسطينيون "القانونيون" المستخدمون  
في إسرائيل، 1997 (كنسبة مئوية من الراتب الإجمالي)

**Table 13: Shares of Payments made by Legal Palestinian Workers to the Israeli Social Security System, 1997 (as a Percentage of Gross Wages),**

Type	المجموع Total	المستخدم Employee	صاحب العمل Employer	الصنف
National Insurance Institute	6.1	2.43	3.68	مؤسسة التأمين الوطنية
<b>Pension Funds</b> (صناديق التقاعد (حسب القطاعات)				
Construction	17.5	5.5	12	الإنشاءات
Agriculture	9.5	5.5	6	الزراعة
Industry and services	14.5	5.5	6	الصناعة والخدمات
Hotels	17.5	5.5	12	الفنادق
<b>Other Social Benefits (By sector)</b> (تأمينات اجتماعية أخرى (حسب القطاعات)				
Construction	13.1	لا أحد	13.1	الإنشاءات
Agriculture	14.5	لا أحد	14.5	الزراعة
Industry and services	6.5	لا أحد	6.5	الصناعة والخدمات
Hotels	6.5	لا أحد	6.5	الفنادق
<b>Health Insurance</b>		93 شيكل (\$ 24.8)	لا شيء	التأمين الصحي
<b>Histadrut (by sector)</b>	<b>0.7</b>	0.7	لا شيء	المستدروت (حسب القطاعات)
Agriculture	0.9	0.9		الزراعة
Other sectors	0.7	0.7		القطاعات الأخرى
<b>Total (excluding health):</b> (المجموع (باستثناء الصحة)				
Construction	37.4	8.63	28.78	الإنشاءات
Agriculture	33.0	8.83	24.18	الزراعة
Industry and services	24.8	8.63	16.18	الصناعة والخدمات
Hotels	30.8	8.63	22.18	الفنادق

Source: Israeli Ministry of Labor, 1997, Payment Division.

المصدر: وزارة العمل الإسرائيلية.



الملاحق

الجدول (5): توزيع العاملين من الضفة الغربية\* وقطاع غزة (بالآلاف ، %) حسب مكان العمل ، 1968-1997

**Table 5: Palestinian Workers in the WBS\* by Place of Employment, 1968-1997**  
(Figures in thousands and % of total employed)

الضفة الغربية* وقطاع غزة WBS*					قطاع غزة Gaza Strip					الضفة الغربية* West Bank*					
في إسرائيل (%)	محلياً (%)	المجموع Total	في إسرائيل Israel	محلياً Domestic	في إسرائيل (%)	محلياً (%)	المجموع Total	في إسرائيل Israel	محلياً Domestic	في إسرائيل (%)	محلياً (%)	المجموع Total	في إسرائيل Israel	محلياً Domestic	
Israel	Domestic				Israel	Domestic				Israel	Domestic				
0.0	100.0	128.0	0.0	128.0	0.0	100.0	45.0	0.0	45.0			83.0	0.0	83.0	<b>1968</b>
55.8	94.2	162.8	9.5	153.3	2.1	97.9	52.9	1.1	51.8	7.6	92.4	109.9	8.4	101.5	<b>1969</b>
11.9	88.1	173.3	20.6	152.7	10.1	89.9	58.7	5.9	52.8	12.8	87.2	114.6	14.7	99.9	<b>1970</b>
19.2	80.8	176.5	33.8	142.7	13.7	86.3	59.7	8.2	51.5	21.9	78.1	116.8	25.6	91.2	<b>1971</b>
27.8	72.2	188.8	52.4	136.4	27.5	72.5	63.6	17.5	46.1	27.9	72.1	125.2	34.9	90.3	<b>1972</b>
31.5	68.5	194.5	61.3	133.2	33.3	66.7	68.1	22.7	45.4	30.5	69.5	126.4	38.6	87.8	<b>1973</b>
32.6	67.4	210.6	68.7	141.9	36.0	64.0	73.0	26.3	46.7	30.8	69.2	137.6	42.4	95.2	<b>1974</b>
32.4	67.6	204.7	66.3	138.4	35.8	64.2	72.4	25.9	46.5	30.5	69.5	132.3	40.4	91.9	<b>1975</b>
31.5	68.5	205.8	64.9	140.9	36.5	63.5	76.1	27.8	48.3	28.6	71.4	129.7	37.1	92.6	<b>1976</b>
30.8	69.2	204.5	63.0	141.5	35.3	64.4	77.2	27.5	49.7	27.9	72.1	127.3	35.5	91.8	<b>1977</b>
32.2	67.8	211.9	68.2	143.7	39.1	60.9	80.4	31.4	49.0	28.0	72.0	131.5	36.8	94.7	<b>1978</b>
34.9	65.1	212.4	74.1	138.3	43.1	56.9	79.6	34.3	45.3	30.0	70.0	132.8	39.8	93.0	<b>1979</b>
34.8	65.2	215.7	75.1	140.6	42.6	57.4	80.9	34.5	46.4	30.1	69.9	134.8	40.6	94.2	<b>1980</b>
35.1	64.9	215.9	75.8	140.1	43.5	56.5	82.5	35.9	46.6	29.9	70.1	133.4	39.9	93.5	<b>1981</b>

الضفة الغربية* و قطاع غزة* WBGS					قطاع غزة Gaza Strip					الضفة الغربية* West Bank*					
في إسرائيل (%)	محلياً (%)	المجموع Total	في إسرائيل Israel	محلياً Domestic	في إسرائيل (%)	محلياً (%)	المجموع Total	في إسرائيل Israel	محلياً Domestic	في إسرائيل (%)	محلياً (%)	المجموع Total	في إسرائيل Israel	محلياً Domestic	
Israel	Domestic		Israel	Domestic	Israel	Domestic		Israel	Domestic	Israel	Domestic		Israel	Domestic	
35.5	64.5	222.9	79.1	143.8	44.0	56.0	82.0	36.1	45.9	30.5	69.5	140.9	43.0	97.9	1982
37.8	62.2	232.5	87.8	144.7	46.5	53.5	85.3	39.7	45.6	32.7	67.3	147.2	48.1	99.1	1983
37.4	62.6	241.3	90.3	151.0	46.1	53.9	87.2	40.2	47.0	32.5	67.5	154.1	50.1	104.0	1984
36.8	63.2	242.1	89.2	152.9	45.9	54.1	90.9	41.7	49.2	31.4	68.6	151.2	47.5	103.7	1985
36.4	63.6	259.5	94.5	165.0	46.2	53.8	93.9	43.4	50.5	30.9	69.1	165.6	51.1	114.5	1986
39.3	60.7	277.3	108.9	164.8	45.8	54.2	100.4	46.0	54.4	35.6	64.4	176.9	62.9	114.0	1987
38.8	61.2	281.9	109.4	172.5	45.9	54.1	98.9	45.4	53.5	35.0	65.0	183.0	64.0	119.0	1988
37.5	62.5	279.5	104.9	174.6	40.0	60.0	98.7	39.5	59.2	36.2	63.8	180.8	65.4	115.4	1989
36.4	63.6	297.0	108.0	189.0	41.3	58.7	104.0	43.0	61.0	33.7	66.3	193.0	65.0	128.0	1990
34.2	65.8	286.9	98.0	188.9	39.1	60.9	107.5	42.0	65.5	31.2	68.8	179.4	56.0	123.4	1991
36.2	63.8	319.3	115.6	203.7	37.6	62.4	114.7	43.1	71.6	35.4	64.6	204.6	72.5	132.1	1992
26.6	73.4	316.1	84.0	232.1	26.5	73.5	114.4	30.4	84.4	26.6	73.4	201.3	53.6	147.7	1993
16.1	83.9	402.9	64.8	338.1	3.6	96.4	114.1	4.1	110.0	20.0	80.0	288.8	59.8	229.0	1995
17.6	83.8	431.1	75.8	357.3	12.5	87.5	126.5	15.9	111.7	19.4	81.6	304.8	59.9	245.6	1996
16.1	83.9	447.1	71.8	375.3	7.1	92.9	119.7	8.6	111.1	18.4	81.4	327.4	63.2	264.2	1997

Source: Based on PCBS, Labor Force Surveys, no. 1,4,7

المصدر: بناءاً على دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، اعداد رقم 1,4,7.

ICBS, Statistical Abstract of Israel & Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, various issues. اعداد مختلفة. مركز الاحصاء الاسرائيلي، الكتاب الاحصائي السنوي واحصائيات يهودا والسامرة ومنطقة غزة، اعداد مختلفة.

ملاحظات:

\* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك.

Notes: \* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards. Figures refer to total employment



الجدول (6): متوسط معدلات نمو استخدام العمالة الفلسطينية في إسرائيل وفي الضفة والقطاع\*، 1970-1993 (%)

Table 6: Average Growth Rates of Palestinian Employment in Israel and in the WBGS\*, 1970-1993 (%)

West Bank* and Gaza Strip الضفة والقطاع			Gaza Strip قطاع غزة		West Bank الضفة الغربية*		
اجمالي الاستخدام Total Employment	في إسرائيل Israel	محلياً Domestic	في إسرائيل Israel	محياً Domestic	في إسرائيل Israel	محلياً Domestic	
3.9	43.8	-4.5	56.7	-4.9	38.0	-4.2	1973-1970
0.4	1.5	-0.2	4.6	-0.1	-0.7	-0.2	1980-1974
4.3	6.2	3.1	4.2	2.6	7.9	3.4	1987-1981
2.3	-5.1	6.1	-7.7	9.5	3.5	4.4	1993-1988
2.6	6.3	1.8	7.4	2.1	5.8	1.7	1993-1970

Sources: Calculated from Table 5

المصدر: تم حسابه من الجدول (5).

ملاحظات:

\* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية.

Notes: \* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem.

الجدول 10: خصائص القوى العاملة الإسرائيلية والقوى العاملة الفلسطينية حسب مكان العمل : 1973، 1987

Table 10: Characteristics of Israeli and WBSGS\* Labor Force by Place of Employment: West Bank, Gaza and Israel, 1973, 1987

(% share of)	1987					1973					النسبة (%)
	Israel إسرائيل		WBGS* الضفة والقطاع			Israel إسرائيل		WBGS* الضفة والقطاع			
	غير اليهود Non-Jews	المجموع Total	في إسرائيل Israel	المستخدمون محلياً Employed domestically	المجموع Total	غير اليهود Non-Jews	المجموع Total	في إسرائيل Israel	المستخدمون محلياً Employed domestically	المجموع Total	
<b>Demographic Characteristics</b>						<b>خصائص ديمغرافية</b>					
Male	86.4	61.3	98.0	86.0	90.7	88.3	68.9	98.0	86.0	87.9	ذكر
Female	14.4	38.7	-	14.0	9.3	11.7	31.1	2.0	14.0	12.1	أنثى
25-	34.0	13.1	41.9	29.7	42.1	-	22.4	46.1	00	42.4	أقل من 25
No schooling	3.7	1.8	8.7	14.7	12.7	-	5.1	20.0	28.0	-	بدون التعليم
13+	12.7	32.1	6.3	14.7	11.4	-	19.1	-	-	-	13 عاما دراسة فاكثر
<b>Occupation</b>						<b>المهنة</b>					
Unskilled	11.6	3.3	38.9	9.9	21.3	-	19.0	45.6	00	21.1	عمال غير مهرة
White collar	25.7	55.8	5.0	32.8	21.9	-	56.3	00	00	26.0	عمال مهرة
<b>Sectoral distribution</b>						<b>التوزيع القطاعي</b>					
Agriculture	8.3	1.7	14.5	22.8	19.5	19.2	3.0	19.2	31.3	27.5	الزراعة
Industry	24.9	25.5	18.1	16.3	17.4	15.1	27.9	18.1	15.1	16.0	الصناعة
Construction	15.6	4.6	45.6	11.0	24.6	25.0	8.3	51.8	6.4	20.6	الإنشاءات
Others	51.2	68.2	21.8	49.3	38.5	40.7	60.8	10.9	47.2	35.9	غير ذلك

المصدر: مركز الإحصاء الإسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي، 1988.

كليمان 1992.

Source:

ICBS, Statistical Abstract of Israel, 1988.

Kleiman 1992, *The flow of labor services from the West Bank and the Gaza Strip to Israel*, WP 260, Hebrew University of Jerusalem.

ملاحظات:

\* أرقام الضفة الغربية تستثني القدس الشرقية.

- عمال مهرة - العلماء ، الأكاديميون، المدراء، عاملوا المبيعات والخدمات وعمال التوزيع.

- يستثنى من العمال غير المهرة عمال الزراعة وعمال الإنتاج المهرة.

Notes:

\* Figures on the West Bank exclude East Jerusalem

- White collar: refers to scientific, academic personnel, professionals, administrators, managers and clerics and sales workers.

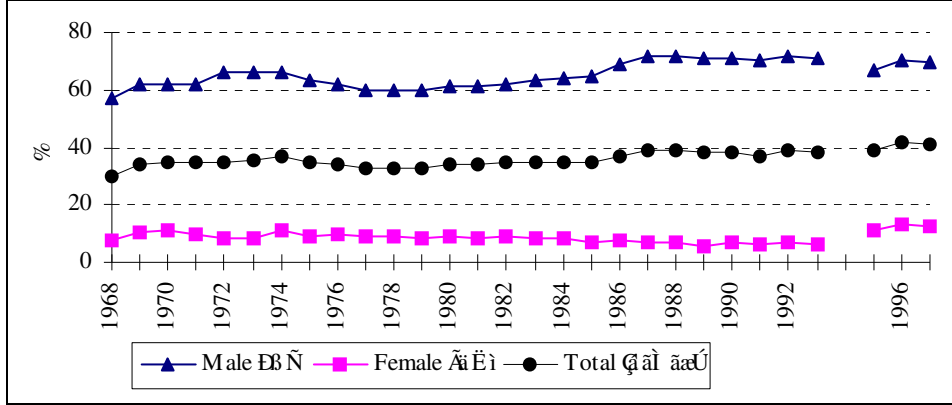
- Unskilled excludes agriculture and skilled production workers.



## **FIGURES**



الشكل (1) Figure (1)  
 أ. معدلات المشاركة في الضفة الغربية\* وقطاع غزة، 1968-1997  
 a. Participation Rates in the WBGs\*, 1968-1997



المصدر:

1968-1993: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995 احصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

1995-1997: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، الأعداد 1 و 4 و 7.

Source:

1968-93: PCBS, 1995, Labor Force Statistics in the West Bank and the Gaza Strip.

1995-97: PCBS Labor Force Surveys, Nos. 1, 4, & 7

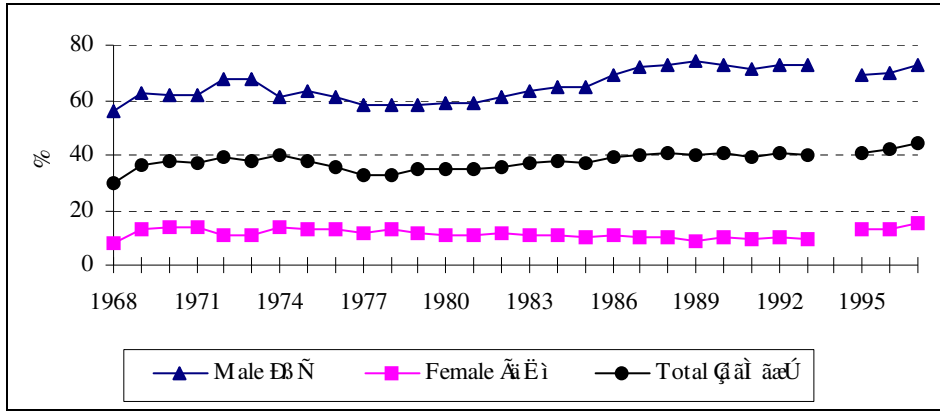
ملاحظات:

\* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك.

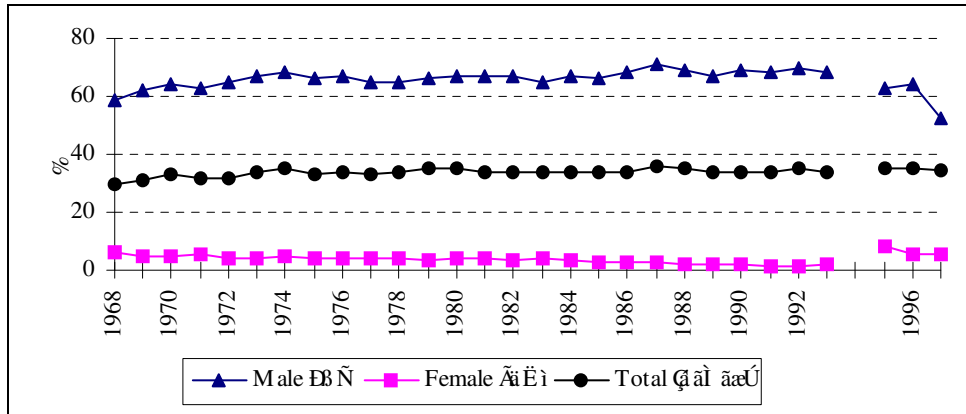
Notes:

\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.

الشكل (1) Figure (1)  
 ب. معدلات المشاركة في الضفة الغربية\*، 1968-1997  
 b. Participation Rates in the West Bank\*, 1968-1997



ج. معدلات المشاركة في قطاع غزة، 1968-1997  
 c. Participation Rates in the Gaza Strip, 1968-1997



المصدر:

1968-1993: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995 احصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

1997-1995: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، الأعداد 1 و 4 و 7.

Source:

1968-93:PCBS,1995, Labor Force Statistics in the West Bank and the Gaza Strip.

1995-97: PCBS Labor Force Surveys, Nos. 1, 4, & 7

ملاحظات:

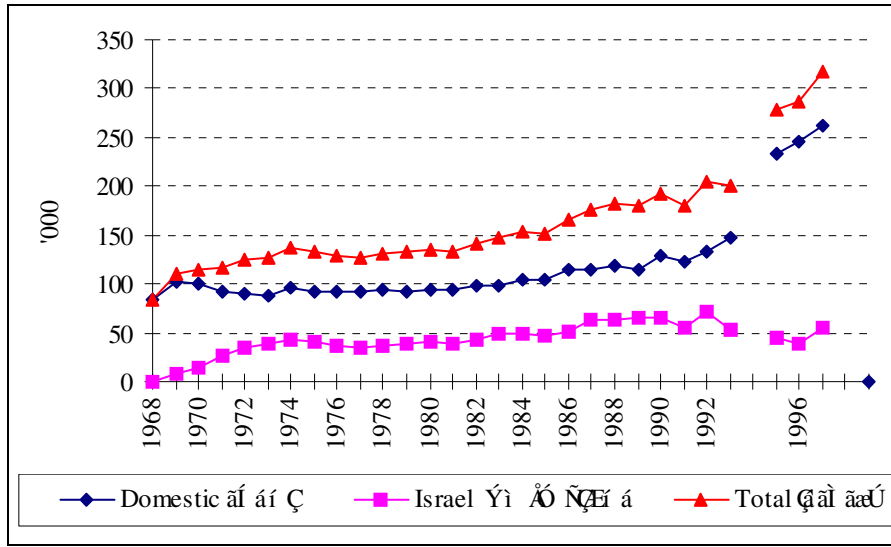
\* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك.

Notes:

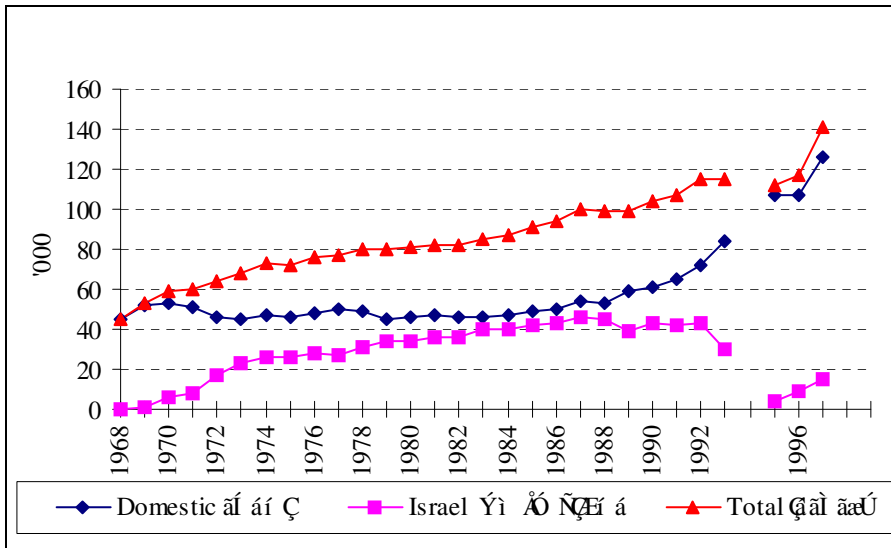
\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.



الشكل (2) Figure (2)  
 أ. عمال الضفة الغربية \* حسب مكان العمل (بالآلاف)، 1968-1997  
 a. West Bank\* Workers by Place of Employment, 1968-1997



ب. عمال قطاع غزة حسب مكان العمل (بالآلاف) 1997-1968  
 b. Gaza Strip Workers by Place of Employment, 1968-1997



المصدر:

- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوة العاملة، أعداد مختلفة، 1995، 1996، 1997.
- مركز الإحصاء الاسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي واحصاءات يهودا والسامرة ومنطقة غزة، اعداد مختلفة.

Sources:

- ICBS, Statistical Abstract of Israel: Judea, Samaria and Gaza Strip Statistics, , various issues.
- PCBS, Labor Force Surveys, 1995, 1996, 1997

ملاحظات:

\* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك.

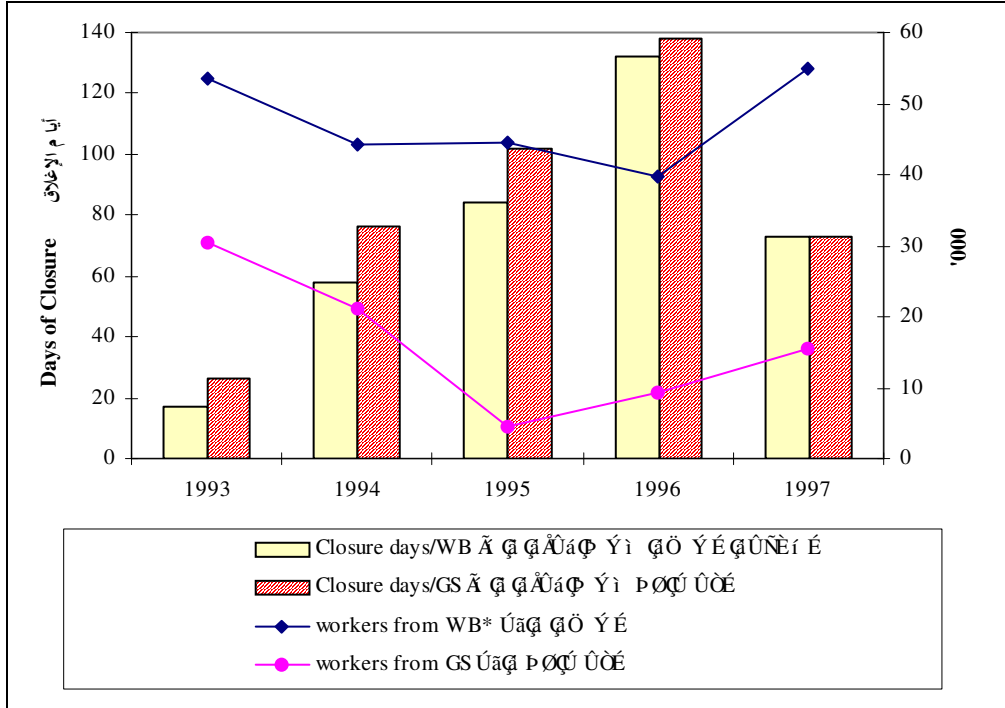
Notes:

- \* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.

الشكل (3) Figure (3)

العلاقة بين عدد أيام الإغلاق وأعداد عمال الضفة والقطاع\* العاملين في إسرائيل  
1997-1993

Relation between Closure Days and Number of WBGS\*  
Workers Employed in Israel, 1993-1997



المصدر:

ماس (1997) المراقب الاقتصادي، العدد 2.

Source:

MAS 1997, Economic Monitor, No.2.

ملاحظات:

\* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية.

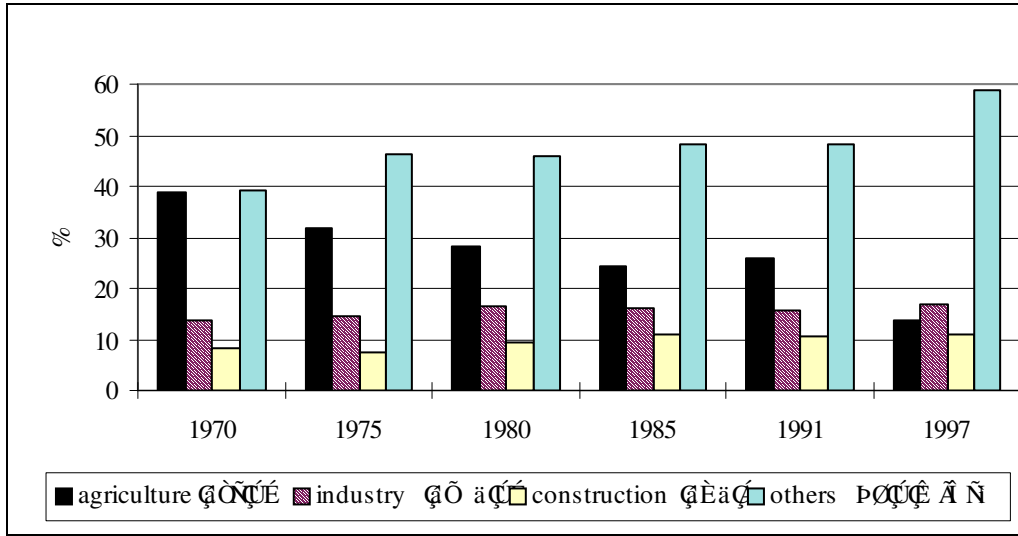
يمثل المحور الأيسر عدد أيام الإغلاق في الضفة والقطاع في السنة. ويمثل المحور الأيمن عدد العمال من الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل.

Notes:

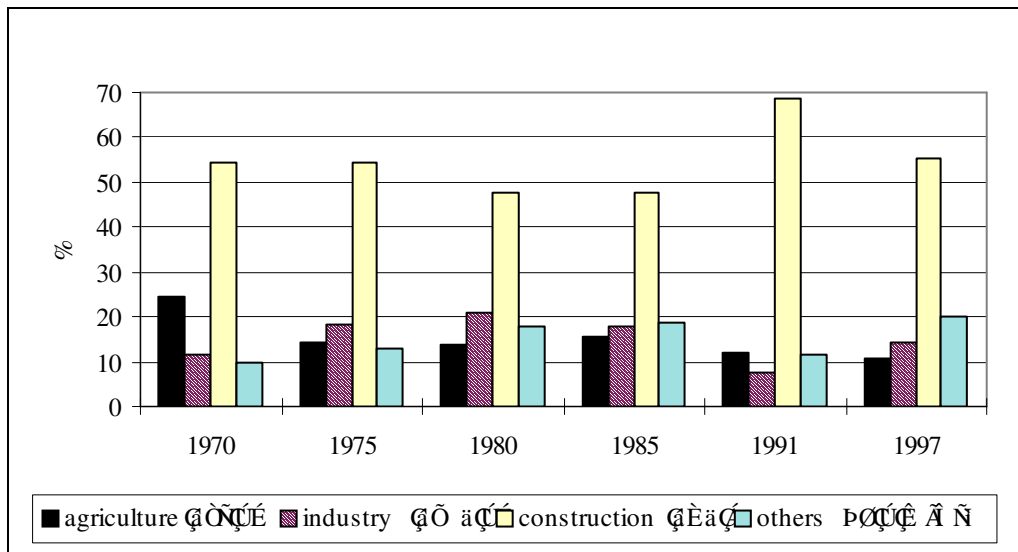
The left axis refers to the days of closure in the West Bank and Gaza Strip per year. The right axis refers to the number of workers from the West Bank and Gaza Strip employed in Israel.

\* Figures for the West Bank exclude workers from East Jerusalem.

الشكل (4) Figure (4)  
 أ. التوزيع القطاعي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين محلياً 1970 - 1997  
 a. Sectoral Distribution of WBGs\* Employed Domestically, 1970-1997



ب. التوزيع القطاعي لعمال الضفة الغربية\* وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل 1970 - 1997  
 b. Sectoral Distribution of WBGs\* Employed in Israel, 1970-1997



المصدر:

- مركز الإحصاء الإسرائيلي، 1982-1992.  
 - دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، العدد 7، أيلول 1997.

Sources:

ICBS, Statistical Abstract of Israel, 1982, 1992.

PCBS, Labor Force Survey No.7, Sept. 1997.

ملاحظات:

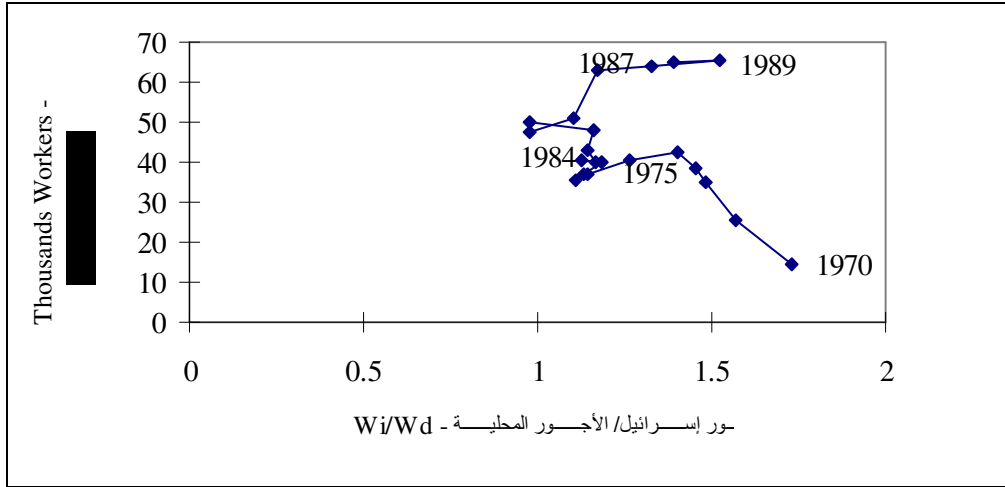
\* تستثني بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك.

Note:

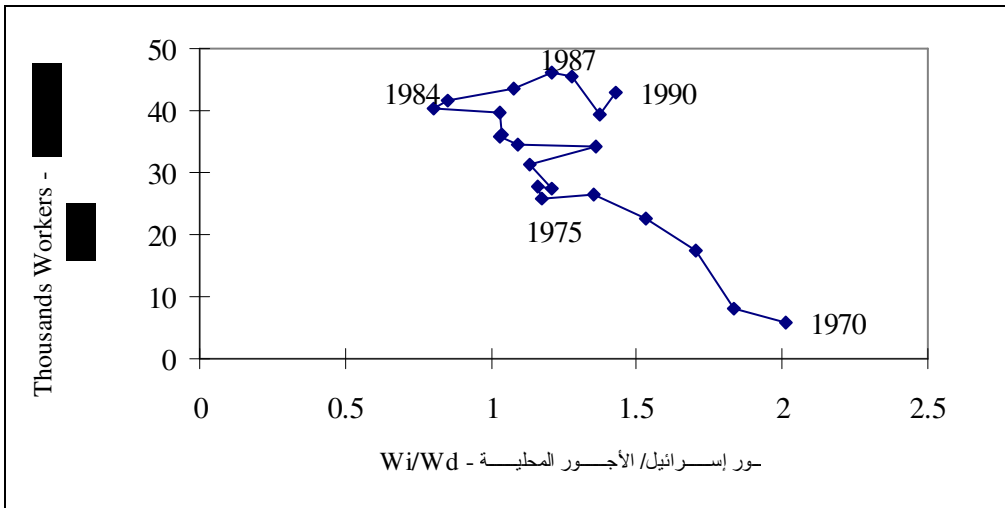
\* Figures for the West Bank exclude East Jerusalem between 1968-93 and include it afterwards.

الشكل (5) Figure (5)  
 أ. العلاقة بين فروق الأجور وعدد عمال الضفة الغربية\* في إسرائيل، 1970-1990

**a. Relation between Wage Differentials and Number of West Bank\* Workers in Israel, 1970-1990**



**ب. العلاقة بين فروق الأجور وعدد عمال قطاع غزة في إسرائيل 1990-1970**  
**b. Relation between Wage Differentials and Number of Gaza Strip Workers in Israel, 1970-1990**



Source: Arnon et al. 1997, based on ICBS data

المصدر:

Arnon et al. 1997، مبنية على أساس بيانات من مركز الإحصاء الإسرائيلي.

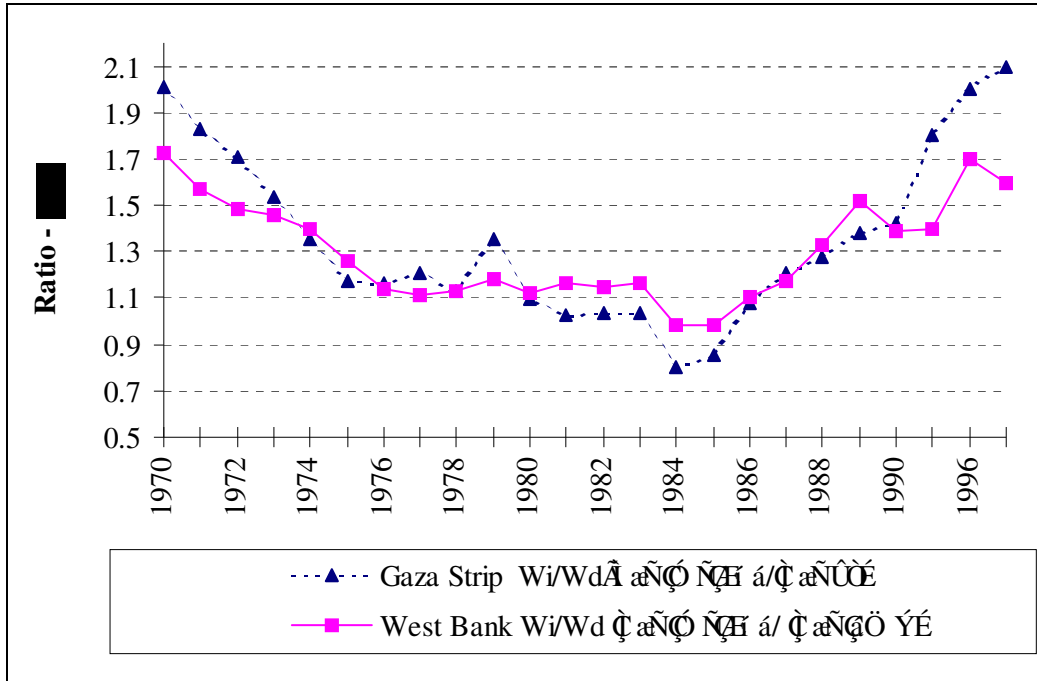
ملاحظات:

\* تستثنى بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك.  
 \* - المحور الأفقي يمثل نسبة أجور العمال الفلسطينيين في الضفة والقطاع على أجور العمال في إسرائيل.  
 - الأجور حقيقية حتى العام 1988 واسمية بعد ذلك.

Notes:

- \* Figures for the West Bank exclude workers from East Jerusalem.
- Wi/Wd: The ratio of Palestinian wages in Israel to those in the WBGS domestic economy.
- Wages are in real 1986 terms up until 1986, and in nominal terms afterwards.

الشكل (6) Figure (6)  
 أجور عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل  
 إلى أجور أولئك المستخدمين في الاقتصاد المحلي 1997-1970  
 Wage Differentials between WBGs\* Workers Employed in Israel  
 and in the Domestic Economy, 1970-1997



المصدر:

-دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.  
 - Arnon et al 1997، مبنية على اساس بيانات من مركز الاحصاء الاسرائيلي.

Sources

Arnon et al 1997, Based on ICBS data

PCBS, Labor Force Survey, Various issues.

الملاحظات:

- \* تستنتج بيانات الضفة الغربية القدس الشرقية للفترة 1968-1993، وتتضمنها بعد ذلك.
- الاجور حقيقية حتى العام 1986 واسمية بعد ذلك.
- يمثل المحور الافقي نسبة اجور العمال الفلسطينيين في اسرائيل الى اجور العمال في الضفة والقطاع.

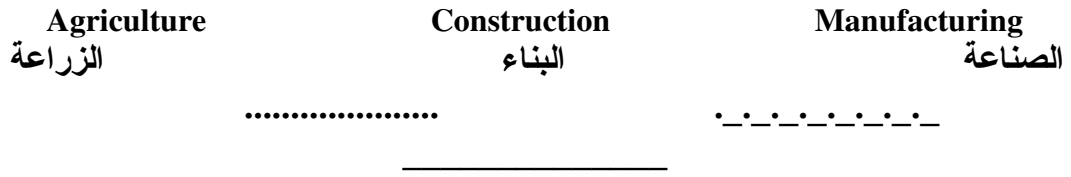
Notes:

\* Figures for the West Bank exclude workers from East Jerusalem up until 1993 and include them afterwards.

- The X axis refers to the ratio of Palestinian wages in Israel to those in the WBGs.

- Wages are in real 1986 terms up until 1986, and in nominal terms afterwards.

الشكل (7) Figure  
نسبة أجور العاملين محلياً الى أجور العاملين في إسرائيل حسب قطاع العمل، 1970-1987  
Domestic/Israeli Wage Ratio by Industry Group, 1970-1987



Source: (Kleiman, 1992)

المصدر: كليمان 1992.

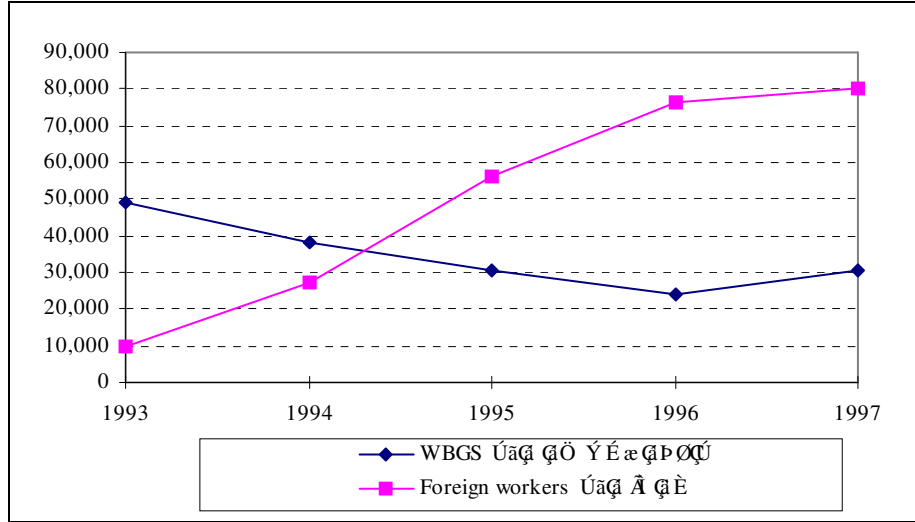
الشكل (8) Figure  
نسبة الأجر اليومية للفلسطينيين المستخدمين محلياً إلى أجر أولئك المستخدمين  
في إسرائيل، 1985-1990  
Ratios of Daily Wage Palestinian Employees Working Domestically  
to Palestinian Employees Working in Israel, 1985-1990  
الضفة والقطاع \* WBGS

الضفة الغربية \* West Bank

قطاع غزة Gaza Strip

المصدر: البنك الدولي مبينة على بيانات من مركز الإحصاء الإسرائيلي. Source: World Bank, 1993 based on ICBS data..

الشكل (9) Figure (9)  
 عمال الضفة والقطاع\* والعمال الأجانب المستخدمون  
 في إسرائيل بتصريح، 1993 - 1997  
 WBGS and Foreign Workers with Permits Employed  
 in Israel, 1993-1997



المصدر:  
 وزارة العمل الاسرائيلية.  
 مركز الاحصاء الاسرائيلي، الكتاب الاحصائي السنوي، 1997 العدد 12.

Sources:

Israeli Ministry of Labor, Israeli employment Service, Payments division  
 ICBS, 1992 Monthly Bulletin of Statistics, No. 12.

ملاحظة:  
 ارقام عمال الضفة والقطاع يستثنى عمال القدس الشرقية.

Notes:

\* Figures on the WBGS exclude workers from East Jerusalem.